دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الأسمرية الإسلامية

إدارة الدرسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد والتجارة- زليتن

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

الحكم الرشيد في راوندا من الحرب الأهلية إلى التنمية المستدامة 1994-2020م

إعداد الطالبة: إنتصار مفتاح حمادي

رقم القيد : 182004

إشراف الدكتور: فتحي بلعيد أبو رزيزة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على الإجازة العليا

الماجستير العلوم السياسية

خريف 2024

الآيـة

بسم الله الرحمن الرحيم

((لاَيُكلِّفُ اللهُ نَفساً إِلاَّوِسْعَهَا))

الأية 285 - سورة البقرة

شكر وعرفان

الحمد لله أولا، وقبل كل شيء، صاحب النعمة المهداة، الذي رزقنا التوفيق، والسداد، فله الشكر كله، علانيته، وسره، أن وفقنا بقدرته على إنهاء هذا البحث، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من قدّم لي يد المساعدة في إنجاز هذا البحث المتواضع.

وأخص بالذكر الدكتور فتحي بلعيد أبورزيزة، الذي لم يبخل علي بنصائحه، وإرشاده، وإلى كل أفراد عائلتي، كما أتقدم بكل عبارات الامتنان، والتقدير إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد، والتجارة زليتن.

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة، ومناقشة هذا العمل، فلهم جزيل الشكر، والامتنان.

الإهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى من قال فيهما الخالق:-

(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (24)). سورة الإسراء.

إلى قرة عيني، ومن تربيت في كنف رعايتها أحسن تربية، إلى منبع وجودي، وأمل حياتي، وبلسم نفسي، إلى التي تحمل لي في صدرها أجمل معاني الحب، والعطاء، والتي وقفت بجانبي دائما، وأنارت لي دربي، ويسرت لي طريق الأستمرار بدعائها الدائم:

أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من هو ركيزتي في الحياة، ومثلي الأعلى في الصبر، والصمود، نور دربي، ومصدر الأمل، والإطمئنان في حياتي:

أبي الكريم رعاه الله، وأطال في عمره.

إلى إخوتي، وأخواتي، أتمنى لهم النجاح، والتوفيق.

إلى كل الأساتذة الذين تعاقبوا على تدريسي في مرحلتي البكالوريوس، والماجستير

قائمة المحتويات

الاية.....أ
شكر وعرفان.....ب
الإهداء ..... ج
قائمة المحتويات.....د
المقدمة:-..... 1
أولا:- أهداف الدراسة..... 3
ثانيا:- أهمية الدراسة 3
ثالثا:- إشكالية الدراسة 4
رابعا:- فرضية الدراسة..... 4
خامسا:- دوافع اختيار موضوع..... 4
سادسا:- مداخل ومناهج البحث 5
سابعا:- التعريفات الإجرائية 6
ثامنا:- الحدود الزمانية والمكانية للبحث..... 7
تاسعا:- الدراسات السابقة..... 7
الفصل الأول : الإيطار المفاهيمي للمفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة.....11
المبحث الأول :-مفهوم الحكم الرشيد.....12
المطلب الاول : اسباب ظهور مفهوم الحكم الرشيد.....17
المطلب الثاني :-معايير الحكم الرشيد.....19
المطلب الثالث:- مكونات الحكم الرشيد.....21
المبحث الثاني :- دعائم، ومكونات التنمية المستدامة 24

المطلب الاول:- مفهوم التنمية المستدامة، وخصائصها. 24
المطلب الثاني :-أهداف التنمية المستدامة، وأبعادها. 28
المطلب الثالث :- استراتيجية التنمية المستدامة 32
المبحث الثالث :- علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة.....36
المطلب الاول :- الحكم الرشيد ضرورة تنموية 38
المطلب الثاني:-أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد على التنمية المستدامة.....41
المطلب الثالث :-البناء المؤسسي للتنمية المستدامة.....46
الفصل الثاني :-عوامل البئة الداخلية و الخارجية المسببة للحرب الاهلية في رواندا 53
المبحث الاول :- التعددية الاثنية في دولة راوندا.....54
المطلب الاول:- الإطار المفاهيمي للتعددية الاثنية 56
المطلب الثاني :- التنوع العرقي والثقافي في دولة راوندا الأفريقية 58
المطلب الثالث :- أهم الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في إدارة التعدد الاثني.....60
المبحث الثاني:_ دولة راوندا خلال فترة الاستعمار الأوربي.....63
المطلب الاول :- راوندا تحت سيطرة الاستعمار الالماني 63
المطلب الثاني :- الاحتلال البلجيكي لراوندا 68
المطلب الثالث :- راوندا بعد الاستقلال 1963م.....70
المبحث الثالث :- الحرب الأهلية الراوندية (1994-1990). 74
المطلب الأول:- الإبادة الجماعية 76
المطلب الثاني: تداعيات الحرب الأهلية الراوندية:- 82
المطلب الثالث:- المواقف الدولية المختلفة من الحرب الأهلية.....88
الفصل الثالث :- راوندا بعد الحرب الأهلية "1994م" وأهم الإنجازات التي حققتها 99
المبحث الأول :- الإصلاح السياسي في دولة رواندا بعد الحرب الاهلية 101

المطلب الاول :-المؤسسات الرسمية في دولة رواندا بعد الحرب الأهلية 101
المطلب الثاني :- تعزيز المصالحة الوطنية في راوندا 107
المطلب الثالث:- استراتيجية تحقيق العدالة بعد الحرب الأهلية.....110
المبحث الثـاني :- الحكومة الراوندية والانتقال من الإصلاحات الي الإنجازات 113
المطلب الأول :- دور القيادة السياسية في نهضة راوندا 114
المطلب الثاني :- دور المرأة الراوندية في تحقيق التنمية، وتحقيق السلام.....120
المطلب الثالث :- تقييم النظام الرواندي والاستفادة من التجربة الرواندية.....124
المبحث الثالث :- أثر التغير السياسي على مستقبل دول.....128
المطلب الأول:- الديمقراطية والمشاركة السياسية للشباب الرواندي.....128
المطلب الثاني:- الحريات المدنية لدولة رواندا.....130
المطلب الثالث :- تطلعات المستقبل الرواندا.....131
خاتمة البحث.....133
النتائج 135
التوصيات.....137
قائمة المصادر والمراجع 138

(دولة راوندا)

المقدمة:-

جاء مفهوم الحكم الرشيد كمفهوم صاغته المؤسسات الدولية في القرن العشرين, باعتباره أحد أهم المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية, وتحتاج إليها التنمية, لتكون أكثر فعالية، وإيجابية, فالحكم الرشيد يعمل على توجه الأفكار التي تتبناها الحكومات، وتقوم بتحويلها إلى برامج, وسياسات تنموية, تضمن قدرا من الحياة الكريمة للشعوب سواء على المستوى السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، ويعمل الحكم الرشيد على إصلاح كافة المؤسسات الرسمية في الدولة، ويعمل كذلك على التنسيق بين مختلف المستويات الموجودة داخل الدولة الواحدة، بما يتلاءم مع مكوناتها الفكرية، والثقافية.

وقد استطاعت دولة رواندا الإفريقية, مقاربة الحكم الرشيد, لبناء دولة حديثة قوية سياسيا، قادرة اقتصاديا، معتمدة على المعرفة, والتعليم، بعد أن كانت أرضا خصبة للصراعات، والاقتتال بين القبائل.

وقد شهدت الصراعات الأثنية في رواندا بين قبيلتي الهوتو, والتوتسي، أشكالا عديدة من انتهاكات حقوق الإنسان؛ بسبب الصراع الذي غذّاه الاستعمار الألماني, ومن بعده الاستعمار البلجيكي، الذي عمل على زرع التفرقة, وإصدار بطاقات الهوية, للتعميق من حدة التمييز بين القبيلتين.

وقد وصل هدا الصراع إلى مستويات عالية من العنف، في بداية التسعينات، ورغم ذلك ثم التوصل إلى اتفاقية سلام بين الطرفيين المتنازعين، عام 1993م، أطلق عليها اسم: (اتفاق أروشا للسلام)، ولكن السلطة الحاكمة بزعامة هاباريمنا لم تلتزم بالاتفاق مع الجبهة الوطنية، مما تسبب في تأزم الوضع في راوندا.

وفي أوائل عام 1994م، تم إسقاط طائرة الرئيس الراوندي هاباريمنا، مما تسبب في حدوث الإبادة الجماعية، عام 1994م، والتي تعد من أبشع عمليات الإبادة التي شهدها القرن العشرين، حيث تم قتل ما يقرب من مليون إنسان راوندي من قبيلة التوتسي، والهوتو المعتدلين، على يد أفراد قبيلة الهوتو المتطرفين, واستمر القتال لمدة ثلاثة أشهر إلى أن قامت الجبهة الوطنية الراوندية - التي تشكلت من اللاجئين في الخارج - بإنهاء الاقتتال.

وقد دخلت البلاد بعد الإبادة الجماعية في فوضى كبيرة, وفي ظروف صعبة، فالاقتصاد مدمر, والفقر مدقع, ومئات الألاف من اللاجئين خارج البلاد ينتظرون العودة إلي راوندا.

عقب انتهاء الإبادة الجماعية 1994م، ثم تنصيب بيزيمونجو، - وهو من الهوتو- رئيسا لراوندا, ولكنه لم يستطع إدارة البلاد في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها راوندا, والتي تميزت بسوء الإدارة, والهيمنة على الحياة السياسية, والاقتصادية, والاجتماعية, كما أن الراونديين حرموا من المشاركة في القرارات التي تؤثر على مصيرهم, بالإضافة إلى عدم كفاية الخدمات العامة, وضعف الإدارة العامة التي وُضعت أمام مشاكل الجماعات غير المتجانسة, كذلك قضايا المصالحة الوطنية، وإعادة الثقة، وقضايا العقوبات, والفساد, والفقر، وغيرها, كانت أكبر من قدرة الرئيس الراوندي لمعالجتها، وحلها.

وقد بدأت هذه الأوضاع الصعبة في الزوال, باستقالة الرئيس بيزيمونجو, وانتقال السلطة إلى الرئيس بول كاجامي زعيم الجبهة الوطنية، الذي شكل حكومة الوحدة الوطنية, وكانت هذه الحكومة برأسة كاجامي، مدفوعة بالسعي لإنشاء نظام حكم خال من التمييز، والتمايز العرقي، بين الراونديين, وكذلك كانت مدفوعة بإنشاء خطة للتنمية المستدامة، تضمن تكافؤ الفرص لجميع أفراد الشعب الراوندي, للحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالفعل بدأت الإصلاحات مند عام 2000م، عقب الانتخابات الشعبية للرئيس كاغامي، مع اعتماد الحكومة السياسة اللامركزية, من أجل تعزيز مفهوم الحكم الرشيد، والحد من الفقر، وتقديم الخدمات بكفاءة، وفعالية.

وقد ارتكز الحكم الرشيد في راوندا على تنمية الموارد البشرية، المتمثلة في تعزيز دور الإنسان الراوندي؛ من أجل تحقيق التنمية, وعدم التسامح مع الفساد.

وقد تمكن الرئيس الرواندي كاغامي من توحيد البلاد في سنوات قليلة, واستطاع أن يجعل من المصالحة الشاملة, وتحقيق الاستقرار الأمني, والسياسي, ضرورة ملحة من أجل النهوض، والبناء.

فقد وضع نموذجا إنمائيا شاملا, يتسم بسياسة مناصرة الفقراء, والمساوة بين الجنسين, ونبد التفرقة، والتمييز, كما أقرّ كاغامي دستورا يلغي الفوارق العرقية, وينص على تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع أفراد الشعب الراوندي, بحيث أصبحت الدولة نموذجا يمكن الاستفادة منه في غرس قيم المصالحة، والعدالة لكل الأفراد، ونشر قيم التعايش السلمي بين جميع أطياف المجتمع.

أولا:- أهداف الدراسة

1. يهدف هذا البحث إلى اكتشاف الآليات، والاستراتيجيات التي اتبعتها دولة راوندا؛ لتحقيق البناء، والاستقرار.
2. تقديم الرؤى و الأفكار التي من شأنها رسم سياسات لمواجهة التحديات المعاصرة التي تعصف بعملية الإستقرار وتعميق تحقيق أهداف التنمية.
3. الوصول الى توصيات ومقترحات تخدم رسمي السياسات وصانعي القرار بما يعزز الأمن الإنساني ويرفع مؤشرات التنمية.
4. تهدف الدراسة إلى تحديد دور القيادة الحكيمة، والرشيدة في التخلص من كافة المشاكل، والمعوقات ومواجهة التحديات في عملية البناء، وتحقيق التنمية الشاملة.

ثانيا:- أهمية الدراسة

تمكن أهمية هذه الدراسة في معرفة الآليات التي اتبعتها دولة راوندا في علاج النزاعات المسلحة ذات الطابع الداخلي؛ حيث تعتبر التجربة الراوندية من أهم التجارب التي يمكن تعميمها على الدول التي لها نفس الوضع، والتي أثبتت جدارتها في إدارة الصراعات الإثنية، التي لم تكن عائقا أمام التطور، وتحقيق الاستقرار سواء على المستوى الداخلي، والخارجي، وكذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلي توضيح تأثير القيادة على تحقيق الاستقرار بعد فترة النزاع، بحيث يمكن الاستفادة من كافة الخطط، والبرامج التي اتبعتها دولة راوندا؛ لكي تحقق الاستقرار، وتتمكن من إدارة الصراع.

ثالثا:- إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية البحث في السؤال التالي:-

س- كيف ساهم الحكم الرشيد في تفعيل التنمية المستدامة في دولة راوندا؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، ولعل من أهمها ما يلي:

1س- ماهوا دور القيادة السياسية في تحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في رواندا ؟

2س- ماهوا دورمنضمات المجتمع المدني (دور المرأة _ الشباب) في تحقيق الإستقرار والتنمية في الرواندا؟

3س- ماهي اهم التحديات التي واجهة رواندا في تحقيق الحكم الراشيد و تحقيق التنمية المستدامة وكيف تم التغلب عليها؟

رابعا:- فرضية الدراسة

دور القيادة السياسية في تحقيق الحكم الرشيد يتمثل أولا في بناء السلام في المرحلة التي تلي الأزمات، والصراعات، وذلك بإعادة توحيد المجتمع الذي مزقته الحروب من خلال تأهيل البنيات الأساسية للمجتمع، وبناء مؤسسات سياسية فعالة، واحترام حقوق الإنسان، وقد تم طرح مفهوم الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة؛ لأن الحكومة الراوندية قد تبنت سياسات رشيدة فعالة، ساهمت في نهوض دولة راوندا، وتحقيق التنمية.

إن تحقيق تنمية المستدامة في اى دولة تعتمد بالأساس على ضمان تطبيق مبادئ الحكم و المثمتل في تنمية العامل الثقافي وضمان العدالة الإجتماعية ووجود قاعدة دستورية حقيقية تقود المجتمع الى تحقيق البناء والاستقرار، بحيث أصبحت راوندا تجربة رائدة، يمكن تعميمها على الدول التي مرت بمرحلة متشابهة.

خامسا:- أسباب اختيار موضوع الدراسة

1-أسباب عامة

عند الحديث عن الدول الأفريقية بشكل عام، يتبادر الى الأذهان الفقر، والجوع، والحرب الأهلية، ولكن عندما تسجل دولة ما نجاحا في مجال معين، يفترض بالمهتمين، والباحثين تسليط

الضوء حوله، فمن غير المنصف أن يتم التركيز دائما على الإخفاق، والسلبيات، وتجاهل الإنجازات، والإيجابيات، وكأن الدول النامية وخاصة الأفريقية، خالية من أي إنجاز.

ومن أهم الدول التي يمكن التوقف عند إنجازاتها في تجربة الحكم الرشيد، ودوره في التنمية، - في مرحله ما بعد الصراع - هي دولة راوندا، والتي عانت من الحرب الأهلية لعدة سنوات، واستطاعت بفضل قيادتها الحكيمة أن تخرج من الحرب الأهلية، وتخلق جوا من التعايش السلمي، وتحقق التنمية، ومن هنا يمكن للعديد من الدول التي مرت، وما زالت تمر بمثل هذه الصراعات، أن تخطو على نهج هذه الدولة، لتحقيق الاستقرار.

ويركز أغلب الباحثين على دراسة الحرب الأهلية، الإثنتة، بالنسبة لراوندا دون التطرق إلى الدور الرئيس للقادة في عمليه التنمية، وكيف يمكن الاستفادة من التجربة الراوندية، كظاهرة تستحق التعميم على الدول التي مرت بتجارب مشابهة.

2- أسباب خاصة :-

1. أسباب تتعلق بالباحث، وميوله الشخصي للكتابة في هذا الموضوع .
2. تطبيق تجربة راوندا على حالات الدول المشابه لها، من أجل تطبيق تنمية مستدامة.
3. رغبة الباحث في تكوين رصيد معرفي حول الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، إضافة إلي معرفة أهم الطرق التي وصلت بها دولة رواندا إلي المصالحة الوطنية، وتطبيقها على الدول التي تحتاج إليها.

سادسا:- منهجية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، فإن طبيعة الدراسة تتطلب منا عدم التقيد بمنهج معين، لأجل الوصول إلى نتائج دقيقة في البحث، لذلك كان علينا توظيف العديد من المناهج التي تتلاءم مع أبعاد الموضوع، ومن هذه المناهج:

1. المنهج التحليلي والمنهج الوصفي :-

حيث يصف ويحلل الظواهر السياسة المختلفة التي مرت بها رواندا.

2. المنهج التاريخي:-

المنهج التاريخي يمدنا بالجانب الوصفي في دراسة الظواهر الماضية، والتي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضره لها جدورها في الماضي، والتطورات

التي لحقتها، والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات، وقد تم توظيف هذا المنهج في الدراسة من أجل تتبع السيرة التاريخية لدولة راوندا، والتطورات التي طرأت عليها.

3.المنهج الوظفي:-

المنهج الوظيفي يدرس النظام السياسي للدولة لما له من دور وظيفي في المجتمع السياسي وبناء الأمة.

3. منهج دراسة الحالة:-

وذلك من خلال تسليط الضوء على دراسة دولة معينة، وهي دولة راوندا، بحيث يتم الوقوف علي الجوانب المهمة التي تتعلق بموضوع الدراسة.

سابعا/ التعريفات الإجرائية:-

الحكم الرشيد: هو الطريقة التي تباشر بها السلطة إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية.

التنمية: هي عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواء أكان اجتماعيا، أو اقتصاديا، أو سياسيا، بحيث ينتقل من الوضع الحالي، إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير المجتمع من خلال استخدام الموارد، والطاقات المتاحة داخل المجتمع.

التنمية المستدامة: هي التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة علي تحقيق أهدافها، وهي تركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام، وعلى الإشراف البيئي، والمسؤولية الاجتماعية.

الحرب الأهلية: هي الحرب الداخلية في بلد ما، والتي يكون أطرافها جماعات مختلفة من السكان، كل فرد فيها يرى في عدوه وفي من يريد أن يبقى على الحياد خائنا، لا يمكن التعايش معه، ولا العمل معه على معه على نفس التقسيم الترابي.

ثامنا/ الحدود الزمانية، والمكانية للدراسة:-

الحدود الزمنية:-

تعالج هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من(1994م - 2020م)

الحدود المكانية:-

تتناول هده الدراسة دولة راوندا، وسط القارة الأفريقية.

تاسعا/ الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: الصراع الأثني، دراسة حالة بوروندي وراوندا، رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة لبنى أحمد 2020م، توضح آثار الحرب الأهلية، وما ترتب عليها من تبعات سياسية، واقتصادية، ودولية، وتوضيح أسباب الصراع الإثني.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. بداية مشكلة راوندا جاءت نتيجة عاملين مترابطين، أولهما: سيطرت الأقلية من الهوتو على الأغلبية من التوتسي، والأخر: هو دور الاستعمار الأوروبي في بلورة الوعي الإثني إلى وعي عنصري.
2. موقف المجتمع الدولي في راوندا كان يتسم بالعجز، والفشل في منع الإبادة الجماعية، فلم يتدخل منذ البداية، واعتبره صراعا محليا، مما زاد من حدة الأزمة.

الدراسة الثانية: الصراع الإثني في راوندا برنامج الدارسات المصرية الأفريقية، إعداد صبحي قنصوة، تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء، وبحث ظاهرة النزاعات، والحروب الأهلية في أفريقيا، ونشأتها، وآثارها، وإيجاد العلاقات، والعناصر التي أثرت في تشكيل العقلية الأفريقية كأفراد، وجماعات، ودول.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. غياب الديمقراطية يمثل سببا أساسيا للنزاعات، وكذلك غياب الشفافية، في إطار لا يسمح بتدفق المعلومات، وتداولها.

2. ضعف، وهشاشة المؤسسات داخل الدول الأفريقية، وانهيار الهياكل الاقتصادية، والإدارية، ، وضعف المؤسسات ساعد على استمرار الصراع.

3-"أثر الدور الخارجي كان سببيا في نزاعات القارة الأفريقية بصورة كبيرة، وكان تدخله دائما مع طرف دون آخر.

الدراسة الثالثة:- جريمة الإبادة الجماعية على ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، رسالة ماجستير، إعداد زوينة الوليد، (2012م - 2013م)، وتهدف هده الدراسة لتوضيح دور محكمة الجنيات الدولية في إصدار الأحكام الجنائية الأولى، التي تدخل تحت تكيف إبادة الجنس البشري، وتوفير تفسير لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية استنادا على مختلف البحوث الفقهية، والأحكام، والقرارات القضائية الدولية.

ويتضح من الدراسات السابقة أن هذه الدراسات ركزت على النزاعات الأثنية، والحرب الأهلية الراوندية، وآثارها، وكذلك الإبادة الجماعية التي حدثت في راوندا خلال الفترة: (1994م)، فقط دون الإشارة الي المرحلة التي تلت الحرب الأهلية.

وسنحاول من خلال هده الدراسة تناول موضوع الحرب الأهلية الراوندية بشكل موسع أكثر، من خلال التركيز على فترة الحرب الأهلية والفترة التي تلت الحرب الأهلية، بعد (1994م)، مع الإشارة الى الفترة التي سبقت هذه المرحلة، في دراسة تحليلية تركز على الأسباب التي جعلت من دولة راوندا تجربة رائدة في مجال تحقيق الاستقرار، والمصالحة بعد فترة طويلة من الصراع، والاقتتال.

وذلك من خلال تبني سياسات فعالة رشيدة اتخذتها الحكومة الراوندية، ساهمت في منع عودة الصراع داخل الدولة الواحدة، مما ساعد على عودة الحياة داخل دولة راوندا، وسَاهمت هذه السياسات الرشيدة في تحقيق الاستقرار داخل دولة راوندا، مما ساعد في تحقيق البناء، وتعزيز التنمية في شتى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

الفصل الأول

الإيطار المفاهيمي للمفهوم الحكم الرشيد، وعلاقته بالتنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم الحكم الرشيد .

المحث الثاني: دعائم و مكونات التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة.

تمهيد:-

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالحكم الرشيد وإبراز العلاقة بين مفهوم الحكم الرشيد، ومفهوم التنمية المستدامة.

فمفهوم الحكم الرشيد يشير إلى الطريقة الأمثل في إدارة موارد الدولة دون إهدار، ومفهوم التنمية المستدامة يشير إلى الاستجابة لمتطلبات الجيل الحاضر، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في المستقبل.

والحكم الرشيد هو المعني بالحفاظ على هذه الحقوق من أجل استدامة الموارد، فالحكم الرشيد يرتكز على العدالة، والشفافية، والمشاركة بهدف ضمان استمرار، واستدامة الموارد.

ويعتبر الحكم الرشيد صمام الأمان لتحقيق برامج التنمية المستدامة.

وتطبيق الحكم الرشيد له أثر فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال سعيه إلى رفاهية المواطن عن طريق استخدام خطة استراتيجية شاملة عقلانية لترشيد موارد الدولة دون إهدار، وهذا يتطلب أن تكون الحكومات قوية وفعالة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المتمثلة في ضمان العدالة، وتوزيع الموارد، والحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لمفهوم الحكم الرشيد، وعلاقته بالتنمية المستدامة.

قبل الخوض في دراسة مفهوم الحكم الرشيد يجدر بنا الإشارة إلى المرحلة التي ظهر فيها هذا المفهوم بشكل جلي على الساحة الدولية، فخلال حقبة النظام العالمي الذي أعقب تفكك الاتحاد السوفيتي شهد العالم تغيرات، وتحولات بالغة، شغلت المجتمع الدولي، حيث دخلت دول العالم عصر العولمة، وظهرت العديد من النظريات، والمفاهيم الدولية، وشاع داخل الأوساط الأكاديمية استخدام العديد من المصطلحات، ومن أهمها مصطلح الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة فقد ظهرت كمطلبين ضروريين، يجب توفرهما داخل الدول لتحقيق الأمن، والاستقرار للأفراد داخل الدولة، وكذلك لتمسك الدولة، وتحقيق أمنها الداخلي، تماشيا مع تحولات النظام العالمي[1].

فمع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي شاع استخدام فكرة، ومصطلح الحكم الرشيد بشكل واسع، وخاصة في الدول النامية، وظهرت المطالبات بإخضاع حكومات الدول النامية لمزيد من الالتزام بتحسين الإدارة، واتباع سياسات اقتصادية تتسم بقدر أكبر من المسؤولية، بهدف تحقيق تنمية مستدامة في هذه الدول، وذلك نتيجة لقصور القطاع الحكومي في تحقيق التنمية بصورة أفضل، وذلك في الوقت الذي أصبحت فيه المجتمعات تدرك أهمية هذا الحكم في مجال تحقيق التنمية المجتمعية، وإن التراجع في المجال التنموي، وكذلك الاقتصادي، والسياسي، ناشيء عن الحكم غير الصالح، حيث تشير الدلائل، والدارسات إلى أن الفساد، وضعف التنمية وثيقا الصلة ببعضهما، ويعزز كل منها الآخر في ظل غياب بيئة سليمة للحكم، مما يزيد التأكيد بأن الحكم الصالح أصبح مسألة ملحة، وضرورية في عصرنا الحالي؛ لأنه يشكل منظومة شاملة قادرة على التخفيف من حدة الصراع، وتزيد من الاندماج، والتفاعل بين مختلف الأطياف داخل المجتمع، فوجود تشريع، وسلطة قانون، ورقابة، وشفافية داخل أي مجتمع يدل على وجود نمو اقتصادي، وكذلك وجود مشاركة فعالة، وحرية تعبير، واحترام لمبادئ حقوق الإنسان، وخلال هدا الفصل سيتم التطرق إلى ثلاثة مباحث، وهي المبحث الأول: مفهوم الحكم الرشيد، وأبعاده، ومتطلباته، وسنتناول في المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، وأبعدها، وسنتناول في المبحث الثالث: علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة، ودوره في تحقيقها.

المبحث الأول :-مفهوم الحكم الرشيد

1() برهان زريق، السلطة السياسية، ومسألة الحكم الصالح (الرشيد)، وزارة الإعلام السورية للطباعة،2017م، ص:290.

ظهر مفهوم الحكم الرشيد (1989م)، في كتابات البنك الدولي، كمفهوم يتكلم عن كيفية إحداث تنمية اقتصادية، ومحاربة الفساد، وفي بداية التسعينات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة، وتفعيل المجتمع المدني، ثم تطور هذا المفهوم فلم يعد يقتصر فقط على الحكام الظاهرين؛ بل يتعدى ذلك إلى الحكام الفعلين، وأصبح استخدام[1] مفهوم (Governanel)، أو إدارة الدولة، أو المجتمع شائعا جدا في أدبيات الإدارة العامة، والسياسات العامة، والحكومات المقارنة، ويعكس استخدام هذا المفهوم بعدين متوازيين، هما:

البعد الأول:- يعكس فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية، والاقتصادية للمفهوم.

البعد الثاني:- يؤكد الجانب السياسي للمفهوم، حيث يشمل المفهوم إلى جانب الاهتمام بالإصلاح، الكفاءة الإدارية، والتركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية.

حيث يتم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية، والنمو الاقتصادي من ناحية، والسياسات العامة من ناحية أخرى، فالمنظومة الحكومية لابد من أن تكفل العدالة، والمساواة، بحيث تعزز قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار سيادة القانون[2].

وفي اجتماع اللجنة الوزارية لمنظمة التنمية الاقتصادية (1996م)، ربط رئيس اللجنة (أليس ريفيتيم) بين جودة، وفعالية، وأسلوب إدارة شؤون الدولة، والمجتمع، ودرجة رخائه، وأكد أن المفهوم يذهب إلى أبعد من الإدارة الحكومية إلى كيفية تطبيق الديمقراطية؛ لمساعدة الدول في حل المشاكل التي تواجهها، ومن هذا المنطلق تم التأكيد على (gvemane) إدارة شؤون الدولة، والمجتمع أنه يشمل أبعد من ذلك من الإدارة العامة، والأدوات، والعلاقات، والأساليب المتعلقة بالحكم؛ ليشمل مجموعة من العلاقات بين الحكومة، والمواطنين سواء كأفراد، أو كجزء من مؤسسات سياسية، واجتماعية، واقتصادية[3].

ويقف مفهوم الحكم الرشيد أمام عناصره التي يحصرها في قدرة الدولة على إدارة الموارد العامة، والالتزام بتحقيق الصالح العام، والشفافية التي تضمن حرية تبادل المعلومات، وحق المساءلة، في ذات الوقت إلي جانب حكم القانون، ثم المشاركة التي تكرس حق المواطنين في المساهمة في صنع، وتنفليد السياسة العامة، بالإضافة إلى الرأسمال الاجتماعي، وقوامه

(1) بن نعوم عبد للطيف, دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة مصطفى معسكر, الجزائر, 2015 _2016م, ص:16.
(2) برهان زريق، السلطة السياسية، ومسألة الحكم الصالح (الرشيد)، مرجع سبق ذكره، ص:290.
(3) سامح فوزي، الحكم الرشيد، نهضة مصر للطباعة، والنشر،2007م، ص:3.

الروابط، والمنظمات التي يؤسسها الأفراد بإرادتهم الحرة على أساس من الثقة، والاحترام المتبادل، والعمل المشترك.

وعلى الرغم من حداثة مفهوم الحكم الرشيد، فقد انتشر بشكل كبير حيث أصبح محورا أساسيا في كافة النقاشات الإقليمية، والدولية؛ لأنه يرتبط بالموارد العامة في أي دولة، وكيفية الاستفادة منها، وكذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية، ويرتبط أيضا بالإصلاح الذي يفترض بالضرورة تقويم الاعوجاج في السياسات العامة ليصبح الحكم الرشيد، أو العقلاني، قضية ذات أهمية كبرى في هذا العصر، يهتم به كل من الحكام، والمحكومين، وفي حال غياب مفهوم الحكم الرشيد سيعم الفساد المنظومة الاجتماعية، وتهدر الموارد، وتستنزف ثروات الشعوب، وتصل إلى مرحلة الإخفاق في مشاريع التنمية، وترتفع معدلات الإحب اط الاجتماعي، والعنف السياسي[1].

ولقد تطور المفهوم ليصبح مؤشرا لحقل دراسي محدد، يشمل كل الأنشطة المرتبطة بالحكم، والحكومة، ولقد ساعد على هذا التحول انتشار المشاكل الاقتصادية والإسراف المالي، الذى ساد في تصرفات العديد من الحكومات، بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع العديد من الدارسين، والباحثين إلى محاولة إيجاد حلول لهذه المشاكل.

وقد أصبح المصطلح من الاهتمامات الكبرى في ميدان التنمية الشاملة، وذلك بعد تغير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة، وظهور فواعل جديدة فوق الدول، كالمنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسية، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح.

وقد تباينت التعريفات لمفهوم الحكم الرشيد، وهناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحكم الرشيد، وأغلب التعريفات تذهب ببعدها السياسي أكثر من الاتجاهات الأخرى، علما بأن مسألة تفصيل التعريف تدخل بكافة شؤون الحياة[2].

يرجع هذا الاختلاف، والتعدد في التعاريف حول الحكم الرشيد إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، والاجتماعية، وسنحاول توضيح أهم التعريفات لهذا المصطلح، وهي كالآتي: مفهوم الحكم الرشيد ذو أصل يوناني، وكان يستخدم في الفرنسية في القرن الثالث عشر، كمرادف لمصطلح الحكومة، طريقة، وفن الإدارة وانتقل إلى الإنجليزية في القرن الرابع

(2) سامح فوزي, مرجع سبق ذكره، ص:3.
(1) برهان زريق, مرجع سبق ذكره، ص:291.

عشر، ومع تنامي ظاهرة العولمة برز هذا المفهوم بشكل واسع في أدبيات النظم السياسية، وفي الوثائق الدولية[1].

أولا:- مصطلح الحكم في اللغة العربية:

تشتق كلمة الحكم من مصدر ثلاثي واحد في اللغة العربية: (ح، ك، م)، كلمات متعددة تخص جوانب مختلفة من نسق الحكم وفقا للمعجم الوسيط، يقال في الزمن الماضي حكم, أي قضى، ويقال حكم له, وحكم عليه, وحكم بينهم, فالحكم يقوم على القضاء بين الناس، ويعني الحكم أيضا العلم، والتفقه، ويعني الحكم كذلك الحكمة، والمحكمة: هي هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات, والحكومة: تعني رد الرجل عن الظلم, ولكنها تستخدم محدثا بمعنى الهيئة الحاكمة, والحاكم هو من نصب للحكم بين الناس[2].

أما مصطلح الراشد، أو الصالح، أو الجيد، فيمثل الصفة التي لحقت بالمصطلح الأول؛ ليعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها, وهو يعني وجوب أن يتصف الحكم بهذه الصفة التي تعد بمثابة دلالة على نوعية إدارة الحكم، في بيئة معينة، بحيث لابد أن تكون بطريقة جيدة، وباستخدام سياسات رشيدة[3].

ولكن هناك العديد من المفاهيم قد لا تكون لها ترجمة حرفية باللغة العربية، تعكس المعنى نفسه التي تعكسه باللغة الإنجليزية، فمهوم الحكم الرشيد لوحظ عند ترجمته للغة العربية وجود أكثر من ترجمة تعكس دلالة المفهوم، والمحتوى والهدف المقصود منه، حيث توجد ثلاثة ترجمات الأول: هو الحكم، أو أسلوب الحكم، والثاني: الحاكمية، والثالث: إدارة شؤون الدولة، والمجتمع.

ويعتبر مفهوم إدارة شؤون الدولة، والمجتمع، هو الأنسب؛ لأنه تعبير واقعي عن إدارة الدولة، ويعبر من مضمون المفهوم، ومحتواه.

ثانيا: تعريف بعض المفكرين العرب للحكم الرشيد:

1() خلاف وليد, دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي, رسالة ماجستير, جامعة منتوري, 2010م, ص17.

2() برهان زريق، مرجع سبق ذكره، ص:3473.

3() شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام، والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، 2011م, ص:8.

عرف حسن كريم الحكم الرشيد أنه: "ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتحبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقديم المواطنين، وبتحسين حياتهم، ورفاهيتهم, ودالك برضاهم، وعبر مشاركتهم"،

فقد تناول هذا التعريف فواعل الحكم الرشيد، وحصرها في القادة، والفواعل الإدارية التي تعمل على تحسين حياة المواطنين، وتعزيز مشاركتهم.

وقد عرف الباحثان: حمرانه مصطفى، والصياغ فايز الحكم الرشيد بأنه: "التقاليد، والمؤسسات التي تجري بها ممارسة السلطة في كل بلد"، ويعتبر هذا التعريف واسع؛ لأنه يشمل جميع المؤسسات التي لها دور في صنع القرار، والتأثير فيه[1].

ثالثا: الحكم الرشيد في نظر الهيئات الدولية

أدركت المؤسسات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية وحدها غير كافية، دون معالجة القضايا السياسية عن طريق ترشيد الحكم للقضاء على الفساد، وضمان حكم القانون.

1_البنك الدولي قد عرف الحكم الرشيد:-استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع الاجتماعية، والسياسية، من أجل تحقيق التنمية.

2_أما مؤسسات الأمم المتحدة:-فقد استخدمت مصطلح الحكم الرشيد مند عقدين من الزمن؛ لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري، وتنموي[2].

- وقد عرّفت منظمة الأمم المتحدة الحكم الرشيد: "إنّه ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية، منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع, وبتحسين حياة المواطنين، ورفاهيتهم، وذلك برضاهم، وعبر مشاركتهم، ودعمهم."

ركّزت منظمة الأمم المتحدة من خلال هدا التعريف على الجانب السياسي للحكم الرشيد، وحصرت استخدامه على القيادات السياسية، وأجهزة الدولة الرسمية، دون إشراك القطاع الخاص، والمجتمع المدني[3].

1() برهان زريق، مرجع سبق ذكره, ص:383.
(2) مصطفى زغيشي, دور الحكم الرشيد في تجسيد العدالة الانتقالية، رسالة دكتوراه, 2019م، جامعة باته، الجزائر, 2020م, ص:23.
(3) مصطفى زغيشي, مرجع سبق ذكره, ص:20.

وفي خطة التنمية (1994م)، تم تعريف الحكم الرشيد أنه أيضا: "يعني بالخصوص تصميم، وتنفيد استراتيجية وطنية عامة من أجل التنمية، فهو يتعلق بضمان قدرة، ونزاهة، وموثوقية المؤسسات الأساسية للدولة الحديثة، وتحسين قدرة الحكومة على تنفيد السياسات الوطنية، وتنفيد الوظائف الحكومية، خاصة إدارة نظم التنفيذ، وهو ينطوي على المساءلة حول أعمالها، وشفافية أليات صنع القرار".

يركز هذا التعرف على الجانب السياسي، حيث يربط الحكم الرشيد بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية، ثم المشاركة كمبدأ أساسي للتنمية.

فالحكم الإداري يشمل عملية صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما، وعلى علاقاته بالاقتصاديات الأخرى, أما الحكم السياسي فهو عملية صنع القرار من أجل صياغة السياسات، أما الحكم الإداري فهو تنفيد السياسات[1].

4_ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:- هو شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية العالمية، وهي منظمة تدعو إلي التغيير، وربط البلدان بالمعارف، والخبرات، والموارد، بهدف مساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل، ومن جهة أخرى فإن الحكم يشمل الدولة، ويتجاوزها؛ ليتناول القطاع الخاص، وكذلك المجتمع المدني، وينصب اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اهتمامه بموضوع الحكم الرشيد في التركيز على مدى فعالية الدولة في مجال خدمة احتياجات شعبها، علي نحو يحقق تنمية مستدامة من خلال تهيئة الأوضاع السياسية، والقانونية، والاقتصادية، اللازمة للتخفيف من حدة الفقر، وخلق الوظائف، وحماية الحقوق، وهو يرتبط مع تنمية الإنسان في مجال الاهتمام بالإنسان لأجل تحقيق الرفاهية.

5_ تعريف الحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية*هو الحكم الذي يعزز، ويدعم، ويصون رفاهية الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم، وفرصهم، وحرياتهم الاقتصادية، والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا[2].

---

(1) مصطفى موسي أبو حسين, معايير الحكم الرشيد، ودورها في تنمية الموارد البشرية، بوزارة الداخلية الفلسطينية, رسالة ماجستير, جامعة غزة, 2017م, ص:20.

* المقصود من التنمية الإنسانية:- هي عملية يتم فيها زيادة تكثيف القدرات التعليمية، والخبرات العملية للشعوب، والمواطنين، بهدف إيصال الإنسان إلى مفهوم الحكم الرشيد قديم نسبيا إلا أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهوره بشكل قوي داخل العديد من المنظمات، والهيئات الدولية، وحظى باهتمام العديد من العلماء والمفكرين.

المطلب الأول:- اسباب ظهور مفهوم الحكم الرشيد

ظهرت العديد من المتغيرات على الساحة الدولية في نهاية التمانينيات، كان لها دور كبير في بروز مفهوم الحكم الرشيد كمفهوم عالمي، وهذه الأسباب هي:

1- الأسباب السياسية:-

أ-العولمة كمسار، مثل عولمة القيم الديمقراطية، وحقوق الانسان، وتزايد دور المنظمات الدولية غير الحكومية، وانتشار المعلومات، وعدم قدرة الجهاز الحكومي على التكيف مع المتطلبات المتغيرة، والمتسارعة باستخدام التقنيات الحديثة[1].

ب- استمرار ظاهرة الدولة البوليسية التي تعتمد على استخدام القوة، واستخدام العنف في قمع الحقوق، والحريات.

ج- فشل الدولة من خلال عجزها عن الوفاء بوعودها تجاه مواطنيها، وعدم قدرتها على تلبية احتياجاتهم في العديد من البلدان النامية.

إلى جانب الأسباب السياسية، هناك العديد من الأسباب الاقتصادية، والمالية، ساهمت في الاهتمام بمفهوم الحكم الرشيد[2].

2 -الأسباب الاقتصادية، والمالية:-

ظهرت في السبعينات، والثمانينات العديد من الأزمات المالية، والاقتصادية، كشفت عن عجز البيئة المؤسسية التي تتم فيها عملية التنمية، ومن أهم ظواهرها الآتي:

أ. ارتفاع عجز الموازنة في الدول النامية، والمتقدمة، مما أدى إلي عدم الاستقرار الاقتصادي، وزيادة الفقر.
ب. السرعة التي تخطو بها عملية العولمة، والمتمثلة في زيادة تحرير تجارة السلع.
ج. تعثر العديد من برامج التكيف، والإصلاح الهيكلي التي قدمها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في العديد من الدول النامية، مما أدى لانتشار الفساد، الأمر الذي دفع بالمؤسسات الدولية للتأكيد بأن الحكم الرشيد هو السبيل الوحيد للقيام بالإصلاحات.

---

(1) مصطفى موسى أبو حسن مرجع، سبق ذكره, ص:21.
2() شعبان فرج, مرجع سبق ذكره, ص:7.

وقد أدى عدم الاستقرار الاقتصادي، وزيادة التحرر في تجارة السلع، والخدمات إلى بروز العديد من الأسباب الاجتماعية، كالفقر، والبطالة، فزادت الأصوات المطالبة بالحكم الرشيد؛ ليقضي على الفساد، والفقر، ويحقق رفاهية الإنسان.

2- الأسباب الاجتماعية:-

أدى تفشي البطالة، والفقر، إلى زيادة معاناة الشعوب، فدفعها إلى البحث عن آليات الحكم الديمقراطي؛ للتقليل من حدة الفقر، وتأمين حياة كريمة للمواطنين، ويرجع ذلك للأسباب الآتية.

أ. ضعف مستوى التنمية البشرية؛ نتيجة زيادة الفقر، وسوء التغذية، وانتشار الأمراض.
ب. البطالة المنتشرة بشكل كبير داخل المجتمعات النامية، دون إيجاد حل لتخفيفها.
ج. استمرار تفشي ظاهرة الأمية بشكل كبير في المجتمعات النامية، بدون العمل على إيجاد حل جدري للتخفيف من حدة الجهل، والتخلف[1].

كل هذه الأسباب تُظهر عجز الدولة، وفشل سياستها المتبعة، وذلك من خلال عدم قدرتها على خلق نظام سياسي يؤمن بالمفاهيم الحديثة، مثل: تعزيز مبدأ سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وللحد من هذه الأسباب، أو التغلب عليها، ولكي يعيش الشعب في دولة آمنة ذات نمو اقتصادي يحقق رفاهية الإنسان، لابد للحكم الرشيد أن يتصف بمجموعة مميزة من المعايير يمكن من خلالها تحقيق تنمية مجتمعية لكل أفراد المجتمع دون استثناء، ومن أجل بناء، وإصلاح مؤسسات الدولة للوصول بالمجتمع إلى التنمية، وتحقيق الاستقرار، حيث تعمل معاييره على تحقيق احتياجات، ومتطلبات الشعوب، وتساهم في ترسيخ الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وإهمال هذه المعايير من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستقرار، وبالتالي انعدام تحقيق التنمية المجتمعية[2].

هناك العديد من المقاييس التي تعتبر مؤشرا لتحقيق الحكم الرشيد، فمتي توفرت هذه المقاييس داخل الدولة، يمكن القول أن هذه الدولة تطبق الحكم الرشيد، وتخطو خطواتها نحو مسار التنمية الشاملة، ومن أهم هذه االمعايير:-

(1) شعبان فرج, مرجع سبق ذكره, ص:71.
(2) مصطفي زغيشي ,مرجع سبق ذكره, ص112

(1) مصطفي زغيشي ,مرجع سبق ذكره, ص112

المطلب الثاني:- معايير الحكم الرشيد

للحكم الرشيد مجموعة من المعايير التي تميزه عن أنواع الحكم الأخرى، ويمكن تعريف هذه المعايير: "هي قدرة النظام على إنتاج مخرجات بصورة متميزة أي تحقيق الكفاءة في أداء الوظائف المجتمعية المنتجة للرضا العام من قبل المواطن، ويتحقق ذلك من خلال أمرين أساسيين، هما:

الأول:- هو الاستقرار باحتواء كل مصادر الاستقرار السياسي، وتحقيق درجة من النمو الاقتصادي، بما يتضمن حق المواطنين في الانتخاب، والتصويت، وضمان حرية تشكيل الأحزاب، والجمعيات، بما يتضمن تحقيق الاستقرار، والانتقال إلى تحقيق التنمية.

والثاني:- هو الرفاهية، وذلك بتجسيد الحقوق الأساسية للإنسان في إطار مفهوم الأمن الإنساني الشامل من خلال إلغاء مصادر الفقر، والجهل، والمرض، والخوف.[1]

وتتنوع المعايير وفقا لاختلاف تعريفات الحكم الرشيد بين معايير سياسية، واقتصادية وإدارية، ولا تشمل أداء الدولة، ومؤسساتها فقد؛ بل تشمل الإدارة العامة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومن خلال ذلك يمكن توضيح أهم المعايير من وجهة نظر الباحثين، والمنظمات الدولية، وهي على النحو التالي:

1. المشروعية:- وهي مدى قبول الشعب لمن يحكمه تعبر عن العلاقة التي تربط بين الحاكم، والمحكوم، كما تمثل المشروعية نتيجة منطقية لدرجة الفاعلية، بحيث أنه كلما زادت الفاعلية زادت المشروعية، واتجهت نحو الفائض.
2. التداول السلمي للسلطة:- يعبر عن معنى المشاركة السياسية المتجسدة في الطبيعة الدستورية للنظام السياسي، أي وجود انتخابات حرة، نزيهة، وتعددية، وتداول سلمي على السلطة.[2]
3. الشفافية:- تستند الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، وعلى أن يتم فتح المؤسسات، والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها، ومراقبتها.

1() مجد زهير حنا، دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها الفلسطينيين في محافظة بيت لحم، رسالة ماجستير، جامعة القدس 2014م, ص23.

(1) خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، رسالة ماجستير جامعة منتوري، 2009م الجزائر، 2010م، ص27.

4. سيادة القانون:- يتطلب الحكم الرشيد أطر قانونية عادلة، ونزيهة، فسيادة القانون، عن طريق وكالات و جهات تطبيق القانون بصورة محايدة، وغير قابلة لعدم المساءلة، والمحاسبة، كما تتطلب سيادة القانون حماية الحقوق كاملة للإنسان, والحفاظ على الإطار الجيد للقانون، وتحقيق العدالة، كما يوفر القانون أليات حل النزعات، والوصول المتكافئ إلى العدالة، فالسيادة هي بمثابة الإطار الذي يضمن فيه السير الجيد للحكم الرشيد، ولهذا تعتبر السيادة مركزا للحكم الرشيد.
5. بناء التوافق:- يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة؛ للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.[1]
6. المساواة:- وتكون بين جميع المواطنين، وإعطاء الفرصة للجميع، وتحسين حياة، وأوضاع الشعب.
7. المساءلة:- يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، وكذلك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، خاضعين للمساءلة من قبل السلطات المختصة.
8. الرؤية الاستراتيجية:- تعدد الفعاليات المجتمعية يعني تعدد وجهات النظر في مجتمع الحكم الرشيد الذي يتطلب الوساطة، والتوفيق بين المصالح المختلفة في المجتمع؛ لبناء قاعدة التوافق في الآراء، بما يحقق الخير العام للمجتمع، وهذا يتطلب رؤية استراتيجية

واضحة وطويلة الأمد تتميز ببعد النظر، وسعة الأفق؛ لتحقيق مستلزمات التنمية الإنسانية المستدامة، مع مراعاة، وفهم المعطيات التاريخية، والثقافية، والاجتماعية المميزة لمجتمع، أو جماعة معينة.[2]

9. التمكين :- مجتمع الرفاهية كهدف يتوقف على التأكيد بأن جميع أعضائه يشعرون بأن لهم مصلحة مشتركة، وهدا يتطلب تمكين الفئات الأكثر ضعفا من المساهمة في تحسين ظروفهم المعيشية على قاعدة العدالة، والمساواة.

وتقوم هذه المعايير على مبدأ الشراكة من خلال اشتراك القطاع العام مع رجال الأعمال، والمجتمع المدني في رسم السياسة العامة داخل المجتمع.

المطلب الثالث:- مكونات الحكم الرشيد

(2) د نبيل البابلي، الحكم الرشيد الأبعاد، والمعايير، والمتطلبات، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات والنشر، 2018م, ص1.
(1) - نفس المرجع السابق، 2ص.

يعتمد عمل الحكم الصالح على التكامل بين الدولة، ومؤسساتها، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني من خلال اتباع الخطوات التالية:-

1. الحكومة:- (القطاع العام)، وهي تمثل الدولة من خلال سلطاتها الثلاثة، ويتطلب أن تكون مشكلة وفق نظام انتخابي، وهي تسعى إلى التركيز على البعد الاجتماعي، فهي تحدد المواطن، والمواطنة، وهي مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وبالتالي فهي تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع، ومهمتها خلق محيط سياسي ملائم؛ لتحقيق التنمية.[1]

في الواقع إن الدولة تدافع عن مصالح شعبها؛ لأجل تحقيق النفع العام، وخلق جو نشيط لخدمة التنمية البشرية، وكذلك تسهر على احترام القانون، وخلق إطار مؤسسي قوي، كما تضع السياسات، والبرامج العمومية، وتقوم بتحضير الميزانية، وتنفيذها.

وينطبق مفهوم الرشادة من خلال إعادة النظر في دور الحكومة، وأنشطتها الاجتماعية، والاقتصادية، الذي لم يعد يجسد مفهوم الدولة الكلاسيكية؛ نتيجة للتطور، وبفعل تحديات التغير المنبثق من القطاع الخاص الذي يحتاج إلى بيئة مساعدة،

إضافة إلى تحقيق توازن بين الحكومة، والسوق، وكذلك التغيير من المواطن الذي يحتاج إلى الاستجابة من قبل الحكومة، التي لابد أن تعمل على اللّامركزية بشكل أوسع؛ ليكون مشاركا داخل مجتمعه بشكل فعال.

إضافة إلى التغير المنبثق من الضغوط العالمية، من قبل القوى العظمى، واتجاهات العولمة التي تواجه، وتبدد المفاهيم الكلاسيكية للدولة، والحكومة، والتي تتطلب أن تكون الدولة قوية وقادرة.[2]

2- القطاع الخاص:-

الذي يتكون من المؤسسات، والشركات، بمختلف أحجامها، والتي من شأنها خلق فرص عمل، ودخل، وتبعا لذلك التراكم فالقطاع الخاص ينشط داخل السوق؛ لأجل إنتاج السلع، وتوفير الخدمات، وخلق فرص عمل للمواطنين، وتشجيع المؤسسات الخاصة، كما يهتم بالاستثمار،

(2) - خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مرجع سبق ذكره , ص282.
(1) -ابتسام بكوش، الحكم الرشيد، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة أبي بكر بالقايد الجزائر، 2015م، 2016م, ص28.

ورفع المستوى المعيشي، والذي تكون مشاركته موجهة نحو ضرورة تطوير القطاع الخاص، وخدماته من خلال خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة، وإدامة المنافسة في السوق.

3-المجتمع المدني:-

يتمثل في الهيئات الحكومية المتضامنة مع بعضها، مثل الجمعيات المهنية، والجمعيات الخيرية، والنقابات..الخ، وكل المواطنين الذين يساهمون في التفاعل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي؛ لأجل تشكيل رأسمال اجتماعي للمجتمع، والمشاركة في تحقيق حاجات، ومتطلبات التنمية الشاملة المستدامة، وللمجتمع المدني أهمية كبيرة في بناء المجتمعات، يمكن توضيحها في النقاط التالية:-

أ- حماية حقوق المواطنين، وتسهيل اتصال الأفراد بالحياة العامة، ومن خلال هذا المن9ظور يعتبر المجتمع المدني الوجه السياسي للمجتمع.

ب -إن الثقة، والتعاون يعملان على تعزيز الشعور الذاتي، والتراكمي بين الناس، وكذلك تعزيز الثقة، وتبادل التصرف بالمقابل، والمشاركة المدنية، وتحسين المستوى الاجتماعي.(1)

وإن غياب هذه السمات يؤدي إلى الوضع السلبي، وتكون نتيجته حلقات مفرغة من النشاط الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.

ج - وجود مستوى عال من الثقة، والتعاون يؤدى إلى حكومة أفضل؛ نتيجة إلى التقارب بين الحكومة، والمواطنين، وأداء الحقوق، والقيام بالواجبات.

د- أداء اقتصاديات السوق تتحسن في المجتمعات ذات المستوى العالي من الثقة، والتعاون، وتتزايد فعالية المجتمع المدني من الظروف، والقناعات، والأوضاع التي أخرجتها إلى حيز الواقع، وكذلك إذا أدركت أن التنمية عملية مجتمعية، وتشاركية، وإذا لامست اهتماماتها جميع الشرائح، وعملت بشفافية، وتناسق مع الحكومة .(1)

وخلاصة القول: إن الحكم الرشيد هو الذي يمثل الدولة من خلال إشراك المجتمع المدني، والقطاع الخاص في تحقيق التنمية، والدولة هي التي تخلق بيئة الاستقرار السياسي، والقطاع الخاص هو الذي يوفر بيئة العمل المناسبة، والمجتمع المدني يحقق التفاعل السياسي، والاجتماعي للأفراد، وهذا يقود إلى تحقيق تنمية مستدامة.

المبحث الثاني:- دعائم، ومكونات التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم قديم، حديث؛ إلا أن المتتبع لتاريخ التنمية يجد أنه قد طرأ عليه تطور مستمر، وذلك استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا للخبرات التي تطورت عبر الزمن؛ ولذلك سوف يتم التطرق في المطلب التالي إلى إيجاد مفهوم للتنمية المستدامة، وتحديد دعائمها.

المطلب الأول:- مفهوم التنمية المستدامة، وخصائصها.

في بداية السبعينات، وبدأ العالم يدرك خطورة وخاصة الدول الرسمالية الكبرى تدرك ما أسفر عنه تطبيق نموذج التنمية التقليدية من استنزاف للموارد، وتلوث للبيئة، وبدأ المجتمع الدولي يفكر في طريقة للحد من استزاف المواد، فعقدت الأمم المتحدة مؤتمرا للبحث عن خطة

استراتيجية تضمن الوفاء باحتياجات الحاضر، مع عدم التضحية باحتياجات جيل المستقبل، فكان المؤتمر الأول في استوكهو لهم عام 1972م، حيث تمت مناقشة البيئة لأول مرة، وتم تشكيل لجنة عالمية معنية بالتنمية، والبيئة، برئاسة وزيرة خارجية السويد (بروندلاند)، التي نشرت تقريرها في عام (1987م)، وفيه ورد مصطلح التنمية المستدامة.

ومنذ ذلك الوقت لم يعد مفهوم التنمية المستدامة مجرد ظاهرة جديدة؛ بل أصبح هذا المفهوم يفرض نفسه في جميع الأوساط الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وبدأت هذه المؤسسات تعرف أقبالا كبيرا، وإيجابيا على إدماج التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها، حيث أصبحت تهتم بهذا المفهوم، وأصبحت معنية به، وبتطبيقه، ولقد زاد الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف هذه المؤسسات بشكل مكثف، وكبير[1].

أولا:- تعريف التنمية المستدامة

تتعدد تعريفات التنمية داخل المجتمعات؛ نتيجة للتعدد الزوايا المنظور منها للتنمية، وقد عرّف تقرير الأمم المتحدة التنمية المستدامة على أنها: (التنمية التي تتيح للجيل الحالي الوفاء بمتطلباته، دون الإخلال بقدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء بمتلباطها[2]

وهذا أيضا، ما يعني أن التنمية المستدامة هي عملية اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وبيئية؛ لأنها تهتم بمتطلبات الإنسان، وتسعى للحفاظ على حياته، ويعتبر أهم تعريف متعارف عليه للتنمية التعريف الذي قدمته:

1-هيئة الأمم المتحدة، والذي ينص على أن المقصود بالتنمية المستدامة

(هي العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل من المواطنين، والحكومة؛ لتحسين الظروف الاجتماعية، والاقتصادية في المجتمعات المحلية؛ لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدهما بأقصى ما يمكن.)

2- تعرف اللجنة العالمية التنمية المستدامة *بأنها

(هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة)

---

(1)- د.الطيب لحيح، التمويل الإسلامي، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدوري، الجزائر العدد 74، 2000م, 2010م، ص2.

(2) -المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر 2013م, ص8.

وعربيا فقد كان من أبرز محاولات تعريف التنمية المستدامة ما جاء في:

3- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002:-

التنمية المستدامة:-

هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، ورفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة للمواطنين، وتمكين الفئات المهمشة, وتوسيع خيارات المواطنين، وإمكانياتهم المرتبطة ارتباطا محوريا بالقدرات، والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية، بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة، وتمكين الإطار المؤسسي)

4-التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي:-

مهمة التنمية من منظور إسلامي هي توفير متطلبات البشرية حاليا، ومستقبلا، سواء مادية، أو روحية، بما في ذلك حق الإنسان بأن يكون له نصيب من التنمية الخلقية، والثقافية، والاجتماعية، حيث تعتمد على مبدأ التوازن، والاعتدال في تحقيق متطلبات الجنس البشري من مختلف الأصناف[1].

ومن خلال التعريفات تتضح أهمية التنمية المستدامة في بناء المجتمعات، والحفاظ عليها، فالتنمية المستدامة مرتبطة بالإرادة السياسية، والدولة هي التي يمكنها استخدام أفضل الأساليب، والإمكانيات لاستغلال مواردها المادية، والبشرية؛ لتحقيق تنمية مستدامة تفي بالتزامات الأجيال الحاضرة، وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

وفي الواقع هذا يتطلب مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات مخططات التنمية المستدامة، ودون وجود هذه المؤسسات لن تستطيع الدول، والمجتمعات، المضي قدما نحو تنمية حقيقية، يطبقها أفراد مؤهلين، ومؤسسات قادرة على القيام بتطبيق برامج التنمية؛ لأن ذلك ينعكس على وضع مؤشرات من الناحية المؤسسية لقياس مدى تطبيق التنمية المستدامة في المجتمعات، والدول، حيث لابد من وجود إدارة سياسية تتمتع بالرشاد للدول، وكذلك الاستعداد لدى

* اللجنة العالمية المستدامة ((هي وكالة تابعة للأمم المتحدة للتداول بشأن الاستراتيجيات العالمية للحفاظ على البيئة، تم إنشاؤها بقرار من الجمعية العالمية للأمم المتحدة، 1983م، وفي عام1987م دخلت حيز النفاذ واعتبرت أن التنمية المستدامة على رأس أولوياتها لتوجيه العمل السياسي من أجل تحقيق أهداف التنمية.

* اللجنة العالمية المستدامة ((هي وكالة تابعة للأمم المتحدة للتداول بشأن الاستراتيجيات العالمية للحفاظ على البيئة، تم إنشاؤها بقرار من الجمعية العالمية للأمم المتحدة، 1983م، وفي عام1987م دخلت حيز النفاذ واعتبرت أن التنمية المستدامة على رأس أولوياتها لتوجيه العمل السياسي من أجل تحقيق أهداف التنمية.

المجتمعات، والأفراد، والقدرة على تحقيقها؛ لذلك لابد من تحديد خصائص التنمية المستدامة، وأبعادها المختلفة، وإيجاد مؤشرات لتأكيد تلك المحاور.

ثانيا:- خصائص التنمية المستدامة :-

هناك عدة مميزات تتمتع بها التنمية المستدامة، فهي تركز في الأساس على تحقيق متطلبات أكثر الشرائح فقرا، وتخفيض مستوى الفقر إلى الحد الأدنى، فهي تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري من خلال تلبية الحاجات الأساسية للأفراد في الوقت الحاضر، والحفاظ على حقوق الجيل القادم، ومن أهم هذه الخصائص التي تتميز بها التنمية المستدامة[1]:-

1- هي تنمية عادلة مبنية على المساواة بين جميع أفراد المجتمع دون أقصاء أي أحد.
2- هي تنمية متوازنة أي أنها لا تخدم القطاع الاقتصادي فقط؛ بل وضعت لتخدم كل القطاعات، ولتحقيق كل الأهداف المرجوة منها.
3- التنمية المستدامة لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.
4- توصف التنمية المستدامة بأنها الترشيد دون إسراف، إو سوء استخدام، أو استغلال.
5- تراعي التنمية البعد البيئي في جميع مشروعاتها.
6- تشجع التنمية المستدامة على المشاركة للمواطنين في جميع العمل التنموي[2].
7- تتميز التنمية بالديناميكية كونها عملية مستمرة، ومتجددة، كلما تحقق مستوى معين من التطور تطلب الانطلاق إلى مستوى أعلى لمرحلة لاحقة، وهذه الخاصية تعطي لتنمية صفة الاستدامة والاستمرار.
8- شمولية أهداف التنمية كونها لا تقتصر على رفع الدخل القومي للبلدان فقط إنما يضاف له التقدم في كافة مجلات الحياة من تعليم وخدمات صحية وتحسين مستوي الخدمات العامة .
9- اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة داخل الحيز الجغرافي، وخاصة المفاعيل الأساسية لتلك المقومات المتمثلة في الإنسان، والبيئة، هذه الصفة تعطي الاستمرارية لاحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة.
10- القدرة على تجاوز المعوقات، وتضييق الفجوة بين الدول النامية، والدول المتقدمة، كون التنمية المستدامة تحقق النمو، وتزيد من تراكم المعرفة، واستمرار التطوير في

(1)- عز الدين آدم النور، التنمية المستدامة بين النظرية، والتطبيق.noor/book/com2014, ص15.
(1)- عزالدين آدم, مرجع سبق ذكره, ص18.

المجال المادي، والمعنوي لأي بلد، بما يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية لهذه الأقطار[1].

11- تعتمد التنمية المستدامة على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمار، حيث تعمل جميعها بانسجام داخل منظومة البيئة، بما يحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

وترتبط خصائص التنمية المستدامة ارتباطا وثيقا بتحقيق الأهداف التنموية من حيث أنها تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاقتصادية، والاجتماعية من حيث القضاء على الفقر، والجوع، وتحسين التعليم، والصحة، وغيرها .....

المطلب الثاني :-أهداف التنمية المستدامة، وأبعادها.

للتنمية المستدامة أهداف مترابطة، ومكملة لبعضها، وتحقيق النجاح في هدف معين يؤدي إلى تحقيق الأهداف الأخرى، وتقتضي التنمية المستدامة التعاون بين جميع الشركاء؛ لتتمكن من تحقيق الأهداف بطريقة مستدامة؛ لتحسين الحياة بشكل أفضل للإنسان.

أولا:-الأهداف

أهداف التنمية المستدامة هي مجموعة من الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة ضمن رؤية 2030م، وهي رؤية، ودعوة عالمية من أجل القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتع جميع الشعوب بالازدهار، سنة 2030م، وأهم هذه الأهداف ما يأتي:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، من خلال استراتيجيات الحماية الاجتماعية.
2- القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة المستدامة، ويتحقق ذلك من خلال تأمين الغذاء على نحو مستدام للجميع[2].
3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار من حيث تحسين الصحة، وإنهاء الأمراض المعدية، وضمان الحصول على جميع الأدوية، والتطعيمات.

(2)- د. فلاح جمال معروف العزاوي، مرجع سبق ذكره, ص57.
(1)- تقرير الأمم المتحدة عن أهداف التنمية المستدامة, 2017م.

4- ضمان التعليم الجيد، والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، ويرمي هذا الهدف إلى ضمان حصول جميع الناس على التعليم، فينظر إلى مستويات الكفاءة، وتوفير المدربين، والمرافق المدرسية الكافية، والتفاوت في نتائج التعليم.

5- تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء، والفتيات، حيث لايزال عدم المساواة بين الجنسين قائما في جميع أنحاء العالم، مما يحرم النساء، والفتيات من حقوقهن الأساسية، ويتطلب ذلك توفير الأطر القانونية اللازمة للتصدي للتمييز القائم على نوع الجنس، والمتأصل في كثير من الأحيان، والذي ينجم غالبا عن المواقف الذكورية المتسلطة، والمعايير الاجتماعية المرتبطة بها[1].

6- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة، والمستدامة، ويتطلب ذلك حصول الجميع على خدمات الطاقة بأسعار معقولة مستدامة توسع فرص الحصول على الكهرباء، والوقود، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة، ويتم ذلك باتباع سياسات معينة، واستعداد البلدان لتبني تكنولوجيا جديدة على نطاق أكثر طموحا.

7- تعزيز النمو الاقتصادي؛ لأن النمو هو المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة، وعندما يكون هذا النمو مستداما، وشاملا، يمكن للكثير من الناس أن يخرجوا من دائرة الفقر.

8- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام، وتشجيع الاقتصاد[2].

9- ضمان الخطط التشاركية بين الدولة، والسوق، والمجتمع المدني، بشكل يسمح بإعادة توزيع السلطات، والأدوار بينها.

10- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة، لا يهمش فيها أحد، من خلال إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن انتماءاتهم، أو طبقاتهم، وإتاحة وصول الجميع إلى العدالة، من أجل تحقيق التنمية، وبناء مؤسسات فعالة، وخاضعة للمساءلة للجميع على جميع المستويات.

11- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، أي ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع عن طريق توعية المجتمع بأهميتها، وكيفية استخدامها في تحسين حياة المجتمع، وتحقيق أهدافه.

---

(2)- نفس المرجع السابق، ص7.

(2)- مفهوم التنمية المستدامة .2 2021 .https://cteuniv-setif2dzview<book<mod<moodle , ص12.

12- إحداث تغيرات مستمرة، ومناسبة في حاجات المجتمع، وأولياته، بما يلائم قدراته، ويحقق التوازن، أي: تحسين القدرات، والمهارات، بما يتلاءم مع حجم السكان، وإمكانياتهم، وقدراتهم بشكل مستمر، وفقا للتطور الذي يحدث في البيئة[1].

13-الحماية الفعالة للبيئة، والحفاظ عليها، وحماية صحة، وسلامة الإنسان من أضرار البيئة.

ومما تقدم يمكن ملاحظة أن الأهداف مترابطة مع بعضها، وأن النجاح في تحقيق هدف معين، يودي تدريجيا إلى تحقيق الأهداف الأخرى.

وتقتضي الأهداف التعاون بين جميع الأطراف المسؤولة عن تحقيق هذه الأهداف، وبشكل علمي، وفعال، حتى تستطيع اتخاذ القرارات، والخيارات الصحيحة؛ لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال الحالية، والقادمة، فهي توفر مبادئ، وغايات واضحة لجميع الدول؛ ليتم اعتمادها وفق أولوياتها، وخططها الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات البيئية للعالم ككل وتحقيق اهداف التنمية المستدامة لا تكمن في جانب واحد او بعد معين بل عدة ابعاد.

وهكذا فإن هذه الأهداف لا تهتم بجانب واحد فقط؛ بل لها عدة أبعاد مختلفة، ومترابطة، وفيمايلي سوف نوضح مجموعة من هذه الأبعاد، وهي: البعد الاقتصادي، والبعد الثاني: هو البعد الاجتماعي، والبعد الثالث: هو البعد البيئي.

ثانيا:-أبعاد التنمية المستدامة.

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا مختلفة، تتداخل فيما بينها ومن شأن هذا التفاعل أن يحقق تطورا في التنمية المستهدفة، فالتنمية المستدامة ذات مجالات متعددة، حيث يرتكز المجال الاقتصادي على مكافحة الفقر عن طريق تعزيز أنماط المعيشة المستدامة، وإدارة الموارد المتاحة، والمجال الاجتماعي يركز على توظيف القدرات البشرية؛ لخدمة المجتمع من أجل تحقيق حياة أفضل للجميع، ويرتكز المجال البيئي على استخدام الموارد المتاحة بشكل رشيد، دون استنزاف مع استخدام التكنلوجيا في كافة مجالات الحياة؛ لمواكبة التطوريات، واستخدام الموارد دون إهدار.(1)

1- البعد الاقتصادي :-

(1)- بن نعوم عبد للطيف, دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية, رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد، والتجارة, جامعة الجزائر، 2016م, ص67.

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، وتعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازن البيئي على المستوى البعيد، والقضاء على الفقر في جميع مراحل النمو الاقتصادي، مثل مرحلة التوزيع، واستخدام الموارد، والإنتاج، والاستهلاك، أما أهم محاور البعد الاقتصادي فهي النمو الاقتصادي المستدام، وكفاءة رأس المال، وإشباع الحاجات، والعدالة في التوزيع سواء الدخل، أو الموارد، والخدمات، مع تقليص حصة الفرد في استهلاك الموارد الطبيعية، وإيقاف تبذيرها، وكلما تم توفير فرص العمل، ورفع معدلات المعيشة، تم توزيع الدخل بشكل عادل للجميع، دون إقصاء أحد، ساهم ذلك في تحقيق الرفاهية للمجتمع من حيث تحسين الخدمات، والصحة، والتعليم، أي أنه سوف يؤدي إلى تطوير الحياة الاجتماعية.

1() أبعاد التنمية المستدامة, عبد السلام أديب 2000 .,uploads,carab,http.iefpeia,com , ص12.

2- البعد الاجتماعي (البشري)

يشير هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة، والبشر، ويسعى إلى الاهتمام بعدة محاور، وهي كالاتي:-

أ. أهمية توزيع السكان:- حيث تسعى التنمية المستدامة إلى النهوض بالبيئة القروية، وتحسينها للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلي المدن.

ب. الاستخدام الكامل للموارد البشرية:- وذلك بتحسين التعليم، والخدمات الصحية، ومحاربة الجوع، وذلك بإعادة توجيه الموارد، وإعادة تخصيصها؛ لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، مثل: تعليم القراءة، والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية لكل الناس[1].

ج. أهمية دور المرأة :- حيث إن تعزيز دور المرأة في المجتمع يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة، من حيث المشاركة في اتخاذ القرارات، وفي رسم السياسات العامة، والاستفادة من قدرتها، وإمكانياتها في تطوير المجتمعات، حيث يعزز ذلك تحقيق النمو داخل المجتمع، والحد من الفقر.

1() أبعاد التنمية المستدامة, عبد السلام أديب 2000 .,uploads,carab,http.iefpeia,com , ص12.

د. الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم:- يرفض الأسلوب الديمقراطي في الحكم كافة أشكال الحكم، والتخطيط المركزي، وتحتاج التنمية المستدامة علي المستوى السياسي إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات، وتنفيذها، والسبب أن الجهود التنموية التي لا تشترك فيها الجماعات المحلية، كثيرا ما يصيبها الإخفاق، فالتنمية المستدامة تحتاج إلى الشراكة الديمقراطية لمختلف الطوائف داخل المجتمع، وليست حكرا على فئة معينة[1].

3–البعد البيئي للتنمية المستدامة :-

من أهم أهداف التنمية هو إيجاد توازن بين النظام البيئي، والنظام الاقتصادي، وحماية المحيط، والاستغلال العقلاني للموارد، والحفاظ على مصادر ثروة الأرض، وحماية البيئة من التلوث، ومكافحة التصحر، ويتحقق باعتماد الإجراءات الوقائية، وتكتيفها، واعتماد خطط اقتصادية، إنمائية، تتضمن تحقيق التنمية، والحفاظ على البيئة.

و يجب إعطاء سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية، المتعلقة بالتخطيط لمؤسسات معنية بالبيئة؛ للتقليل من المشاكل البيئية، والحد من التدهور البيئي، وزيادة استدامة النمو الاقتصادي، ويشمل البعد البيئي الجوانب التالية:

أ. الأمن البيئي:- أي تأمين الحصول على المياه النظيفة، والأراضي الصالحة، والهواء النقي، وتبرز أهميتها في معالجة هذه القضايا، التي تعتبر ضرورية للتنمية البشرية، وبقاء الإنسان.

ب. تغير المناخ:- ويتمثل في التهديدات الهامة التي لها ضرر على البيئة، مثل: ظاهرة الاحتباس الحراري، التي تهدد التنمية المستدامة، وخاصة في الدول النامية؛ بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية في مواجهة الظروف المناخية، إضافة إلى أن هناك قطاعات تتأثر تأثيرا مباشرا بالظروف المناخية، كالزراعة، والصيد البحري، وهذا يتطلب أن تكون السياسات العامة للدول قادرة على مواجهة هذه الظروف، وذلك باستخدام التكنلوجيا الحديثة، التي لها القدرة على مواجهة هذه الأزمات، وكذلك يجب استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تساعد في المحافظة على الموارد، وتقليل الإنفاق، والتي تسد

1() عبد السلام أديب, مرجع سبق ذكره, ص13.

الفجوة بين البلدان النامية، والبلدان الصناعية، عن طريق استخدام خطط استراتيجية تحقق الأهداف المنشودة[1].

المطلب الثالث:- استراتيجية التنمية المستدامة.

تركز منظومة الحكم الرشيد على أزمة تكريس الرؤية الاستراتيجية في إنجاز كافة القرار، ويجب أن تتوافق هذه الرؤية الاستراتيجية مع ظروف الحاضر، ويكون كذلك لديها القدرة على التعامل مع التحولات التي تحدث في المستقبل، وسنقوم في هذا المطلب بالتعريف بالاستراتيجية، وعلاقتها بالحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، وكذلك علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة على النحو الآتي:-

أولا:- مفهوم، وأهمية استراتيجية التنمية المستدامة

ظهر مفهوم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كأليات تستخدم لترجمة أهداف دولة ما، وتطلعاتها إلى أعمال ملموسة في مجال التنمية .

وتعرف منظمة التنمية، والتعاون الاقتصادي* الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بأنها: "مجموعة منسقة من عمليات التحليل، وتعزيز القدرات، والتخطيط، والاستثمار، وتقوم على المشاركة، وتدمج بين الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية للمجتمع، مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر ذلك".

ولكل دولة أن تحدد الاستراتيجيات بالطريقة التي تناسبها، وتقوم بتنفيذها، طبقا لظروفها السياسية، والثقافية، والاقتصادية السائدة فيها[2] .

وتعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تعديلا للخطط الموجودة، وليست خطة جديدة، بحيث تتقيد بمبادئ التنمية المستدامة، وكذلك تعد الاستراتيجية أداة تستخدم لصنع القرارات على أساس مستنير، وهي توفر إطارا للتفكير المنهجي في كل المجالات، كما تساعد على التوسط، والتشاور، والتوصل إلى توافق للآراء حول القضايا ذات الأولوية، التي تتفاوض فيها المصالح، كما توفر التفكير المنهجي في كل المجالات، ويمكن لاستراتيجية التنمية المستدامة أن تساعد البلدان في

---

(1)- لمياء فروق عيسى, أبعاد التنمية المستدامة، وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر لمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, جامعة عين شمس, العدد, 2015م, ص15.

* منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي :- هي منطقة اقتصادية حكومية دولية تضم (38)، دولة تأسست (1961م)، لتحفيز التقدم الاقتصادي، والتجارة العالمية، مقرها باريس، وتعد منتدى للبلدان التي تصف نفسها بأنها ملتزمة بالديمقراطية، واقتصاد السوق، مثل: أمريكا، وبريطانيا.

(1)- ابتسام البكوش, الحكم الرشيد، ودوره في تحقيق التنمية, مرجع سبق ذكره, ص2.

حل، ومعالجة المشكلات المترابطة في مختلف المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، المترابطة من خلال مساعدتها على اتخاذ القرارات الهامة[1].

ثانيا:- مزايا استراتيجية التنمية المستدامة

لإستراتيجية التنمية المستدامة العديد من المزايا، فتحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يتم إلا من خلال خطة استراتيجية تعمل على تيسير صنع القرارات، وكذلك حشد موارد الدولة؛ من أجل الاستفادة منها بطريقة أكثر جدوى، تفيد المجتمع كله، وأيضا حل النزاعات داخل المجتمع، وتبني القدرات السرية، وتطورها، من أجل المساهمة في عملية التنمية.

1- تيسير صنع القرارات، وتحسين فعاليات السياسة العامة، وذلك من خلال تحديد الأهداف، والغايات المرتبطة بالتنمية المستدامة، وتعزيز تطوير السياسات الحكومية، والتشجيع على إحداث تغير في المجال المؤسسي؛ من أجل تحسين وضعه، والاستفادة من التكنولوجيا.
2- تعزيز حشد الموارد، وذلك من خلال تيسير حشد موارد الدولة البشرية، والمالية؛ دعما للتنمية البشرية، ومساعدة البلدان على تنسيق الدعم الذي تقدمه الدول المانحة، وفق استراتيجية معينة، دون إهدار لهذه الموارد.
3- تخصيص الموارد بطريقة أكثر جدوى- وذلك من خلال تخصيص الموارد الوطنية المحدودة، بطريقة مجدية، والمساعدة على تحديد المشروعات، والبرامج التنموية، وتنفيذها، وتحسين تقاسم المكاسب بالتساوي، بين جميع أفراد المجتمع، والاستفادة من الأراضي، والمياه، وجميع الموارد الموجودة بطريقة مجدية.[2]
4- حل النزاعات ذات الطابع الداخلي، (أي النزاعات التي من شأنها أن تعيق عملية التنمية داخل المجتمع، مثل: الخلافات السياسية على السلطة، أو على توزيع الدخل)، من خلال المساعدة على تسوية الخلافات بين شرائح المجتمع الاجهزة الحكومية عن طريق الحوار، وفهم الأهداف المختلفة، والمتناقضة عبر تحديد ما ينجم عنها من مكاسب.
5- تبني القدرات البشرية المؤسسية - أي تطوير القدرات البشرية الموجودة، ليستفيد منها المجتمع، وذلك من خلال حشد القدرات الإنسانية، وصونها والاحتفاظ بيها، وكذلك

(2)- نوزاد عبد الرحمن الهيتي, التنمية المستدامة الإطار العام، والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا, مركز الإمارات للدارسات، والبحوث الاستراتيجية، 2009م، ص401.
(1)- ابتسام البكوش, مرجع سبق ذكره, ص24.

المساعدة على بناء هذه القدرات المتعددة التخصصات، والتي يمكن أن توجّه لحل المشاكل المعقدة، والمساعدة على بناء المؤسسات.[1]

ثالثا:- أسس الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

لاستراتيجية التنمية المستدامة مجموعة من الأسس التي تعتمد عليها؛ لتحسين جودة الحياة، مثل: بناء الثقافات، وتعبئة القدرات المحلية عن طريق أجهزة الدولة، بما يؤكد مشاركة الجميع في البناء، والتنمية، وفق مبادئ ديمقراطية، وصولا إلي تنمية مستدامة حقيقية، وأهم هذه الأسس، هي:-

1- خلق ثقافة للتنمية المستدامة، فينبغي أن تشكل الاستراتيجية نمطا للحياة يسعي إليه جميع أفراد المجتمع؛ للوصول إلي ثقافة الإبداع، والابتكار في شتّى المجالات.
2- إضافة الطابع المؤسسي على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

تتطلب عملية وضع الاستراتيجية أن تتحلى تماما بالسمة المؤسسية، وكذلك ينبغي أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة، وتنفيد الاستراتيجية في سياسة تنموية، إدماجا كليا في الأنشطة اليومية للحكومات، وأصحاب المصالح.

3- وضع آليات قانونية مناسبة، وآليات لتنفيذ هذه الاستراتيجيات.[2]

تحكم القوانين، واللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات، وكذلك العلاقة بين الناس مع بعضهم، ومع بيئتهم؛ لذلك فإن تطبيق التشريعات يعد أمرا ضروريا لمواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

4- التنسيق الفعال: فالاستراتيجية مهمة متعددة المستويات؛ ولابد من التنسيق الفعال لضمان نجاحها، كذلك لابد من إدماج الاستراتيجية في العملية الحكومية لصنع القرار، وإعداد الموازنة السنوية؛ لأنها مسألة حيوية لاستمرارها.
5- الاتصال بالجمهور، والمشاركة الفعالة.

يجب أن تقام المنتديات على المستوى الوطني، والمحلي، وتستخدم كحلقات للإعلام، والتوعية، والمشورات بين المواطنين؛ للتوصل إلى توافق الآراء بخصوص الرؤية الشاملة للأهداف الإنمائية .[1]

(2)- نوزاد عبد الرحمن الهيتي, مرجع سبق ذكره, ص44.
(1)- نوزاد عبد الرحمن الهيتي, مرجع سبق ذكره، ص45.

6- تعبئة القدرات الوطنية على مواصلة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

ضرورة تحديد القدرات والمهارات الموجودة الضرورية لمختلف الإنجازات، والأليات التي يمكن تحقيقها من خلال هذه المهارات، وكذلك ينبغي بناء قدرات إضافية من خلال خيارات التدريب، كما يلزم تحديد الاحتياجات على النحو المناسب.

إن تنفيد الدول للاستراتيجيات السلمية، والمعاهدات الدولية للتنمية المستدامة يحتاج إلى حكومة رشيدة، تعمل على نقل الدولة نقلة نوعيه من خلال التحول من اتباع نهج إقطاعي مجزأ إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة، وفق مبادئ الديمقراطية الحديثة، انطلاقا من الإيمان بحق الإنسان في التنمية، والعدل، والإنصاف؛ لتحقيق الرفاه، والعيش الكريم لجميع أفراد المجتمع.

المبحث الثالث :- علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة.

يواجه العالم اليوم تحدي استنزاف الموارد، والثروات المتاحة بشكل كبير جدا، وهذا ما دفع العديد من دول العالم، وكذلك العديد من المنظمات إلي البحث عن إيجاد طريقة لاستخدام هذه الموارد بطريقة عقلانية رشيدة، وبشكل مستدام، وقد وجدوا أن الحكم الرشيد هو أفضل الحلول؛ للحد من استنزاف هذه الموارد؛ ولهذا أصبح موضوع الحكم الرشيد، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، من أهم المواضيع في هذا العصر، فالحكم الرشيد يتطلب استغلالا أمثلا للموارد المتاحة؛ لتنشيط عمل القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع حماية المصادر الموجودة، والاستخدام الأمثل لها، بحيث يمكن القول إن الحكم الرشيد جاء من أجل إيجاد بيئة صحية، وملائمة خالية من مظاهر الفساد، وهذا يعتبر أساس الإصلاحات الاقتصادية، وترسيخ حكم القانون، وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة.[2]

هناك ترابط، وتشابك وثيق، بين الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، بحيث لا يمكن الفصل بين الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة؛ لأن الحكم الرشيد هو الرابط الأساسي لتحويل النمو إلى تنمية مستدامة، ومن هنا يعتبر الحكم الرشيد ضرورة تنموية، فالحكم الرشيد يلعب دورا في النهوض بالتنمية المستدامة، فهو يعزز الشفافية، والكفاءة، والفعالية، وسيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات .

---

(2)- تفس المرجع السابق, ص46.

(1)- كمال شريط, سفيان خلوفي، مفهوم الحكم الرشيد، وعلاقته بالتنمية, مجلة القانون الدستوري، والمؤسسات السياسية, 2019م، ص296 .

بالإضافة إلى أنه في ظل الحكم الرشيد هناك إجراءات واضحة في اتخاذ القرارات على مستوى السلطات العامة، وتوفير القدرة على إنفاذ الحقوق، والالتزامات من خلال آليات قانونية، ومشاركة الفاعلين من منظمات المجتمع في عملية صنع القرار، وفي جهود التنمية؛ لأن التنمية مالم تنفذ بالشراكة بين جميع القطعات كثيرا ما يصيبها الإخفاق؛ لذلك فإن اعتماد النسق الديمقراطي في عملية التنمية يعد القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل.

وتعمل الحكومات - في إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الرشيد من منطلق علاقتها بالتنمية - على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من أجل الإصلاح.(1)

ومن خلال علاقة الحكم الرشيد بالتنمية يمكن تحديد ماهية الحكم الرشيد على أنها علاقة إدارة الحكم، أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية، والمحاسبة لكافة الموارد البشرية، واحترام سيادة القانون، ومبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان[1].

وقد أوضح صندوق النقد الدولي بتعريفه لمفهوم الحكم البعد التقني لمفهوم التنمية وعلاقتها بالحكم الرشيد من خلال التركيز على النواحي الاقتصادية من الحكم، وقد أظهرت الدارسات إن التنمية المستدامة تهدف إلى الاستغلال، والاستخدام العقلاني للموارد.

والحكم الرشيد هو في جوهره الإدارة الجيدة من قبل الحكومات لموارد الدولة المختلفة، وحسن استغلالها.

وفي هذا يلعب الحكم الرشيد دوره في تحقيق التنمية من خلال زيادة فعالية الموارد الموجودة داخل الدولة، والتشجيع على تطويرها، واستخدامها بشكل أفضل، وتفعيل الجهاز الرقابي، والقانوني؛ لضمان تنفيذها بشكل فعال.

وتجدر الإشارة هنا إلي أن تطبيق مبادئ الحكم الرشيد من أجل تحقيق تنمية مستدامة، هي عملية كبيرة، وتحدي شاق للدول؛ لأنها تتطلب تحويلا للمجتمعات، وإعادة هيكلة المؤسسات.

وهذا ليس مجرد قرار تأخذه الدول؛ بل هو عملية مستمرة، وبحاجة إلى خطة استراتيجية طويلة المدى، يشترك في وضعها جميع الأطراف الفاعلة داخل الدولة؛ حتى نضمن نجاحها.

(1)- كمال شريط, سفيان خلوفي، مفهوم الحكم الرشيد، وعلاقته بالتنمية, مرجع سبق ذكره, 2019م, ص296.

وكلما كانت الحكومة ذات الطابع السياسي مبنية على اعتبارات المشاركة، والمساءلة، والاستقرار السياسي، أدى ذلك في البداية إلى تحقيق نمو، ثم إلى تحقيق تنمية مستدامة.

وعكس ذلك مالم تكن الحكومة رشيدة، ومبنية على تلك الاعتبارات، فلن تكون سوى مؤسسات ذات هياكل غريبة عن المجتمع، وغير مقبولة في ثقافة الشعب، ولن تحقق تنمية[1].

(2)- د.محمد محمود العجلوني, أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الوطن العربي, المجلة العربية للإدارة, العدد: الرابع, 2019م, ص15.

المطلب الأول:- الحكم الرشيد ضرورة تنموية.

تعد عملية تحقيق التنمية من أكبر التحديات، وخاصة في الدول النامية، فكثير من النظم السياسية المعاصرة فشلت في تحقيق الأهداف التنموية، رغم ما تمتلكه من إمكانيات، وموارد، بالإضافة إلى رفع الشعارات، والبرامج، والخطط التنموية، ومع ذلك لم تستطع نقل مجتمعاتها من الواقع المتخلف الذي تعيشه، وبالمقابل هناك دول استطاعت أن تحقق تجارب تنموية رغم قلة الإمكانيات، ونقلت مجتمعاتها إلى واقع متطور، وتنموي، ويعتمد على التكنولوجيا، ويحقق مستوى جيد من التعليم، والصحة، والدخل، والمشاركة، ومن هذه الدول، ماليزيا، وجنوب أفريقيا، ودولة راوندا الأفريقية.

ولا يوجد تفسير حقيقي لأسباب الفشل في كثير من الدول النامية، فلكل دولة وضعها الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، الخاص بها إلا أن هناك العديد من وجهات النظر حول أسباب فشل الدول في تحقيق تنمية مستدامة، من أهمها خطة العمل التي وضعتها الأمم المتحدة، تحت عنوان: الاستثمار في التنمية، إن أسباب الفشل هي: (الإدارة السيئة المرتبطة بالفساد، وسوء الخيارات التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية، والحرمان من حقوق الإنسان، ومشكلة الفقر)[1].

وذلك من خلال النظر إلى الدول التي استطاعت تحقيق مستويات مميزه من التعليم، والصحة، والدخل، والتكنولوجيا، وسلكت طريقا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نجد أنها دول ذات حكومات تبنت العقلانية، والرشادة في سياستها العامة، ومن خلال هذه المؤسسات الرشيدة استطاعت تذليل كل التحديات التي واجهتها، والقضاء على كل مظاهر التخلف، والفقر، ونقلت مجتمعاتها إلى مصاف الدول المتقدمة، وهذه السياسات التي اتبعتها ليست استهلاكية، إنما سياسات تتضمن عوائد مادية، ومعنوية، تخدم المجتمع، وتؤمن عمل الحكومة في مختلف القطعات على عكس الدول التي تقودها حكومات هشة، مبنية على أساس غير ديمقراطي، يسوده التهميش، والفساد، في مختلف القطاعات، والتي من بينها دول العالم النامية .[2]

ومن هنا يتضح جليا الدور الفعال للحكم الرشيد في عملية التنمية في كثير من تجارب الدول، فالحكم الرشيد يسعي لتحقيق كفاءة مؤسسات الدولة, ويهيئ لهم بيئة يمكن التنبؤ بها اقتصاديا، وسياسيا، ما يسمح بتحقيق نمو اقتصادي، وأداء فعال للخدمات العامة، كما أن التنمية تهدف إلى

(1)- محمد على حمودة, دور السياسات العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة, مجلة العلوم السياسية, جامعة كركوك العراق، العدد: 57, 2019م, ص361.
(2)- شعبان فرج, مرجع سبق, ذكره، ص367.

الاستغلال، والاستخدام العقلاني للموارد، والحكم الرشيد في جوهره هو الإدارة الجيدة لموارد الدولة المختلفة، وحسن استغلالها، وتدبيرها، ومن هنا يلعب الحكم الرشيد دورا هاما في تحقيق التنمية، من خلال الزيادة من فاعلية الموارد المحلية، والمساعدات، والتشجيع على استخدامها بشكل أفضل، فالمناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة، ويتسم بالشفافية، والوضوح، سيحافظ على الأموال العامة من السلب، ولن يساء استخدامها، وبالتالي يكون استخدامها أكثر كفاءة، وفعالية، مما يحقق مزيدا من التنمية.[1]

فالدول مطلوب منها أن تبحث عن أفضل الطرق للعمل في المواقف، والتي تظهر نتائجها في أفعال الأخرين، والهدف من ذلك تحديد هذه الأفعال الرشيدة، التي تستطيع أن تقود، وتؤدي إلى قرارات، ووسائل للعمل الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الهدف.

ومن خلال الاطلاع على تقرير الأمم المتحدة، المنعقد حول إدارة الحكم، لخدمة التنمية البشرية المستدامة، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول التنمية المستدامة، يتضح أن بناء القدرة على الحكم شرط محوري للتنمية البشرية المستدامة، ويوفر هذا التقرير الذي يعتبر وثيقة متعلقة بالسياسات العامة، إطارا للتفاعلات التي يدخل فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تسخير أساليب الحكم الرشيد لخدمة التنمية البشرية المستدامة، ويمكن النظر للحكم من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره ممارسة السلطة الاقتصادية، والسياسية، والإدارية؛ لتيسير شؤون أي دولة على كافة المستويات, ويشمل هذا الحكم الأليات، والعمليات، والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون، والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم، وتسوية خلافاتهم، والوفاء بالتزاماتهم، وتواجه المجتمعات تحديا يتمثل في إقامة نظام للحكم، يعزز التنمية البشرية، ويدعمها، ويديمها، وخاصة الفئات الأكثر ضعفا وتهميشا.[2]

وقد درجت الأمم المتحدة على تصنيف الدول بناء على عدة اعتبارات أساسية، تتعلق بالحكم الرشيد في مجال التنمية، وهي كالآتي:-

معايير الأمم المتحدة لتصنيف الدول التي تطبق مفهوم الحكم الرشيد

1. النمو الاقتصادي:- ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وليس غاية في حد ذاته، وأن واجب الحكم الرشيد التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية؛ لتحسين نوعية

(1)- شعبان فرج, مرجع سبق, ذكره، ص367.
(2)- د.محمد علي حمود, دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة, مجلة العلوم السياسية, جامعة كركوك العراق, العدد: 57, 2019م، ص367.

الحياة للمواطنين، وهده المؤشرات تتعدى المؤشرات المادية، التي تقيس الثروة المادية، إلى الاستثمار الضروري في الرأسمال البشري، فالتعليم، والصحة، مثلا يعتبران تكلفه تدفعها الدولة كاستثمار بعيد المدى، وضروري؛ لتحسين نوعية الحياة لدى أغلب المواطنين.

2. التنمية البشرية المستدامة:- هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، وإلى رفع القدرات البشرية، عبر زيادة المشاركة الفعالة، والفاعلية للمواطنين، وعبر تمكين الفئات المهمة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم[1].
3. مفهوم التنمية الإنسانية:- يعبر مفهوم التنمية الإنسانية عن استدامة التنمية بالمعنى الذي يضمن عدالتها بأبعادها الوطنية، بين مختلف الطبقات الاجتماعية، والمنطق العالمي، فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة، والغنية، كبعد ثالث، يخص مصالح الأجيال الحالية، واللاحقة، يتطلب مشاركة المواطنين الفعالة في التنمية، ولن تكون هذه المشاركة فعالة، إلا إذا عملت على تمكين المواطنين، خاصة الفقراء، والمهمشين، وجعلهم قادرين على تحمل مسؤوليتهم، والقيام بواجباتهم، والدفاع عن حقوقهم.
4. إن تمكين المواطنين، وتوسيع خياراتهم، يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها، ومستوياتها، عبر الانتخابات العامة للمؤسسات، وضمان تعددها، وتنافسها، عبر حرية العمل النقابي، واستقلالية منظمات المجتمع المدني.[2]
5. هناك خمس سمات أساسية للتنمية البشرية المستدامة، تتمثل في الآتي:-

أ. التمكين:- أي توسيع قدرات المواطنين، وخيراتهم، وإمكانية ممارستهم حرية الاختيار، وبالتالي إمكانية مشاركتهم في اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياتهم.

ب. التعاون:- أي التفاعل الاجتماعي، وفيه تضمين لمفهوم الانتماء، والاندماج كمصدر أساسي لإشباع الحاجات، وتكوين تنمية.

ج. العدالة في التوزيع:- كتوزيع الدخل، والفرص، والثروات، بالتساوي بين جميع أفراد المجتمع، كحق الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، لجميع فئات الشعب.

د. الاستدامة:- أي القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي، دون إهدار حق الجيل القادم، أو اللاحق، وحقه في العيش الكريم، مثل: الحفاظ على الثروات وعدم إهدارها.

---

(1)- د.محمد علي حمود, مرجع سبق ذكره, ص368.

(2)- د.نبيل البابلي، الحكم الرشيد الأبعاد، والمعايير، والمتطلبات، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات 2018م, ص9.

ه. الأمان الشخصي:- الحق في الحياة بعيدا عن أي تهديد، أو أمراض، أو قمع، أو تهجير.[1]

6. تقوم عملية التنمية الإنسانية وفق مفهوم الأمم المتحدة على محورين، الأول: يكمن في بناء القدرات الإنسانية الممكنة، أي تطوير، وتقوية المهارات التي يحتاجها المجتمع، والثاني: هو التوظيف لعناصر الكفاءة البشرية، وتستخدم الحكومة الجيدة هذين المحورين من قبل العديد من المؤسسات الدولية كوسيلة لقياس الأداء، والحكم على ممارسة السلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري تنموي.
7. تتحقق الحكومة الجيدة إذا أنجزت ثلاثة أهداف هي: المساواة أمام القانون، والتطبيق الفعال له، وتوافر الفرص لكل فرد، لتحقيق طاقاته، وإمكانياته، كاملة، والتأثير، والإنتاجية، وعدم الإهدار.[2]

وهذه الاعتبارات، والمبادئ للحكم الرشيد التي ترتكز على إلزامية تكريس قيم العدل، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، لها تأثير إيجابي على تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني:- أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد على التنمية المستدامة.

إن الأثار الناجمة عن تطبيق منظومة الحكم الرشيد متنوعة، وتقود إلى تحقيق تنمية حقيقية، مستدامة، تحلم بها كل البلدان، فاعتماد النمط الديمقراطي في الحكم، والتركيز على الحقوق، والحريات، وتعزيز حقوق الإنسان، يؤدي إلي تعزيز القدرات، كذلك الحريات الفردية، للشعوب بما يؤهلهم أن يرتقوا بمجتمعاتهم، وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة.

أولا:- علاقة الحكم الرشيد بالديمقراطية.

تعرف الديمقراطية :-بأنها نمط من أنماط اتخاذ القرار, أو حكم يشارك فيه المجتمع في صياغة السياسة العامة، تعمل ضمنها الدولة بمسؤولية، وتخضع من خلالها للمحاسبة على قراراتها، وأعمالها، وفي الأدبيات الأخيرة، ولا سيما الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي,... يؤكد برنامج الأمم المتحدة إن الحكم الصالح يجب أن يعمل على تحقيق إصلاحات داخل المؤسسات العامة، ويجب أن يعمل على إقامة رابط قوي بينه، وبين التنمية، سواء كانت تنمية بشرية مستدامة، أو تنمية شاملة، أي أنه لا يمكن الحديث عن تحقيق

(1)- د.نبيل البابلي, مرجع سبق ذكره, ص10.
(2)- إبتسام البكوش, مرجع سبق ذكره, ص60.

تنمية، دون وجود أرضية ديمقراطية، تضمن من خلالها احترام حقوق الإنسان، وحرية الرأي، والتعبير، والمشاركة، وهو ما يؤكد على العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية، وتحقيق التنمية[1])

ثانيا:- علاقة الديمقراطية بالتنمية:-

هناك علاقة وثيقة بين الحكم الديمقراطي، والتنمية، فالتنمية تحتاج إلى حكومة ديمقراطية، لديها رؤية استراتيجية للانفتاح على القدرات الاقتصادية، والنخب القادرة على تولي الملفات الاقتصادية، والتنموية بكفاءة، ومهنية، حيث إن ترابط الحكم الرشيد بالديمقراطية يجب أن يستحضر دائما في مسيرته الإصلاحية انشغالات الناس البسطاء، وحقوقهم المشروعة في تحسين أوضاع حياتهم، ويعتبر هذا أولى الاهتمامات التنموية في ما يخص الإصلاحات الديمقراطية.

وهكذا فإن الحكم الرشيد، ومقتضيات الحكومة الجيدة يجب أن تمتلك الشجاعة في مواجهة التحولات من مؤسسات مغلقة إلى هيئات حديثة، مفتوحة على كل الطاقات، والأليات؛ لصياغة السياسيات، والبرامج القادرة على إنتاج التنمية، وتحقيقها.[2]

وفي الواقع فإن التنمية تتماشى مع الديمقراطية، وأن مفهوم الحكم تطور مع تطور مفهوم التنمية, ولا سيما لما انتقل محور الاهتمام من الرأس المال البشري إلى الرأسمال الإجتماعي، إلى التنمية الإنسانية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إن الحكم الجيد قد ظهر بوضوح عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والبيئي، مستندة على العدالة في التوزيع، والمشاركة، أي: التنمية المستدامة التي لا يمكن بدونها تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.[3]

(1)- إبتسام البكوش مرجع سبق ذكره, ص58.
(2)-الحكم الرشيد، ومهام الانتقال إلى الديمقراطية، ص68 www.pdffactory.com .
(1)- إبتسام البكوش, مرجع سبق ذكره، ص59.

ثالثا-الديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان .

التنمية حق من حقوق الإنسان فيحق لكل إنسان المشاركة في تحقيق تنمية سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وهي مثل جميع الحقوق الأخرى، مثل: الحق في تقرير المصير، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان إعمالا تاما بموجب ما ينص علية إعلان الحق في التنمية الصادر على الأمم المتحدة عام 1986م.

أولا- إعلان الحق في التنمية-صدر عام 1967م.

إعلان الحق في التنمية الذي يجعل من التنمية حقا من حقوق الإنسان، وليس مجرد طلب، وعرّف هذا الإعلان التنمية، بأنها: "مسار اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي شامل يهدف الى النهوض المترد برفاه كل الناس بالاعتماد على مشاركتهم الفعلية الحرة"، وجاءت موافقة الدول النامية على هذا الحق لتعني أن حكومات الدول مسؤولة أمام شعوبها على القيام بالتنمية، وكذلك جاءت موافقة الدول المتقدمة على هذا الحق لتعني أن هذه الدول أصبحت مسؤولة عن تقديم المساعدة للدول التي تفتقر إلى الموارد المالية، والفنية؛ لتحقيق التنمية، وقد وافقت هذه الدول على هذا الإعلان في المؤتمر العلمي لحقوق الإنسان في فيينا 1993م، والذي هو عبارة عن خطة مشتركة لتعزيز العمل في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وقد أكد برنامج العمل الذي أقره مؤتمر فينا 1993م، على أن هناك ترابط وثيق بين حقوق الإنسان، والتنمية، وبينهما وبين الديمقراطية، وأصبحت التنمية حق من حقوق الإنسان، تترابط مع بقية الحقوق الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، مثل: الحق في العيش الكريم، والحق في المشاركة، والحق في التعليم، ولا يمكن تجزئتها عنها، وكذلك أصبحت الديمقراطية حق من حقوق الإنسان، كما وصفها أمين عام الأمم المتحدة (كوفي عنان)، في مؤتمر قمة الألفية، عندما قال: "الديمقراطية حق من حقوق الإنسان، لا تكتمل ممارستها إلا باكتمال بقية الحقوق[1].

ثانيا- إدماج حقوق الإنسان في برامج التنمية –

حقوق الإنسان هي الحقوق التي يملكها جميع الأشخاص بحكم إنسانيتهم المشتركة؛ لكي يعيشوا بحرية، وكرامة، وهي تمنح جميع الناس حقوقا معنوية، فيما يتعلق بسلوك الأفراد، وفيما يتعلق بتصميم الترتيبات الاجتماعية، وهي شاملة، ولا يمكن التصرف فيها، ولا يمكن تجزئتها، (تقرير التنمية البشرية 2000م)، وقد قدم هدا التقرير إطارا فكريا للأسرة، المعنية بحقوق الإنسان؛ لتوطيد الالتزام بمفهوم التنمية المستدامة، وأكد التقرير أن مستوي المعيشة اللائق،

(1)- محمد فايق، حقوق الإنسان، والتنمية, مرجع سبق ذكره, ص8-9.

والتغذية، والصحة، والتعليم كلها من حقوق الإنسان، وهي ليست أهداف إنمائية فحسب، فالفقر هو من التحديات التي تواجه التنمية.

وبين حقوق الإنسان، والتنمية العديد من النقاط المشتركة، فتركز التنمية على تمكين الأفراد، والجماعات، بينما تركز حقوق الإنسان على الضمانات الهيكلية لحماية الحقوق.

وكل دولة مطالبة بأن تكيف أنظمتها القانونية بما يتماشى، ومضمون حقوق الإنسان، والتنمية، ومن هنا يجب تفعيل جميع الحقوق الإنسانية؛ للدفع بمسيرة التنمية.[1]

وفي المقابل فإن الحكومات هي التي تتحمل مسؤولية تدني مستوي التنمية؛ ذلك لأنه لا يمكن لوم الشعوب التي عاشت في تهميش، من غير حرية، ومن غير حق في المشاركة السياسية - عن التنمية، إن مسؤولية الحكومة عن تحقيق التنمية تتطلب أن تكون الديمقراطية هي أساس العمل، والعدل.

ولابد من احترام الرأي الآخر من خلال مشروع تنموي، ثقافي يستطيع أن ينتج جيل يستطيع تحقيق أكبر قدر من التنمية.

ولابد أن تسعى هذه الحكومات إلى تحقيق التوافق، والمشروعية بينها، وبين جميع أفراد الشعب دون إقصاء أي طرف على أساس اللغة، أو الجنس، أو العرق.

فالحكومات يجب أن تتعلم الديمقراطية من تجارب الآخرين، كما فعلت الدول الأوروبية؛ لأن التعلم من التجارب الغربية ليس عيبا، أو نقصا، إنما هي عبارة عن تجارب، يجب علينا الاستفادة منها، حيث أخذت هذه البلدان وقتا طويلا حتى وصلت إلى مسار التنمية في شتى المجالات.

الديمقراطية إذا يجب أن تكون نتائجها تنموية، تدفع المواطنين إلى الإنجاز، والابتكار، والتطوير، والثقة في الحكومة تقود إلى امتلاك المشروعية، والقبول من جميع طبقات الشعب[2].

ونؤكد هنا على دور قادة القطاع العام في الدولة في إعداد البرنامج الوطني الديمقراطي، الذي ينتشل البلاد من حالة التخلف، والفقر إلى حالة النهضة التنموية في شتى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

---

(2)- أ-دعامر خضر الكبيسي، وآخرون، دراسات حول مداخل التنمية المستدامة, دار جامعة نايف للنشر, 2019م, ص75-76.

(1)- الحكم الرشيد، ومهام الانتقال إلى الديمقراطية, مرجع سبق ذكره، ص68.

وفي الواقع فإن الديمقراطية هي الشكل الوحيد من أشكال الحكومة الذي يخلق المجال الذي يستطيع الأفراد من خلاله التمتع بحقوق الإنسان كاملة، فعن طريق الديمقراطية يمكن احترام حقوق الإنسان أيضا.

فالديمقراطية المستدامة هي ديمقراطية تلتزم بمبادي الديمقراطية الجوهرية، والتوازن، ومن أهم مقتضياتها أنها تقوم على الرضا، والقبول من جميع الأطراف توفر المشاركة، وتمثل الشعب، وتحاسب الحكومة، وتشجع على احترام القانون، وحماية حقوق الإنسان، وإدارة العدالة؛ لأن غياب الديمقراطية يعني فساد النظام السياسي، وانتهاك حقوق الإنسان وانعدام التنمية.[1]

ونؤكد في هذا الصدد على أهمية الديمقراطية المحلية، **حيث إن لها أهمية خاصة في تعزيز التنمية، فهي تتواجد حيث يكون الحكم قريبا من الناس، ويؤثر في حياتهم بشكل ملموس، في حياتهم اليومية، من خلال إبداء الرأي، والمشاركة في الانتخابات، والمطالبة بالحقوق، والحريات، حيث يكون هناك قبول بين الطرف الحاكم، والطرف المحكوم.

وتعتبر الحكومة أكثر شرعية متى ما وفرت الحاجات الأساسية للشعب، مثل السلع العامة، والتعليم، والصحة، والتدريب على العمل، وحماية البيئة، وسيادة القانون، بالإضافة إلى عملية صنع السياسة الموجهة نحو الحلول الوطنية، والوسطية، والساعية إلى توافق الآراء، وتنفيذها، واستدامة الإصلاحات الاقتصادية؛ للوصول إلى تنمية[2]

(1)- كمال زريق, التنمية المستدامة من خلال الحكم الصالح، والديمقراطية, مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة العدد: 25, 2005م, ص75.

** مفهوم الديمقراطية المحلية:- هي الحكم الذاتي للمدن، والبلدان، والقرى، والأحياء، بوسائل ديمقراطية تضم عادة - دون أن تقتصر - على رؤساء البلديات، والمجالس البلدية، وغيرهم من المسؤولين المحلين المنتخبين.

المطلب الثالث:- البناء المؤسسي للتنمية المستدامة

ينتقل البعد المؤسسي المستدام من آليات الفكر الإداري التقليدي، إلى فكر يواكب تطورات التنمية المستدامة، وهو المسؤول عن تحقيق التكامل بين أبعاد، وأهداف التنمية المستدامة؛ لهذا فهو يركز على الرؤية للمؤسسات التنموية المستدامة، ودور الدولة في تحقيق التنمية، والإدارة الاستراتيجية، والشراكة، والمسؤولية الاجتماعية للقادة, وبما أن خطط التنمية تضعها، وتطبيقها جميع مؤسسات الدولة، فهي المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة، وتطبيقاتها على جميع مستويات العمل الحكومي ابتدأ من الموظف، وانتهاء بالمؤسسة نفسها، ومن هنا تبرز أهمية البناء المؤسسي للتنمية المستد

يعتبر الإطار المؤسسي من أهم محاور التنمية المستدامة، فبدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات، وخطط التنمية المستدامة لن تسطيع الدول المضي في تحقيق تنمية مستدامة، يطبقها أفراد، ومؤسسات مؤهلة لذلك، وفق منهج مؤسسي فعال، وهذا المنهج المؤسسي التنموي المستدام يجب أن يعمل على إقامة الروابط بين المداخل الرئيسية، والفرعية للتنمية المستدامة.

اولا:- أهمية الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

بدأ الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بتحديد الأهداف الواضحة المتفق عليها؛ لتحقيق التقدم في المداخل المختلفة، فأي تقدم فرعي يحدث في مدخل من المداخل دون أطر، قد يتعرض لخطر عدم الاستدامة، ومن ثم تعتمد التنمية على حسن الإدارة، من قبل مؤسسات الدولة، والمشاركة الفعالة، والعمل الجماعي، والمساءلة، والدول لا يمكن أن تعمل بشكل منفرد بل بشكل تعاوني للمحافظة على الموارد والثروات الطبيعية وتحقيق النهضة بحيث تصنع السياسات التي تتماشى معها وتتخد من القرارات ما يحقق مصالحها للوصول الى تنمية حقيقية .[1]

1. ومؤسسات الدولة العليا من حكومات ووزارات هي التي تصنع السياسات وتتخذ القرارات ومن اهم شروط التنمية المستدامة ان تكون هده السياسات التي تتبعها الدولة ذات شمولية وتكامل بحيث لا يكون هناك تعارض في القوانين والتشريعات بين المؤسسات والوزارات مع غيرها بحيث يكون هناك ترابط بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية ولا يتم الفصل بينها فمثلا لا يتم الفصل بين الجانب البيئي

(1)- أ-دمحمد فتحي عبد الغني ,تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر , المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ,جامعة بني سويف, 2020 ,ص427 .

والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية ولا يتم فصل الاقتصاد عن العمل البيئي و الاجتماعي .

2. وتقوم الدولة بالدور الرقابي و ودور المتابعة على كافة برامج التنمية المستدامة وذلك من خلال كوادر مؤهلة تعنى بمفاهيم التنمية وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة تكون كل منها مكملة للأخر, ويقع على عاتق الدولة العناية بالوضع الداخلي للتنمية المستدامة بحيث تكون منسجمه مع التوجهات العالمية من خلال المشاركة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تحقق أهداف التنمية .

ومن ناحية أخرى تكون موضوعة وفق استراتيجية وطنية للتنمية على المستوى المحلي تضعها وتطبيقه جميع أجهزة الدولة ومؤسستها للنهوض بالتنمية وتطبيقها على افضل مستوى.[1]

وفي اجتماع الندوة العالمية الهيئات القضائية لدول العالم في جنوب أفريقيا 2002 أكدت الدول الالتزام بتطبيق القوانين لحماية البيئة والاستمرار في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال ما تقوم به الدولة من خلال وضع آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي وكذلك قوانين الاستثمار وقوانين العمل وقوانين البيئة وأنظمتها بحيث تكون هناك رؤية قانونية متكاملة تمكن رجل القانون من ضبط العملية التنموية وتسويتها من خلال قوانين عصرية تواكب حركة التطور والتقدم .

وفي الواقع فهذا الدور يتطلب وجود مؤسسات رشيدة مدركة لأهمية ومواكبة القوانين وعلى وعي كامل بأهمية النهج التنموي المستدام ويجب أيضا على هذه الحكومات تكون مؤهلة بكوادر لديها القدرة الحقيقية على تطبيق القوانين لضمان الوصول الى تحقيق التنمية فهذه المؤسسات تعتبر الركيزة المحافظة على تحقيق التنمية المستدامة التى تتصف بالمدى البعيد بالحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة .[2]

3. وفي إطار العولمة والتطورات في المجتمع الدولي و التحول لمنهج مؤسسي مستدام انبثقت مفاهيم جديدة مثل الإدارة الاستراتيجية والقيادة المستدامة بحيث إن الاستدامة لا يمكن فصلها عن القيادة بل تعتبر مزيج من خصائص القيادة فالقائد يجب يخدم ويدعم العمل المستدام نحو عالم افضل فالقيادة تشمل تحديات الاستدامة على كوكب الأرض والتطلعات المستقبلية له.

---

(1)- أ-د عامر خضر الكبيسي وآخرون , مرجع سبق ذكره, ص348-349 .,
(2)- د-عامر خضر الكبيسي وآخرون, مرجع سبق ذكره, ص349.

والقيادة المستدامة مرتبطة بشكل وثيق بالعدالة الاجتماعية فلا يوجد عنصرية أو تميز وهي تؤمن بأن الجميع سواسية مرتبطون بشبكة من العلاقات الإنسانية ذات التأثير المتبادل ويجب أن يساهم الجميع في التأثير الإيجابي في البيئة المحيطة .

4. والإطار المؤسسي المستدام يؤمن بأهمية الشراكة والتعاون بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني وفي نفس الوقت يؤكد على ضرورة تفعيل المحاسبة و المسؤولية الاجتماعية للمنظمات

والإطار المؤسسي مؤشرات مصاحبة لأهداف التنمية المستدامة لقياس الأداء وتحديد إلى أي مدى تستطيع الدولة التحول إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة وكذلك مدى إمكانية الوصول إلى المعلومات والبنية الأساسية للاتصالات والعلم والتكنولوجيا وتساهم في تقيم المؤسسات في مجال تحقيق التنمية المستدامة[1]

ثانيا:- سبل تطوير الجهاز المؤسسي

يقصد بالجهاز المؤسس كافة المنظمات والهيئات التي يشهدها النظام السياسي سواء كانت رسمية أو غير رسمية ابتدأ من السلطات الثلاثة في الدول الى منظمات المجتمع المدني مرورا بالشركات ووحدات القطاع العام والخاص

وأما م هذه التنوع تبرز أهمية الإصلاح المؤسسي الذي يعتبر ضرورة للتحقيق أهداف التنمية

ويبدأ الإصلاح بإصلاح الجهاز الحكومي حيث كشفت دراسات التنمية الحديثة أن أكبر العقبات التي تعترض طريق التنمية كانت الادارة الحكومية التي تفتقر الى الشفافية والمساءلة والقدرات المؤسسية وآليات التشاور لان الية تنفيد خطة التنمية تقع دائما على عاتق الجهاز الحكومي .

(1)- د محمد فتحي عبد الغني ,مرجع سبق ذكره, ص4.

ومن ملامح ضعف المؤسسات العامة غياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة حول الاصلاح المؤسسي والاداري وعدم وجود كوادر كفؤ ومتخصصة قادرة على التطوير وعدم الاعتماد على تقنيات حديثة وضعف الرقابة والمحاسبة داخل المؤسسات العامة للدولة.

بالإضافة الى ضعف التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات العامة لذلك لابد من دمج أهداف التنمية في اختصاص المؤسسات في مختلف القطاعات وإعادة ترتيبها لتسهيل تكيفها مع السياق الوطني وزيادة التعاون بشأن تنفيدها ومن أجل دعم السياسات المتكاملة يجب تعزيز معرفة الموظفين الحكوميين بأهداف التنمية المستدامة وتحسين التنسيق والتعاون فيما بينهم وبناء قدراتهم وتنمية مهاراتهم وتشجيعهم على الابتكار، والعمل المشترك[1]

ويقع على عاتق الحكومة السعي للتحقيق ذلك حيث أن من أهم مبادى الحكومة ضرورة وجود قيادة قوية تقوم بوضع توجه استراتيجي واضح ومحدد .

وينبغي أن تستخدم كأساس للتخطيط واتخاذ القرارات وترتيب اولويات عملها ومن ثم ترجمتها إلى برامج حقيقية وتنفيذها من خلال خطط تشغيلية ترتبط بإطار زمني محدد وتعتبر النتائج الحقيقة على أرض الواقع هي الأهداف المرجو تحقيقها.

وتحسن البناء المؤسسي لأي دولة لا يحتاج الي موارد وإمكانيات مادية فقط بل يحتاج إلي من يقود هذه الإمكانيات الموارد بطريقة رشيدة و فعالة و يمتلك الأداء الجيد ويقود المؤسسات العامة نحو تحقيق الأهداف التنموية لان القادة هم من يصنعون هده المؤسسات ويمهدون لها الطريق ويحددون مسار النمو والنجاح.[2]

الخلاصة

(1)- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ,تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030في الدول العربية ,الدورة التاسعة والعشرون 2016 ص15-16 , .
(2)-وزارة تطوير القطاع العام ,دليل ممارسات الحكومة في القطاع العام ,المملكة الاردنية الهاشمية, 2014,ص16-17.

من خلال الفصل الأول حولنا اعطاء نظره عامة لكل من الحكم الرشيد والتنمية المستدامة إضافتا إلى العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وما أمكننا استخلاصه أن الحكم الرشيد هو استخدام أفضل الطرق وأنسب الأليات من قبل مؤسسات قادرة على الوصول إلى الحكم الدي يحقق رفاهية الإنسانوهذا الحكم لا يقوم إلا ضمن أسس ومعاييرأساسها العدل والمساواة والشفافية لأجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام تحقيق تنمية مستدامة أما أهم عناصره فهي القطاع العام أي الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني فهي تفاعل فيما بينها للوصول إلى حكومة رشيدة تحقق الأهداف التنموية أما التنمية المستدامة فهي التنمية التى تقوم بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون أن يؤدي ذلك أهدار حقوق الاجيال القادمة من خلال اتباع سياسة الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة دون أضرار للبيئة وذلك ضمن خطط تضعها مؤسسات الدولة التي تعمل على تعبئة وتمكين القدرات البشرية للتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في تحسين ظروف المعيشة والإشباع العادل للحجات وتحسين الصحة والتعليم ...وهذه التنمية لا يمكن تحريكها الأمن خلال إرساء مبادى الحكم الرشيد المبنية على الحكم الديمقراطي الذي يقوم على تمكين المواطنين ومشاركتهم في اتخاذ القرارات وكفاءة اجهزة الدولة وتوفير نظام المحاسبة والشفافية، إذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة ما لم تتوفر فيها بيئة يسودها مبادئ الحكم الرشيد داخل جهاز مؤسسي يعمل تحديد الأهداف التنموية وتجارب بعض الدول وخاصة الدول التي كانت تعيش في فترة صراع أو نزاع في انتهاج سياسة الحكم الرشيد وصلت إلى تحقيق تنمية مستدامة وهذه الدول التي استطاعت أن تحقق مستويات متميزة في التعلم والصحة والدخل، وسلكت طريقا نحو تحقيق اهداف التنمية هي دول ذات حكومات تبنت الرشادة والعقلانية في سياساتها العامة، ومن خلال هذه السياسات استطاعت تذليل كل التحديات التي تواجهها واستطاعت القضاء على مظاهر الفقروهي نموذج حي يمكن ان يقتدى به للوصول للتحقيق التنمية المستدامة مهما واجهت الدول من صعوبات ومن هذه الدول على سبيل المثال دولة روندا الافريقية فقد استطاعت هده الدولة بفضل قيادة رشيدة أن تحقق تجارب تنموية حيث انتقلت هذه من مجتمع ممزق عصفت به الحرب الأهلية إلى مجتمع متطور حقق مستوى جيد من معايير الدخل والصحة والتعليم خلال فترة وجيزة وهي تجربة يستحق ان تدرس بمختلف مراحلها كيف كانت وكيف أصبحت اليوم لكي يتم الاستفادة منها وخاصة من قبل الدول التى عانت ظروف مشابها لها وسنطرق في الفصل القادم للحديث عن تجربة دولة روندا كيف كانت من فترة الاستعمار والحرب الأهلية وصولا إلى الحكم الرشيد وتحقيق التنم

الفصل الثاني

عوامل البيئة الداخلية و الخارجية المسببة للحرب الأهلية في الرواندا

المبحث الأول:- التعدد الاثني في دولة راوندا.

المبحث الثاني:- دولة راوندا خلال فترة الاستعمار الأوربي.

المبحث الثالث:- الحرب الأهلية الرواندية (1990-1994م).

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على فترة الحرب الأهلية الرواندية، بما في ذلك الفترة التي سبقت الحرب الأهلية، وهي فترة الاستعمار البلجيكي، والاستعمار الألماني، الذي كانت له الدور البارز في نشوب هذه الحرب الأهلية، داخل دولة راوندا الأفريقية، هذه الدولة التي عاشت فترة صعبة، وظروف صعبة للغاية في تاريخها الحديث، وهي فترة الإبادة الجماعية، في بداية العقد التاسع من القرن الثامن عشر.

وحدوث الإبادة الجماعية 1994م، كان نتيجة لتراكمات قديمة من الحقد، والكراهية، والعنصرية، بين أفراد الدولة الواحدة، وهم قبيلتي التوتسي، والهوتو، وخلفت هذه الإبادة مئات الألاف من القتلى، وملايين من الجرحى، إضافة إلى أعمال النهب، والسلب، والتهجير.

وقفت هذه المجازر عندما سيطرت الجبهة الوطنية بقيادة التوتسي على العاصمة الرواندية كيغالي، وبعد انتهاء الحرب أصبحت البلاد على شفا الانهيار السياسي، والاقتصادي، وحتى الاجتماعي؛ بسبب المجازر البشعة التي حدثت، مما جعل الروانديين هم أكبر الخاسرين في الحرب، رغم التدخلات الأممية، والدولة التي وصفت مواقفها بالسلبية؛ بسبب عجزها عن الحيلولة دون وقوع الإبادة الجماعية، بالإضافة إلى انتقال هذه الحرب إلى دول الجوار خارج راوندا، مما تسبب في العديد من الحروب، والصرعات داخلها.

الفصل الثاني:- عوامل البيئة الداخلية والخارجية المسببة للحرب الاهلية في رواندا

جمهورية راوندا، وتعني أرض الألف تل، وهي دولة في شرق أفريقيا، في منطقة البحيرات العظمى الأفريقية، شرق وسط أفريقيا، تحدها تنزانيا شرقا، وأوغندا شمالا، والكنغو الديمقراطية غربا، وبورندي جنوبا، وتعد من أقاليم الكنغو الكبير، وكذلك تعد دولة راوندا منبع نهر النيل.

ينقسم سكان راوندا إلى ثلاثة فئات، الهوتو التي تمثل الأغلبية، حيث تشكل (85%)، من السكان، والتوتسي التي تمثل (14%)، من عدد السكان، والتوا التي تمثل (1%)، من السكان، وكانت راوندا تعاني من مشكلة الاندماج الوطني؛ نتيجة للتفرقة التي صنعها الاستعمار، حيث عمل الاستعمار الألماني، ومن بعده البلجيكي في بداية القرن العشرين على اتباع سياسة فرق تسد، وقام بعدة مجازر سنة (1959م)، وكذلك عام (1973م)، وقام بممارسة التمييز العنصري بين قبيلتي الهوتو، والتوتسي، فقد قام باضطهاد التوتسي، واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، وليس لهم الحق في التعليم، وتولي الوظائف العامة، الأمر الذي أدى إلى نزوح العديد من أفراد التوتسي، إلى دولة أوغندا، وقاموا بإنشاء الجبهة الوطنية الرواندية في نهاية الثمانيات، بهدف إلغاء التمييز العنصري، والقضاء على التفرقة، وإعادة توحيد الشعب الرواندي.

وفي شهر أكتوبر سنة (1990م)، دخلت قوات الجبهة الحدود الرواندية، بدعم من أوغندا؛ لتندلع الحرب الأهلية بين الهوتو، والتوتسي، وانتهت 1993م، بتوقيع اتفاقية لتقاسم السلطة بين القبيلتين.

وفي سنة 1994م، تم إسقاط طائرة الرئيس الرواندي المنتمي لقبيلة الهوتو، واشتعلت فتيلة الحرب من جديد، ولكن بشكل دموي للغاية، حيث تم قتل كل توتسي، وكذلك كل من كان متعاطفا معهم من الهوتو، فانتشرت الجثث في جميع أنحاء البلاد، ووصلت عدد وفيات هذه الإبادة إلى قرابة المليون[1].

(1)- ويكبيديا الموسعة الحرة دولة روندا ar,Wikipedia.org ص1

وأثناء هذه الإبادة التي استمرت لمئة يوم تقريبا، أعادت الجبهة الوطنية الهجوم مرة أخرى، وأدت إلي إسقاط العاصمة الرواندية كغالي، والإمساك بالحكم، ووقف المجازر[1].

وتولى التوتسي الحكم، وتم إنشاء حكومة مشتركة بين التوتسي، والهوتو المعتدلين، وتم إنشاء محكمة دولية في لاهاي؛ لمعاقبة المتسببين في المجازر.

وانتقلت السلطة إلى الرئيس بول كاغامي سنة 2000م، بعد استقالة الرئيس بيزي مونجو الذي لم يستطع إدارة البلاد في تلك الفترة، حيث دخلت البلاد في فوضى عارمة، ومع تولي كاغامي السلطة انتقلت البلاد من عصر الدماء إلى مسار المصالحة، والوحدة، والتنمية.

وسنقوم خلال هذا الفصل بعرض توضيح مفصل عن مراحل الحرب الأهلية، وما قبلها، وما بعدها، من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يوضح التركيب الاثني، والعرقي، في دولة راوندا، أما المبحث الثاني فيوضح فترة الاستعمار البلجيكي، والألماني، لدولة راوندا قبل الحرب الأهلية ، أما المبحث الثالث فيوضح فترة الحرب الأهلية، التي أدت إلى حدوث الإبادة الجماعية، وإسقاط العاصمة كيغالي في يد الجبهة الوطنية للتوتسي.

المبحث الأول:- التعددية الأثنية في دولة راوندا

دولة راوندا دولة أفريقية تعرف رسميا باسم جمهورية راوندا، عاصمتها مدينة كغالي تقع راوندا جغرافيا في منطقة البحيرات العظمى، في وسط القارة الأفريقية، لجهة الشرق، تحدها أوغندا شمالا، وبورندي جنوبا، وتنزانيا شرقا، والكنغو الديمقراطية غربا، وتوجد بها العديد من البحيرات، والجبال، والمناظر الطبيعية الخلابة، وتحظى بشعبية لدى عشاق البيئة، وتعتبر السياحة أحد أكبر القطاعات في اقتصاد البلد، بالإضافة إلى موقعها الاستوائي، ومناخها المعتدل، تعد منبع نهر النيل، وهذا ما جعلها محط أنظار أطماع الأوروبيين منذ القدم، وراوندا دولة داخلية، لا سواحل لها، وصلتها بالعالم الخارجي تتم عن طريق جاراتها، مساحتها (26,338)، وهي من البلدان الأفريقية المزدحمة بالسكان، حيث يبلغ عدد سكانها (6,354,000)، يتكون أغلب سكانها من البانتو، ويطلق عليه بانتو البحيرات، وأشهرهم مجموعة الهوتو، ويشكلون حوالي (85%)، من سكان البلاد، وهم أصل سكان راوندا، والجماعة الثانية هم التوتسي،

(1) ويكبيديا الموسعة الحرة دولة راوندا، ar,Wikipedia.org.ص:2

ونسبتهم (14%)، ويشكلون الطبقة الأرستقراطية، وباقي السكان جماعة التو، وهم من الأقزام، وتعتبر أقلية مهاجرة[1].

تنقسم راوندا اليوم إلى أربع محافظات، المحافظة الشمالية، والشرقية، والغربية، والجنوبية، بالإضافة إلى العاصمة، وقد كانت راوندا قبل 2006م، تتكون من (12)، محافظة، ولكن راوندا قررت تقسيما جديدا؛ لمحاولة علاج القضايا التي ظهرت من الإبادة الجماعية 1994م، حيث إن المحافظات الجديدة تشمل تنوع عرقي على عكس ما كان في السابق، فقد كانت المحفظات مقسمة على أساس عرقي، مما ساهم في تقليل الانقسام العرقي.

انضمت راوندا إلى اليونسكو في نوفمبر (1962م)، تطوعت راوندا للمشاركة في مبادرة الأمم المتحدة، لتوحيد العمل الرائد، التي تم تصميمها من أجل تنسيق أفضل الأنشطة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها اليونسكو، وتهتم راوندا بالتعليم، وتعمل على تعزيز القدرات التعليمية، من خلال القيام بالعديد من المبادرات على مستوى الجامعات في مجال التنمية، والبيئة، وغيرها، لتطوير التعليم كذلك تهتم راوندا بتطوير وسائل الإعلام، وخاصة في مجال التعليم؛ لتدريب الطلاب، وتطوير مهاراتهم[2].

وتوجد بها جاليات عربية، ومسلمة، وصلها الإسلام عن طريق التجار المسلمين، حيث تبلغ نسبة المسلمين فيها حوالي (2%)، الذين أتو إلى قلب أفريقيا قادمين من شرقها، وفي القرن الماضي يعد الاستقرار، والسلم الأهلي، نادر الحدوث في دولة راوندا، وقد دارت عدة حروب قبلية، كان سببها الاستعمار الألماني، ومن بعده الاستعمار البلجيكي، الذي عمل على التدخل المباشر في كافة مجالات الحياة الخاصة، والعامة، لسكان راوندا، حيث رفع شأن بعض الفئات من التوتسي على حساب باقي الفئات.

- وصفة التعدد هي صفة من صفات المجتمع الأفريقي، إلا أن التعدد يمكن أن يكون عاملا من عوامل استقرار الدولة، أو يكون عاملا من عوامل عدم الاستقرار، فقد عمل الاستعمار في أغلب دول القارة الأفريقية، على استغلال عامل التعددية من أجل خدمة مصالحه، وبث التفرقة بين أبناء الوطن الواحد، فلابد لنا قبل الإشارة إلى دور الاستعمار أن نشير إلى مفهوم التعدد، وكذلك التعدد العرقي في دولة راوندا، وما هي أهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تسلكها الدولة لإدارة التعدد الأثني.

(1) إيناس صبري عبد المنعم، سبل وأفاق التعاون، والتكامل بين الدول الأفريقية، تحت مظلة الاتحاد الأفريقي دراسة حالة راوندا، المركز الديمقراطي العربي، الدورة السادسة, 2016م، ص:5.
(2) ويكيبيديا الموسوعة الحرة, راوندا دولة في شرق أسيا, WIKIPEDIA.ORG,HTTPS.//AR.M.

المطلب الأول:- الإطار المفاهيمي للتعددية الاثنية.

قبل الإشارة إلى الحرب الأهلية الرواندية، كان لابد من الإشارة إلى المجتمع التعددي الاثني في القارة الأفريقية، والذي كان سببا من أسباب الحرب الأهلية الرواندية. توصف القارة الأفريقية أنها قارة التعدد، وهذا التعدد يدل على تنوع ثقافاتها، وشعوبها، وتجاربها التاريخية، وقد انعكست هذه التنوعات على قوة الوضع السياسي لدول القارة الأفريقية، وقد أدى هذا التنوع إلى حروب أهلية طاحنة في أغلب دول القارة الأفريقية، كما هو الحال في دولة راوندا، وبروندي، وجنوب السودان، وغيرها من دول القارة، وقد أدت هذه التعددية الاثنية أيضا إلى أعمال التمرد، والعصيان، والاضطرابات، والتخالف، والنزاع المستمر بين الفرق التعددية، وبين سلطات الدولة، من أجل الحصول على حقوقها، وكل ذلك الصراع ما هو ناتج عن سوء إدارة التعدد من قبل سلطات الدولة الرسمية، داخل المجتمعات البشرية[1].

حيث إنه يمكن أن تكون هذه التعددية الاثنية عاملا من عوامل استقرار الدولة، ويمكن أن تكون عكس ذلك، عاملا من عوامل عدم الاستقرار داخل الدولة الواحدة، بحسب ما تتبعه الحكومات الأفريقية من قواعد لتكريس بنيان العيش المشترك للمجتمع المتعدد.

وسنحاول من خلال هذا المطلب التعريف بالتعدد الاثني من خلال عرض الإطار المفاهيمي للتعدد الاثني و التنوع العرقي، والثقافي في دولة راوندا الأفريقية و كذالك سوف نتطرق إلى آليات إدارة التنوع الاثني من قبل الدول.

أولا: تعريف التعدد الاثني

أدخل مصطلح التعددية أول مرة في الدراسات الاثنية، والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أشارت مختلف الدراسات التي تناولت مفهوم الاثنية إلى عدم الاهتمام الكافي لتوضيح المعنى الحقيقي للمصطلح، وأبعاده المختلفة، وقد أشار الباحث فرينفال الذي درس بلدان جنوب شرق أسيا، ولاحظ أن هذه البلدان تضم مجموعة من المواطنين القادمين من الهند، والصين، والبلدان الأوربية، مما يؤثر تأثيرا بارزا في الحياة العامة، نتيجة لاختلاف العادات، والتقاليد، والديانات، وللغات وغيرها[2].

(1) علاء الدين فرحات، المركز العربي الديمقراطي, مجلة الدارسات الأفريقية، وحوض النيل, المجلد:2، العدد:5، مارس، 2019م, ص:32.

(2) علاء الدين فرحات, مرجع سبق ذكره, ص:33.

- مفهوم الاثنية:-

ويعرف معجم المصطلحات السياسية التعددية الاثنية بأنها تعني من الناحية الاجتماعية، وجود جماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر، لها اهتمامات دينية، واقتصادية، واثنية، وثقافية متنوعة، وأطراف السلطة في الدولة تكون هي الجماعات المتعددة من أجل المنافسة، والتعاون[1].

ويعرف الباحث كليفورد غيرنز التعددية الاثنية أنها: "المعطى النابع من ولادة الفرد إلى جماعة دينية، تتكلم لغة محدودة، أو حتى لهجة من لغة، وتتبع ممارسات اجتماعية محددة".

ويعرف الباحث اسميت التعددية على أنها: "جماعات بشرية تشترك في أساطير معينة عن أصولها، وانحداراتها، كما أنها ترتبط برقعة معينة، وتمتاز على الأقل ببعض العناصر الثقافية المشتركة، وبوجود إحساس بالتضامن بين معظم أفرادها، والوعي، والانتماء المشترك، وهو ما يميز الاثنية عن القوم، فالقوم جماعة ذات ثقافة مشتركة، وأساطير مشتركة عن الأصل، لكنها تفتقر إلى النزوع المقصود للحفاظ على حدودها المميزة[2].

ثانيا:- الاثنية وبعض المفاهيم المتداخلة معها:-

للأثنية العددية العديد من المصطلحات المتشابهة، والمتداخلة معها والقريبة منها على النحو الذي يخلق شبكة معقدة من المفاهيم التي تندرج في إطارها وسنحاول توضح بعض هذه المصطلحات على النحو الآتي:

أ. القومية:- هي صلة اجتماعية، وعاطفية، تنشأ من اشتراك أفراد مجتمع معين في كل، أو بعض الخصائص، ويشعر أولئك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة اجتماعية، ويرغبون في تحقيق غايات، وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير.

فالقومية أعمق من الاثنية؛ لأن الاثنية تنتقل، وتتحول إلى القومية، بعد تخطي مراحل من النضوج، وتصبح مكتوبة، ومتجسدة في التاريخ، والثقافة العامة لدى المجتمعات؛ لأن القومية

(1) نيلة سالك, الأليات المؤسساتية للتعدد الاثني, أطروحة دكتوراه، جامعة باتة, الجزائر, كلية الحقوق، والعلوم السياسية, 2015-2016م, ص:14-15.

2() محمد الأمين بن عودة, أثر التعددية الأثنية في تحديد طبيعة الحكم الإداري، (دراسة حالة جنوب السودان), أطروحة دكتوراه, جامعة محمد خضر, بسكرة - الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2020م، ص:7.

ثابتة، أما الجماعات الأثنية فهي غير ثابتة، فأعضاؤها يتغيرون، وهي مرتبطة بتغير الأوضاع، والظروف الاجتماعية التي تطرأ عليها[1].

ب. العرقية:- يستخدم مصطلح الاثنية كمرادف لمصطلح العرقية؛ بسبب التداخل العميق بين المصطلحين، وكذلك بسبب اختلاف التعريفات.

ويعرف معجم المصطلحات السياسية العرقية بأنها: (مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمية، والفيزيائية على فرض أنهم يحملون مورثات جينية واحدة.

وقد تشتمل العرقية على عدد من الرموز كاللغة، والدين، والثقافة، وقد تستخدم بشكل نزاع حينما تدخل هذه الجماعات العرقية في صراع مع سلطات الدولة، بدعم من الجماعات الداخلية، أو الخارجية[2].

والاثنية، والعرقية مفاهيم قريبة، ومتصلة مع بعضها البعض، فالأثنية هي نوع من الهوية الثقافية، التي تقوم غالبا على أساس النسب، واللغة، والتقاليد، في حين أن العرق يستند إلى التصنيف البيولوجي الجسماني للمجموعة العرقية.

ويمكن لأفراد المجموعة ترك مجموعة اثنية عرقية معينة، وأن يصبحوا جزءا من مجموعة أخرى؛ ولكن هذا الشرط ليس مقررا لكل الجماعات، فبعض الجماعات الاثنية، العرقية، تؤكد على النقاء العرقي كشرط أساسي لعضويتها.

المطلب الثاني:- التنوع العرقي، والثقافي في دولة راوندا الأفريقية

كما أسلفنا القول في المطلب السابق، إن الجماعة الاثنية يرتبط أفرادها بروابط لغوية، وثقافية، وعادات، وتقاليد، وغيرها، ومن بين هذه الدول التي يوجد بها جماعات اثنية هي دولة راوندا.

وتعتبر اللغة، والدين، من أحد أهم العوامل للتمييز، والتفريق بين الجماعات البشرية، وللشعب الرواندي تركيبته الدينية، واللغوية الخاصة به، وسوف نتحدث في هذا الصدد عن التركيبة الدينية، باختلاف أصولها، وأشكالها، وكذلك سوف نتحدث عن التركيب اللغوي، والاثني للشعب الرواندي على النحو الآتي:

(1) محمد الأمين بن عوده, مرجع سبق ذكره، ص:7.
(2) ويكبيديا الموسوعة الحرة, العرق التصنيف البشري, تاريخ الزيارة, 81-1-2022م.

أولا:- التركيب الديني للشعب الرواندي

يوجد في راوندا تسع ديانات متنوعة، منها الإسلام, والكاثوليكية, والبروتستانتية, والسبتين, وانمسيت, واليهودية, والشهود,...الخ، ولكن أهم جماعة مهيمنة هي الكاثوليكية، إذ يمثلون حوالي (44%)، من إجمالي عدد السكان، ويأتي بعدها البروتستانت، بنسبة حوالي (30%)، ثم السبتين، بنسبة (12%)، والمسلمون بنسبة (2%)، واليهود (1%)، وباقي الديانات الأخرى تمثل أقل من (1%).

أما بالنسبة للتوزيع الإقليمي للطوائف الدينية، فنجد أن الديانة الكاثوليكية تسود على معظم المقاطعات، والنسبة الأكبر تكون في الشمال، في حين أن الديانة البروتستانتية تسود في مقاطعات الغرب، والشرق، أما الديانة الإسلامية، فنجد أن أغلب المسلمين يعيشون في المناطق الحضرية، أما باقي الديانات الأخرى فنجد أنها توجد في المناطق الريفية[1].

أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي، والاتجاه نحو بيئة العمل، فنجد أن النسبة الأعلى التي لها نشاط اقتصادي، هي المسلمون حيث أن أنشطتهم شكلت ما يقارب من (44%)، ثم يأتي من بعدهم الكاثوليك، ثم البروتستانت.

ثانيا:- التركيب اللغوي للشعب الرواندي

تعتبر اللغة الفرنسية، واللغة الكينيا راوندا، هي اللغات الرسمية لدولة راوندا بعد استقلالها عن بلجيكا 1962م.

ولكن بعد الإبادة الجماعية 1994م، تم إضافة للغة الإنجليزية، كوسيلة للتعليم، وفقا لدستور 2003م، وأصبحت اللغة الإنجليزية، واللغة الكينيا راوندا، واللغة الفرنسية، هي اللغات الرسمية لدولة راوندا، وفي عام 2008م، ثم إلغاء اللغة الفرنسية كلغة رسمية، وحلت محلها اللغة الإنجليزية كلغة رسمية للدولة الرواندية، ويمكن للوثائق الرسمية أن تكون مكتوبة بلغة رسمية واحدة، أو أكثر.

ثالثا:- التركيب الاثني للدولة الرواندية

تتكون دولة راوندا من ثلاث مجموعات عرقية، وهي الهوتو، بنسبة (84%)، والتوتسي، بنسبة (15%)، ثم المجموعة الأقل، وهي الالتو، بنسبة (1%), والهوتو كانوا عمالا

(1) د. لمهدي سلطاني, محمد حماني, أثر التنوع الثقافي، والعرقي على الاستقرار السياسي للدولة، (راوندا نموذجا)، مجلة العلوم القانونية، والاجتماعية, المجلد:5, العدد:3, 2020م, ص:11_12.

زراعيين، بينما كان التوتسي ملاكا للأراضي، وكان بين هاتين القبيلتين صراع دائم، وكان هذا الصراع الراوندي بسبب الاستعمار الألماني، ثم من بعده الاستعمار البلجيكي الذي زاد من تعميق حدة الخلاف بين قبيلتي الهوتو، والتوتسي، وكان الحكم في البداية في يد أقلية التوتسي، بدعم من الاستعمار البلجيكي، وقد عمل هذا الاستعمار على إصدار بطاقات الهوية التي زادت من حدة التمييز العرقي، وأدت إلى مزيد من التوترات بين القبيلتين.

في عام 1959م، تم الإطاحة بحكم التوتسي، وتولى الهوتو حكم البلاد، وفر العديد من السكان التوتسي إلى دول الجوار، واندلعت الحرب الأهلية، واستمرت إلى أن وقعت الإبادة الجماعية ضد قبيلة التوتسي، 1994م، واستمرت إلى أن قامت الجبهة الوطنية، - التي تشكلت من المهجرين في دول جوار رواندا - بإنهاء الإبادة الجماعية، وخلال هذه الفترة كان التعدد الاثني سلبيا، ولم يحقق الاستقرار، والوحدة الوطنية؛ نتيجة استغلال الاستعمار البلجيكي كل مظاهر التنوع، والاختلاف، لتحقيق مصالحه الشخصية[1].

المطلب الثالث:- أهم الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في إدارة التعدد الاثني

قد يؤدي تجاهل النظام السياسي لمطالب الجماعات الاثنية، وعدم الاعتراف بحقوقها إلي شعور هذه الجماعات بالاضطهاد، والظلم، مما يدفعها إلى التمرد، واستخدام العنف ضد سلطات الدولة الرسمية، التي عجزت عن استيعاب هذه الجماعات الاثنية، والاعتراف بحقوقها، فتحقيق الاستقرار على أرض أي دولة، لا يكون إلا من خلال استخدام آليات، واستراتيجيات فعالة في إدارة تلك الصراعات الأثنية، بحيث تجعل هذه الاستراتيجيات هيمنة الدولة سلاحا ناجحا، ووجود الصراع العرقي أمر غير ممكن القيام به، ومن أهم هذه الاستراتيجيات:-

أولا:- استراتيجيات هيمنة الدولة

وتكون من خلال استخدام الدولة لسياسة الهيمنة وفرض السيطرة، ولا يمكن ذلك إذا لم تكن سلطات الدولة ذات كفاءة عالية، ولها القدرة على السيطرة الكاملة على إقليمها، مع ضمان الحماية الكافية للأقليات الموجودة على أرض الدولة، بحيث يكون الصراع العلني أمرا غير ممكن الحدوث، ومن استراتيجيات هيمنة الدولة:

(1) المهدي سلطاني, ومحمد دحماني, أثر التنوع الثقافي، والعرقي على الاستقرار السياسي للدولة, مرجع سبق ذكره, ص:13.

أ) سياسة الإخضاع:- تكون باستخدام إجراءات قسرية، للتأكيد على حق السلطات الحاكمة في توفير استقرار البلاد.

ب) سياسة عزل الجماعات المناضلة:- تكون بعزل الجماعات الاثنية في أطر سياسية متميزة منفصلة.

ج) سياسة الاجتناب:- تكون باحتواء الصراع العرقي، وإبعاد الدولة عن المواجهة المباشرة مع هذه الجماعات، مثل: فرض نظام الحزب الواحد.[1]

ثانيا:- استراتيجية الفيدرالية

تشجع الاستراتيجية الفيدرالية على ضم جميع الطوائف، والاثنيات من أجل التفاوض، والحوار على الهوية الواحدة، على المستوى الذاتي، والاختلاف على المستوى العام، وهذه الاستراتيجية تقدم مجالا واسعا للتقاسم المشترك للسلطة، والثروات، والفرص، بحيث تقسم السلطات على نطاق الحيز الإقليمي إلى ولايات، ومقاطعات، بحيث تحصل المجموعة الاثنية على درجة من سلطة الحكم الذاتي على إقليمها(2).

ويؤكد أنصار الفيدرالية على أنه إذا كان هناك حدود بين المجتمعات العرقية الأثنية، فإن الفيدرالية يمكن أن تعمل على ضبط الصراع، أي أنها تكون أداة فعالة، تعمل على ضبط الصراع الاثني، وكذلك فإن الفيدرالية يمكن أن تكون أداة للتسوية، والتوفيق بين الجماعات المتنافسة، والمتنوعة، وقد تتعرض الفيدرالية لأخطار ضمنية من وجهة نظر بعض الباحثين، والسياسيين، ذلك لأنها تجعل السياسة أكثر تجزئة، فهؤلاء يرون أن الفيدرالية هي الخطوة الأولى اتجاه الانفصال؛ لأنه نادرا ما يتم تخطيط الحدود العرقية بشكل دقيق، واضح، بالإضافة إلى أن الوحدات الإقليمية الجديدة، قد تكون متعددة الأعراق، وتحتاج إلى معرفة وجهة نظر الجماعات داخل إقليمها.

ثالثا:- استراتيجية الديمقراطية التوافقية، وتقاسم السلطة

(1) ايدابير محمد, العددية الاثنية، والأمن المجتمعي, مرجع سبق ذكره, ص:46.
(2) علاء الدين فرحات المركز العربي الديمقراطي, المجتمع التعددي في الدولة الافريقية من منظور الفعل الهوياتي , مجلة الدارسات الأفريقية، وحوض النيل, المجلد:2، العدد:5، مارس 2019م, ص:32.

تقوم الديمقراطية التوافقية على قبول التعدد الاثني، مع ضمان الحقوق، والحريات، والفرص بالنسبة لكل الجماعات الاثنية، بالإضافة إلى خلق المؤسسات السياسية، والاجتماعية لهذه الجماعات، وتقوم هذه الجماعات بالمشاركة في السلطة، من خلال صياغة حكم، يقوم على ائتلاف حاكم على نحو يخفف من مخاوف الجماعات الاثنية، من خطر الاستبعاد من المشاركة في السلطة والحصول على حقوقها[1].

وهذه الديمقراطية التوافقية قد نشأت بعد الحرب العالمية الثانية؛ بسبب حاجة المجتمعات غير المتجانسة إلى المشاركة في بناء الإطار السياسي، الذي يمكنها من تنظيم شؤونها العامة، وحياتها الخاصة، وقد تم استخدام الديمقراطية التوافقية في القرن العشرين، من قبل العديد من الدول، ونخص بالذكر هنا دولة راوندا الأفريقية، كدولة ورثت انقسامات مجتمعية هائلة؛ بسبب عوامل تاريخية، سببها الاستعمار، وبعد عام 1994م.

أي: بعد الإبادة الجماعية، انتقلت دولة راوندا الى مسار الديمقراطية التوفيقية، وأكد الدستور أن جميع أفراد الشعب الراوندي متساوون في الحقوق، وتم إلغاء الفوارق العرقية بين الشعب[2]، وللديمقراطية التوافقية مجموعة من الشروط يمكن إيجازها في الآتي:

1- أن تكون هذه الجماعات المتصارعة لديها خطة لإدماج الأخرين، واستيعابهم بفرض بناء أمة واحدة، بحيث يكون هناك مجال واسع للتوافق بين الجماعات.
2- لابد أن يكون القائد السياسي ذو فكر ناضج، وحكيم، ويستطيع أن ينشر التوافق، والاستقرار داخل المجتمع، دون الحاجة إلى فرض الهيمنة، والسيطرة على الدولة.
3- يجب أن يكون قادة الجماعات الاثنية مقتنعة، ومتفهمة، لمزايا الكم الذاتي، ولديها القدرة على التوفيق، والمساومة.

(1) ايدابير أحمد, العددية الاثنية، والأمن المجتمعي, مرجع سبق ذكره، ص:47.
(2) نفس المصدر السابق, ص:48.

المبحث الثاني:_ دولة راوندا خلال فترة الاستعمار الأوربي.

تعود الجذور التاريخية للصراع الراوندي للحقبة الاستعمارية، بداية من الاستعمار الألماني، ومن بعده الاستعمار البلجيكي، الذي عمل على تطبيق سياسة فرق تسد، عبر الاعتماد على الأقلية، الإقطاعية من التوتسي، التي كانت تملك الأراضي، واستبعاد الأغلبية من الهوتو، التي كانت تعمل في مجال الرعي، وقد زاد هذا الأمر شعور الهوتو بالتعسف، الذين اغتنموا الفرصة عند جلاء الاستعمار لتحويل واقع التمييز بينهم إلى ممارسات عنف، وانتقام ضد أقلية التوتسي، والحصول على السلطة.[1]

المطلب الأول :- راوندا تحت سيطرة الاستعمار الألماني

في عام 1884م، لم يكن للحكومة الألمانية أي مستعمرات محددة، إلا أن الألمان كأفراد، ومستكشفين، وتجار، كان لهم نشاط ملحوظ في أفريقيا، قبل ذلك التاريخ، وبعد تلك الفترة اندفعت الحكومة الألمانية في تيار الاستعمار، وكانت البعثات التبشيرية الألمانية، والرحلات بقصد الاستكشاف الجغرافي، لها نشاطات في غرب أفريقيا، ثم في شرقها،

وكان هذا النشاط من كبار رجال الأعمال، والرأسماليين، ورجال البعثات الدينية، والمستكشفين، وقد اندفعت الحكومة الألمانية للاستعمار في شرق أفريقيا، خلال عام واحد فقط، بعد وصول هذه البعثات، والمستكشفين، وقد ساهم في تشجع الحكومة الألمانية على احتلال دولة راوندا عدة عوامل، أهمها:

أولا:- أسباب الاستعمار الألماني لشرق أفريقيا (راوندا)

1-قوة الرأي العام:

وتتمثل في التجار، ورجال الأعمال، ورجال الدين، حيث اشترك هؤلاء في النشاط الذي كان سائدا في تلك الفترة، فقد كانت لهم تجارة واسعة في الشرق الأفريقي، مما جعلهم يمثلون قوة في الضغط على الحكومة الألمانية للقيام بالتوسع.

(1) ويكيديا الموسوعة الحرة, راوندا دولة في شرق أسيا, مصدر سبق ذكره، ص:5.

2-الحاجة إلى المواد الخام، والأسواق لحل أزمة البطالة

التقدم السريع في الصناعات الألمانية، ترتب عليه تراكم المصنوعات، ورخص ثمنها، وتعطل العمال، وانخفاض الأجور، بالإضافة إلى الرغبة في الحصول على المواد الخام، وإيجاد سوق لبيع هذه المنتجات، ويعتبر شرق أفريقيا غني بالمواد الخام، وسوق لتصدير هذه المنتجات.

3 - لوضع السياسي في ألمانيا.

انتشرت الحركة الاشتراكية في ألمانيا، وظهر جماعة من الفلاسفة الألمان، تنبؤوا بهذه المبادئ الاشتراكية، وقد خشيت الحكومة الألمانية من نتائج انتشار هذه الحركات، ورأت أن توجهها للاستعمار قد يحل بعض المشاكل الاقتصادية، التي كانت تمر بها، إضافة إلى أن الحكومة الألمانية كانت ترى أن استكمال وحدتها، وحل مشاكلها الداخلية كانت أهم دافع لها، لتوسيع إمبراطوريتها خارج حدودها.

4-هجرة الشباب الألماني إلى الخارج:

فقد هاجر عدد كبير من الشباب الألماني إلى الولايات المتحدة، وغيرها، ما بين فترة 1860م، إلى 1870م، وقد رأت ألمانيا أن هذه الهجرة يترتب عليها خسارة الوطن الأصلي لفئة الشباب، وتكسبها الفئات الاستعمارية الأخرى فالتوسع يساعد هذه الفئة للهجرة داخل مستعمراتها[1].

5- أسست عدة جمعيات تدعو بسياسة الاندفاع نحو الشرق.

ومنها الجمعية الألمانية للدراسات الأفريقية، 1878م، وأسهمت في إنشاء العديد من المراكز بالقرب من دولة راوندا، وكان لها دور في توجه الألمان نحو الشرق الأفريقي، ثم استعماره.

(1) نورة بامجيد, وهيبة عزيزي, التوسع الاستعماري في شرق أفريقيا ، مرجع سبق ذكره، ص:11 .

6-الوحدة الألمانية 1870م،

أدت إلى الضغط على بعض المؤسسات التجارية للتحرك خارج الإمبراطورية الألمانية

وذلك للحفاظ على مصالحها، فقد فتحت بعض المؤسسات التجارية فروعا لها في الشرق الأفريقي، ومن بينها مؤسسة أوزفالت في زنجبار، وكذلك شركة شرق أفريقيا الألمانية، ساهمت في احتلال شرق أفريقيا، وتبع ذلك اتفاق بريطاني ألماني على تقسيم المنطقة إلى منطقة نفوذ بين ألمانيا، وبريطانيا[1].

وبعد مؤتمر برلين 1884م، صارت راوندا جزءا من ألمانيا، واعتمدت سياسة الألمان على تأييد رؤساء القبائل الموجودين، طالما كانوا يخضعون لإرادتها.

كل هذه الأسباب أدت إلى التطلع للسيطرة على شرق أفريقيا، واستجابة لهذه الأطماع صدر مرسوم الحماية الألمانية 1885م، وظلت المستعمرات الألمانية تتبع وزارة خارجيتها حتى 1907م، عندما تم إنشاء وزارة خاصة بالمستعمرات، لم تدم طويلا بسبب قيام الحرب العالمية الأولى، وإعلان الهدنة 1911م.

(1) تاريخ راوندا ,https//m,marefa.org.

ثانيا:- التوسع الاستعماري الألماني في راوندا

في عام 1871م، بعد أن تكونت الإمبراطورية الألمانية، شعرت ألمانيا بأنه لا يكفيها أن تكون دولة عظمى من دون ضم العديد من الدول؛ لتوسيع إمبراطوريتها، وقد تم تأسيس الجمعية الألمانية 1884م، من خلال الدكتور بيترز حيث أعلن أن الغرض من الجمعية القيام بمشروعات استعمارية في أفريقيا، واستقر على استعمار الساحل الشرقي للقارة، وقد عقد العديد من الاتفاقيات مع بعض الأقاليم، وبموجب هذه الاتفاقيات تنازل الشيوخ على جزء كبير من أراضي الشرق الأفريقي للألمان، ومن ثم سيطرت ألمانيا على عدة دول أفريقية، ومن بين هذه الدول دولة راوندا منذ عام (1897-1946م)، طبقت فيها حكم الإمبريالية، وكونت حكما مختلفا عن باقي المناطق التي كانت تحت سيطرتها، ويعود ذلك إلى تأثر الألمان بنظام الحكم الاستعماري الذي طبقته بريطانيا في أوغندا، وهو نظام الحكم غير المباشر، حيث اعتبرت ألمانيا أن راوندا كانت تشكل جزءا من أفريقيا الألمانية، ومن أهم المستعمرات الألمانية في شرق أفريقيا.[1]

وقد تميزت دولة راوندا قبل فترة الاستعمار بوجود كثافة سكانية عالية، وأكبر المجموعات هي من الهوتو، التي تمثل مجموعة زنجية من المزارعين الذين يقومون بزراعة المحاصيل، ويليهم التوتسي الذين يمثلون الرعاة، وفي عام 1890م، خضعت دولة راوندا للسيطرة الكاملة من قبل الألمان، واعتمدت ألمانيا على تأييد الرؤساء الموجودين، طالما كانوا يخضعون لإرادتها.

بالإضافة إلى سياسة شركاتها التجارية التي تعتمد على الجمعيات، والشركات، مثل: جمعية الاستعمار الألماني التي كان هدفها الأول، والأخير تحقيق أكبر قدر من الربح المادي، وقد كان لدى الألمان حاكم عام، مسؤول عن الحكم المحلي، وكذلك مسؤول عن إدارة الأقاليم، التي قسمت إليها حسب المستعمرات، وفي نفس الوقت هو مسؤول أمام المستشار الألماني عن إدارة المستعمرات، أي: حكم غير مباشر، وهذا حسب قانون المستعمرات الصادر 1886م، وظلت المستعمرات تتبع وزارة الخارجية حتى عام 1907م، عندما أُنشئت وزارة خاصة بالمستعمرات؛ ولكنها لم تبق طويلا؛ بسبب الحرب العالمية الأولى، وانهزام ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وخروجها من أفريقيا.

وبعد هزيمة الألمان في الحرب العالمية الأولى، قررت عصبة الأمم 1922م، انتقال حكم إقليم راوندا، وبروندي، إلى بلجيكا التي حكمت راوندا من خلال تكريس قوة الهوتو، ونفوذهم سواء

(1) نوره أبو مجيد، وهيبة عزيزي, التوسع الاستعماري الألماني في شرق أفريقيا, رسالة ماجستير, 2013-2014م, ص:26.

كرؤساء للأقاليم، أو كملاك للأراضي، بالإضافة إلى أنهم منحوهم السيطرة على أغلب الوظائف التربوية، والثقافية، وكذلك تمثيل راوندا في عصبة الأمم[1].

المطلب الثاني:- الاحتلال البلجيكي لراوندا

فقدت ألمانيا -السلطة الاستعمارية السابقة- سيطرتها، خلال الحرب العالمية الأولى، وتم وضع دولة راوندا تحت الإدارة البلجيكية.

بلجيكا، هي: الدولة ذات الحكم الملكي، وقد حصلت على استقلالها عام 1830م، عقب ثورة ضد الحكومة الهولندية، وبحلول عام 1839م، حصلت بلجيكا على اعتراف عالمي باستقلالها، بينما كانت القوى الأوروبية تملك مستعمرات، ومحميات خارج أوروبا، وبدأت تشكل العديد من مناطق النفوذ، وخلال فترة الخمسينيات من القرن التاسع عشر، وتتويج الملك ليوبوند الثاني ملكا على بلجيكا خفَّ تحمس البلجيكيين للاستعمار، واعتبرت الحكومات المتعاقبة أن التوسع الاستعماري يحمل مخاطرا اقتصادية، وسياسية، وغير مجزئ، جراء ذلك سعى ليوبوند وراء طموحاته الاستعمارية، بدون حصوله على الدعم من الحكومة البلجيكية[2].

كان هناك اتجاه داخل بلجيكا ينادي للإشارة إلى ممتلكاتها في الخارج باسم المستعمرات بدلا من الإمبراطورية، وكونت مستعمرتين، مستعمرة الكنغو، ومستعمرة راوندا، وبورندي، وكونت هذه المستعمرات، واعتبرتها تابعة لها من 1901م، إلى 1969م، وخلال الحرب العالمية الأولى تم احتلال منطقة راوندا من قبل المستعمر البلجيكي.[3]

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولي عام 1919م، عقدت جمعية عصبة الأمم لدولة بلجيكا صك الانتداب للوصاية الألمانية على دولتي راوندا، وبورندي، وفي 1924م، أقام الأوصياء البلجيكيون في راوندا إدارة مدنية غير مباشرة، يقودها رؤساء منحدرون من الطبقة العليا من التوتسي، بالإضافة إلى دور الكنيسة، حيث إن الدور السياسي الكبير الأول، والحاسم الذي أدته الكنيسة الكاثوليكية، أدى إلى أن تكون الإصلاحات الإدارية منقذة وفق نصائح المندوب الرسولي، وتم إنشاء ميثاق السلطة بين الكنيسة، ومملكة التوتسي.

---

(1) هبة الله سمير حسين نور الدين, الصراع الدولي دراسة حالة راوندا، وبروندي, رسالة ماجستير, جامعة الإسكندرية, كلية الدراسات الاقتصادية, 2020م, ص:8.

(2) ويكبيديا الموسوعة الحرة، الإمبراطورية الاستعمارية البلجيكية، Ar.m. 2. Wikipedia. org.

(3) ويكبيديا الموسوعة الحرة, الإمبراطورية الاستعمارية البلجيكية، Ar.m. 2. Wikipedia. org.

وكان الوجود البلجيكي في المنطقة كبيرا جدا، وعلى الرغم من أن قواعد الولاية تنص أنه يفرض على دولة الانتداب تحقيق التنمية، وإعادة الاستقلال، إلا أن البلجيكيين استغلوا الإقليم اقتصاديا، وحصلوا على مزايا للعاصمة، ولتطبيق نظامهم استخدم البلجيكيون هيكل السلطة الأصلي الذي كان يتكون من طبقة حاكمة، وهم الأقلية من التوتسي التي كانت تحكم الأغلبية من سكان الهوتو.

وكان المسؤولين البلجيكيون يؤمنون بالنظريات العنصرية، في ذلك الوقت، وكانوا مقتنعين بأن التوتسي متفوقون من الناحية العرقية، وقد كان للهوتو دورا مهما في الحكومة، إلا أن البلجيكيين قاموا بتقسيم المجتمع على أسس عرقية، ودارت عدة حروب قبلية بين التوتسي، والهوتو[1].

وقد اعتمد الاستعمار البلجيكي على سياسة فرق تسد، عبر الاعتماد على الأقلية الإقطاعية، واستبعاد الأغلبية، فقد عمل الاستعمار البلجيكي على التدخل في شؤون السكان، ورفع شأن بعض الفئات من التوتسي، على حساب باقي السكان، ومن ثم كسب ود الهوتو، ودفع للأخذ بالثأر القبلي من التوتسي.

وقد عانى السكان من الفقر، والاستغلال، والعنف، على الرغم من أنها دولة غنية بالمعادن، وتم إعطاؤهم القليل من التعليم، مما دفع السكان للمطالبة بالاستقلال، وجاءت المطالبة بالاستقلال؛ بسبب العديد من الأحداث، أهمها الأحداث التي حصلت في الكونغو، حيث ظهرت فيها حركة من أجل الاستقلال، وكانت بلجيكا غير مقتنعة بأنها لم تعد قادرة على حكم الإقليم[2].

واستنادا على ما سبق يتضح أن دولة راوندا كانت تدار بنظام مركزي، خلال حقبة الاستعمار، وكانت الإدارة الاستعمارية تتمثل في استخدام السلطات التقليدية من رؤساء العشائر، والقبائل، كأدوات لإحكام السيطرة على الأقاليم، وكانت هذه الأقاليم مقسمة على أساس عرقي، لم تعرف فيه دولة راوندا فكرة التأصيل الدستوري، ولا القوانين المكتوبة، ولم يكن سائدا فيها سواء بعض القوانين العرفية التي كرسها الاستعمار من أجل تحقيق مصالحه.

في عام 1956 بدأ الجو السياسي يتغير تدريجيا في راوندا، وبدأ التوتسي يشعر بالتذمر من الإجحاف الذي لحق بهم؛ بسبب وضعهم في الطبقة الأقل بالنسبة للهوتو فأوجدوا حزبين، الأول: رابطة ترقية الجماهير الاجتماعية، والثاني: هو حركة تحرير التوتسي، وأخذ الهوتو بدورهم يتحركون، وكانت وتيرة التوتر العنصري تتصاعد، وبدأ الموظفون البلجكيون، ورجال الكنيسة الكاثوليكية، يبتعدون عن مواقفهم المؤيدة للتوتسي، ويتجهون نحو نصرة الهوتو، وفي

(1) ويكبيديا نفس المرجع السابق.
(2)- ويكبيديا الموسوعة الحرة الإمبراطورية الاستعمارية البلجيكية.Wikipedia org.

1959م، مات الملك موتارا، وتمكنت الأصوات المقربة منه من المجي بالملك كيجيلي الخامس، وأن تفرض أرادتها عليه، فاندلعت ثورة نوفمبر 1959م، التي قتل خلالها الألاف من التوتسي، ونفي أكثر من (150)، ألف إلى دول الجوار، وكانت السلطات البلجيكية أقرب إلى الهوتو، ومنعت جيش كيجيلي من قمع ثورتهم[1].

وباشرت إجراء انتخابات عامة، وإحلال السلطة المحلية تدريجيا، على أيدي وجهاء من الهوتو، وقد شهد عام 1960م، نزوح كبير من التوتسي إلى الدول المجاورة خوفا من التعرض للإبادة.

وفي أكتوبر 1960م، تألفت أول حكومة على رأسها جريجوار كايبدا، وحين حاولت الحكومة البلجيكية أن تنكر وعودها بإجراء انتخابات عامة في البلاد، سارع ممثلو القوة إلى عقد اجتماع، وأعلنوا إسقاط الملك كيجيلي الخامس، والملكية، وقيام الجمهورية الدستورية، تحت إشراف الأمم المتحدة، وألغيت الملكية، وقامت الجمهورية التي على إثرها حصلت البلاد على الاستقلال.

المطلب الثالث:- راوندا بعد الاستقلال 1963م

في أول يوليو 1963م، حصلت دولة راوندا على الاستقلال، وبدأ كل من رئيس الجمهورية، وكذلك رئيس الحكومة كايباندا العمل على دعم المؤسسات الديمقراطية، والنهوض باقتصاد البلد، وذلك من خلال اللجوء إلى طلب المساعدات الدولية.

وعرفت البلد في تلك الفترة مرحلة من التقدم، والازدهار، ولكن سرعان ما قام التوتسي بشن غاراته الانتقامية، وخلفت العديد من الضحايا، حيث واصلت وحدات الكوماندوز شبه العسكرية من اللاجئين شن غارات دورية على راوندا، ومهاجمة المسؤولين، وتصاعدت مستويات العنف، وازدادت حدة الأزمة، وقد استخدمت سلطات الهوتو كل الهجوم الذي قام به التوتسي، كمبرر لتقوية سلطتهم عن طريق ذبح المدنيين من التوتسي؛ مما تسبب في هروب المزيد منهم[2]

اولا:- مرحلة الرئيس الرواندي هابياريمانا

في 1963م، تم تعيين هابياريمانا رئيسا للحرس الوطني الراوندي، تم تمت ترقيته إلى لواء، وبعد ذلك بعامين تم تعيينه وزيرا للحرس الوطني، والشرطة.

(1)- مجلة قراءات أفريقية, التعلم من التجارب، والدروس, مرجع سبق ذكره، ص:15.

(2) معهد السلام الأمريكي, برنامج التدريب المهني, دورة تحليل الصرعات, 2006م, ص:17.

وفي عام 1963م، شن التوتسي غارة جديدة على الهوتو؛ مما دفع الهوتو للانتقام منهم، حيت قتلوا العديد منهم، ونفوا مجموعة كبيرة من التوتسي إلى الدول المجاورة.

وبنهاية عام 1964م، أصبح نصف السكان لاجئين رسميين، حيث عملت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على استقرار بضع مئات الألاف من التوتسي في دول الجوار، مثل: بروندي، وتنزانيا[1]

ولكن البلد لم يستطع أن يقاوم طويلا أثار، ونتائج السياسة الاستعمارية الظالمة، والاضطرابات الطائفية، والسياسية، والاقتصادية، التي خلفها الاستعمار، وعلى إثر تدفق اللاجئين التوتسي إلى البلدان الطائفية التي لها نفس تركيبة التوتسي، وكذلك المواجهات الاستراتيجية بين الطبقات الرسمالية، والشيوعية، والتوترات السياسية، والانشقاقات داخل القيادة الوطنية، اشتعلت الأزمة من جديد 1965م.

في عام 1967م، انتهت غارات كويندوز التوتسي، وانتقامات الهوتو، ولكن الأزمة ظلت سائدة، وفي الخامس من يوليو 1973م، قام الجنرال جوفنال هابياريمانا أثناء خدمته كرئيس أركان الجيش بانقلاب عسكري ضد الرئيس بارميهوتوا، واستطاع الاستيلاء على مقاليد السلطة، مكان الرئيس كابياندا، وعمل على تهدئة الصراع بين الهوتو، والتوتسي، ونجح في إبعاد الحرب مؤقتا بين الهوتو، والتوتسي في 1975م، أنشاء حزب الحركة الثورية للتنمية، وأعلن إلغاء الجمعية الوطنية، والمنظمات السياسية الأخرى، حماية للوحدة الوطنية من الانهيار.[2]

قامت سياسة هابياريمانا على نظام الحصص على أساس عرقي، وكان شعاره الوحدة، والسلام؛ ولكن لم ينفد شيئا على أرض الواقع، ولم تكن شعاراته سوى مجرد هتافات، وفي عام 1976م، زار الرئيس بورندي ميكا ومبيرو، راوندا لمدة أربعة أيام، اتفق فيها مع الرئيس الراوندي هابياريماتا على تصفية الخلافات العرقية بين التوتسي، والهوتو، وعقد عدة اتفاقيات ثقافية، واقتصادية، وتجارية؛ ولكن في الشهر التالي، واجهت راوندا عدة أزمات اقتصادية، وفشلت الاتفاقيات بين الرئيسين، ولم تحقق أي إنجاز يذكر.

كان نظام الحكم لهابياريما دكتوريا، فقد ظلت الحكومة في أيادي العسكريين حتى عام 1978م، عندما صدر دستور جديد تمت الموافقة عليه في استفتاء، وفي ذات الوقت تم انتحاب هابياريما

(2)- مجلة قراءات افريقيا ,التعلم من التجارب والدروس ,qiraatafrican.com,ص16.
(1)- قائمة رؤساء روندا,.http:ar,crt.wiki.

لمنصب الرئيس، لمدة خمس سنوات، وأعيد انتخابه بعدها في انتخابات ذات مرشح واحد، من (1983-1988م)، حكم فيها راوندا، زادت خلال هذه الفترة حدة الفقر، والبطالة.

مرحلة تأسيس الجبهة الوطنية الراوندية

كان الواقع السياسي الراوندي قائما على الاختلاف، والانقسامات العرقية، وكان الشعب بعيدا عن الوحدة، والسلام، وكان الحكم استبداديا مبنيا على حكم دكتاتوري، وفق نظرية حكم الفرد المطلق، مخفي وراء تسمية وهمية، وهي الديمقراطية، ومفروض قسرا من حكومة قوية، تستمد قوتها من التفوق العددي للمجموعة العرقية، للأفراد الذين يمثلونها، وقد أتاح هذا الحكم تثبيت نظام سيطرة اثنية، مؤسسة من طبقة الهوتو.

ونتيجة لنظام الحزب الواحد الذي كان على الجميع الرضوخ له، والانطواء تحت لوائه، وفي ظل هذا النظام التعسفي كان التوتسي يعيشون في خوف من أي اعتقال، وتقييد للحرية في مجتمع مقسم إلى أقوياء، وضعفاء، ومجرمين، وضحايا.

وكانت المجازر التي حصلت بالتتابع في (1973-1963-1961م)، أدت بألاف من سكان التوتسي إلى الهروب، واللجوء إلى البلدان المجاورة، وأدى ذلك إلى اتساع الهوة بين الهوتو، والتوتسي[1]

وبحلول أواخر الثمانينات، تحول ما يقرب من نصف مليون من التوتسي، إلى لاجئين، وبصفة أساسية في بورندي، وتنزانيا، وزائير، وأغندا، واستمروا في المناداة بحقهم القانوني في تقرير مصيرهم، والعودة إلى راوندا، إلا أن رئيس راوندا في تلك الفترة ادّعي أن قلة الفرص الاقتصادية، وزيادة النمو السكاني لا يسمحان باستيعاب هذه الأعداد الكبيرة من التوتسي.

فعدم تطبيق سياسة الاستيعاب منعها من تقبل سياسة، وثقافة الجماعة المسيطرة، دون أي حق، وإعطاء حقوق، ومصالح أكبر للجماعة الأقليات، وكذلك تعني عدم تقبل تقاسم السلطة، والاعتراف بالهوية الجماعية. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن عدم قدرة الدولة الراوندية على بناء الشرعية، وكذلك الهيمنة العسكرية المتمثلة في نظام الحرب الواحدة على السلطة.

بالإضافة إلى السيطرة العسكرية على عملية صنع القرار داخل الدولة، كان نتيجة لعدم وجود سياسة مدنية يمكن منازعتها، أو منافستها في انتزاع السلطة.[1]

وقد قامت هده السلطة علي استخدام عنصر القوة، وتهميش الأغلبية من التوتسي، جعلهم مقهورين لا يملكون أي حق في منصب سيادي، ولا حق في صنع أي قرار، أو التأثير، وكانوا مجبرين من قبل سلطات النظام على احترام عادات الهوتو، مما جعلهم يشعرون بالاغتراب داخل الوطن الذي يعيشون فيه[2]

وهذه السياسة السلبية أدت إلى تعميق الخلاف بين مكونات المجتمع الراوندي، وهو ما خلق حالة من التذمر، والشعور بالظلم عند الأغلبية من الهوتو، مما جعلهم عرضة للحرب الأهلية.

وقد أدت فكرة نفي الأخر، وعدم الاعتراف به، إلى زيادة الكراهية، والحقد على النظام السياسي، وهذا ما جعلهم ينظمون صفوفهم في دول الجوار، التي لجؤوا إليها؛ لأجل إرجاع مكانتهم على أرضهم، وتم إنشاء الجبهة الراوندية التي كانت أملهم في استرجاع حقوقهم المسلوبة، وإعادة اللاجئين إلى راوندا، ولو بالقوة إذا لزم الأمر، فقد كان لهذه الجبهة جناح عسكري، معروف باسم الجيش الوطني الراوندي، مما أوقع البلاد في دوامة عنف متواصلة بين حكومة الهوتو، والجبهة الوطنية الراوندية، المتمثلة في التوستي، وأدى تدني أداء الدولة، وتدهور الأوضاع العامة، وسلب الحريات الأساسية، وحقوق الإنسان إلى وقوع الحرب الأهلية الراوندية، مما جعل راوندا تدخل في دومة الصراعات العرقية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن النظام السياسي هو أحد أهم عوامل الاستقرار داخل الدولة، فهو يقودها إلى الانتعاش، وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الاستقرار، والحصول على الشرعية، ولكن هذا الأمر لم يتحقق في راوندا، ولم تتمتع به عقب الاستقلال، فلم تستطع بناء دولة قومية في ظل ضعف السلطة الحاكمة في إدارة مجتمع اثني، ومتعدد يكون فيه الناس على قدم المساواة بغض النظر عن أصولهم الاثنية، أو العرقية، فلا صوت يعلو فوق صوت الحزب الحاكم، والقبضة الأمنية القوية ساعدت على إبقاء نظام الدولة متماسكا، مع ضعف تحقيق العدالة لجميع أفراد الشعب، وتحقيق الاندماج الوطني داخل الوطن الواحد.

---

(1)- بنجمان سيهين ,ترجمة ماري شهر ستان , ,مرجع سبق دكره ,2019, ص38.

(2)- مباركة رحلي ,الحرب الاهلية الرواندية 1994والمواقف الدولية منها ,رسالة ما جستير ,جامعة محمد خضير بسكره ,2014-2015 .ص 29.

ونظرا لموروثها الاستعماري، لم تنظر إلى العامل الاثني على أنه عنصر لتشكيل القومية الراوندية؛ بل أداة لخلق التوترات، والصراعات الطائفية، وفق مبدأ فرق تسد، الذي خلقه الاستعمار، وأدى إلى خلق فجوة كبيرة بين الحاكم، والمحكوم[1]

وقد عملت السلطة على استخدام عنصر القوة، وتهميش الأغلبية من التوتسي، جعلهم مقهورين، لا يملكون أي حق في منصب سيادي، ولا حق في صنع أي قرار، أو التأثير، وكانوا مجبرين من قبل سلطات النظام على احترام عادات الهوتو، مما جعلهم يشعرون بالاغتراب داخل الوطن الذي يعيشون فيه.

وهي سياسة سلبية أدت إلى تعميق الخلاف بين مكونات المجتمع الراوندي، وهو ما خلق حالة من التذمر، والشعور بالظلم عند الأقلية من التوتسي، مما جعلهم عرضة للحرب الأهلية[2]

المبحث الثالث:- الحرب الأهلية الراوندية (1994-1990م).

في عام 1988م، تم إنشاء الجبهة الراوندية في كمبالا بأوغندا، وكان هدفها الأساسي عودة المهجرين إلى أرض الوطن راوندا، وإعادة تشكيل الجبهة الوطنية الراوندية، وتتألف الجبهة الوطنية من التوتسي المنفيين في الدول المجاورة لراوندا، والذين كانوا يشتغلون في الجيش الراوندي، بالإضافة لمن كانوا يشغلون المناصب القيادية من التوتسي[3]

وفي 1990م، شنت الجبهة الوطنية هجوما كبير على راوندا من أوغندا، بسبعة ألف مقاتل، وبسبب هذه الهجمة تشردت ألاف العائلات من التوتسي، من قبل الحكومة الراوندية، وتم اتهام أبناء التوتسي داخل راوندا، بأنهم شركاء في الأحداث التي حصلت داخل البلاد، واتهام حزب المعارضة من الهوتو كذلك بأنهم عملاء، وتم تسخير الإذاعة في التحريض عليهم؛ مما أدى إلى زيادة حدة المشكلة العرقية.

وتزايدت الانتقادات، والاحتجاجات داخل أوغندا عن دور جيش التوتسي في أوغندا، وكذلك عن دورهم في الحكومة، ودورهم أيضا داخل راوندا، مما زاد الضغط على الجبهة الوطنية، وكانت الأحداث تجري في غير صالحها، وبدأت الجبهة الوطنية تقوم بالضغط على الحكومة الراوندية.

---

(1)- امباركة رحلى مرجع سبق ذكرة ,ص30.
(2)- مباركة رحلي , ,مصدر سبق دكره ,ص32 ,
(3)هبة الله سمير ,حسين نور الدين ,الصراع الدولي دراسة حالتي روندا وبورندي ,رسالة ماجستير ,جامعة الاسكندرية ,2020, ص7

ثم أعلن هابياريمانا الرئيس الرواندي عن التزامه بالتحول إلى نظام تعددي، حزبي، وكذلك تم إبرام اتفاقية مع أوغندا؛ لإعادة اللاجئين إلى راوندا تدريجيا، بما يندر عن فقدان الجبهة الوطنية سبب وجودها، وهو عودة المنفيين إلي راوندا، فقررت الجبهة إحباط هذه المخططات، وبدأت الهجوم المسلح على راوندا، وفي 1991م، بادرت منظمة الوحدة الأفريقية بإدارة المفاوضات، بين الجبهة الوطنية، والحكومة الراوندية، على أن يتم التوقيع على وقف إطلاق النار خلال هذه الفترة.

بالإضافة إلى الاستعانة بمجلس الأمن بإرشادات منظمة الوحدة الأفريقية، فتم نشر قوات المنظمة، التي اقتصر دورها على مراقبة وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع، والمساهمة في ترسيخ ثقافة المناطق المنزوعة السلاح، وتهيئة مسار المفاوضات وتهيئة اتفاقية السلام.[1]

ولكن وبرغم من كل هذه الجهود؛ لإحلال السلام، ومواجهة العنف، لم تستطع المنظمة تجنب وقوع الإبادة الجماعية، وكل محاولات الصلح التي سعت إليها المنظمة باءت بالفشل، واندلعت الحرب من جديد، وفي عام 1993م، توقفت الحرب، بعد تدخل المجتمع الدولي، وتوقيع اتفاقية اورشا بين الحكومة الراوندية والجبهة الوطنية.

وفي 1994م، انفجرت طائرة الرئيس الراوندي هابياريمانا، عندما هبطت في مطار كغالي لتبدأ أعمال القتل من شهر أبريل، لمدة ثلاثة أشهر، وخلال هذه الفترة قتل ما يقارب عن (800.000)، شخص من التوتسي، ومن كان متعاطفا معهم من الهوتو، وانتهت الإبادة عندما نجحت الجبهة الوطنية في طرد المتطرفين، وحكوماتهم المؤيدة للإبادة الجماعية إلى خارج البلاد.[2]

وقد أصبحت البلاد على حافة الانهيار، ولكن الجبهة الوطنية تبنت سياسة البناء، والإعمار، واستطاعت أن تكسب دعم العالم، والدول الأفريقية، عندما اختارت باستور لرئاسة جمهورية رواندا، وهو من الهوتو المعتدلين، إلا أن تداعيات الحرب الداخلية، التي تمثلت في الأثار الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية التي خلفتها الحرب، وكذلك التداعيات الخارجية المتمثلة في انتقال الحرب إلى دول الجوار القريبة من رواندا كانت أكبر من قدرة وإمكانية الرئيس الرواندي، فلم يستطع إدارة البلاد في هذه الفترة، مما اضطر إلى الاستقالة، وتولى زعيم الجبهة الوطنية كاغامي إدارة البلاد بعده.

---

(1)- هبة الله سمير حسين نور الدين , مرجع سبق ذكره, ص:8 .
(2)- إيناس صبري عبد المنعم , مرجع سبق ذكره, 2016م, ص:7.

المطلب الأول:- الإبادة الجماعية

تعتبر جريمة الإبادة الجماعية من أشد الجرائم الدولية، ضد الجنس البشري, لما تشكله من تهديد للإنسان في حياته, وصحته, وكرامته, لأسباب دينية, أو عرقيه, أو عنصرية, أو قلبية, ولجريمة الإبادة الجماعية جذور تاريخية، تمتد إلى الفترة التي كانت فيها القبائل، والمجتمعات تغير على بعضها، وتبيد بعضها بعضا؛ للحصول على الغنائم، والثروات، والنقود.

وقد عرف أحد الباحثين السياسيين، وهو أنطونيو بلونزي الإبادة الجماعية، بأنها: "تشكل مساسا بالحقوق الأساسية الإنسانية، "

وهذه الحقوق التي تستهلكها جريمة إبادة الجنس البشري، هي: الحق في الحرية الشخصية، فجريمة إبادة الجنس البشري، هي رفض حق مجموعة بشرية بأكملها في الحياة، وذلك عن طريق انتهاك الحقوق الأساسية للفرد.

وقد ظهرت هذه الأعمال الوحشية في تقنيات الهوتو، وقت الإبادة الجماعية، فقد كانت الأعمال المروعة شملت: القتل، والتعذيب الجسدي، والتهجير، وهو ما يعد انتهاكا حقيقي،ا وإنكار لحق الفرد في الحياة.[1]

ومن أهم خصائص الإبادة الجماعية، أنها دولية، وهي تعني أن تتضافر جهود جميع الدول لتخليص البشرية منها، ومن سلبياتها، ومن أمثلة القتل الجماعي والتحريص المباشر و العلني على ارتكاب الإبادة الجماعية و الإشتراك فيها، وهوما حدث في راوندا 1994م.

لقد رأينا الطريقة التي اتبعتها الحكومة الراوندية عقب الاستقلال، من زيادة تعميق الخلاف بين الهوتو، والتوتسي، وما تعرض له التوتسي من نفي، وتهميش، وتهجير.

وقد أدت هذه الممارسات إلى تزايد حدة الخلافوحدوث الحرب الاهلية.

(1) مارتن شو, ترجمة محي الدين حمدي ,الابادة الجماعية(مفهومها, جدورها ,تطورها),العبيكان لطباعة,الرياض,2017,ص293

أولا:- بداية الأزمة الراوندية 1990-1994م، فترة التوتر، والاشتداد

وبدأت الأوضاع داخل رواندا تشتد، وقد وصل هذا الصراع إلى درجات عالية من الاقتتال بين سلطة الدولة، وقبيلة التوتسي في الخارج، بقيادة الجبهة الوطنية التي تشكلت في أواخر الثمانينات، من الشباب الذين هربوا مع عائلاتهم بداية من 1959م، والذين لم يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم، وعاشوا في ظروف صعبة للغاية، كلاجئين، وهدفهم من تشكيل هذه الجبهة هو تحقيق الديمقراطية، وعودتهم إلى وطنهم, وكانوا يسعون إلى العودة إلى راوندا من خلال الوسائل السلمية, إلا أن الرئيس الراوندي هاباريمانا أصر على عدم وجود إمكانية لدى رواندا لعودة التوتسى المبعدين[1]

ويمكن القول من هذا المنطلق أن السلطة الحاكمة في رواندا كانت تستهدف واقعا استبداديا، ينطوي على العنف المستمر، فكانت المصادمات بين الحكومة، والجبهة الوطنية أمرا واقعيا لابد منه, فقد شكلت الجبهة الوطنية الرواندية الجيش الوطني الرواندي، (RPA)، الذي غزا رواندا في تحرك مفاجئ في أكتوبر1990م، وبدأت عمليات الجبهة الرواندية بالانطلاق من قواعدها, بجنوب أوغندا، لمواجهة نظام هابياريماتا على شكل حرب عصابات، وسميت هذه العملية، (بغزو رواندا)، حاولت الجبهة الوطنية الإطاحة بالنظام، وتمكين عودة اللاجئين بالقوة، إلا أن القوات الفرنسية المساندة للنظام تمكنت من صد الهجوم، إضافة إلى دعم الجيوش البلجيكية، والزائرية, وتم توقيف ألاف التوتسي في الأيام الأولى من الغزو.

وقد تم بعدها الإعلان عن وقف إطلاق النار في 27 من أكتوبر 1990م، وأدى هذا الهجوم إلى تغيير في بيئة النظام السياسي الذي أصبح يشعر بالخطر، فقد وضع نظام هابياربمانا دستورا جديدا, وأقر نظام التعددية الحزبية، وتم تشكيل المعارضة، التي طالبت بإقامة حكومة انتقالية، ومع حدوث مظاهرات حاشدة، وتعبئة ضد النظام[2]

وتحت هذا الضغط بدأ الرئيس الرواندي إصلاحات سياسية، أجازت وجود أحزاب سياسية، وحكومة متعددة الأحزاب مكونة من حزب النظام، وأحزاب المعارضة الديمقراطية، وكان يرأس هذه الحكومة رئيس وزراء المعارضة، الأمر الذي ساعد على تنظيم مفاوضات مع الجبهة الرواندية, وفي أوائل عام 1992م، كانت أولوية الحكومة الجديدة التفاوض بشأن السلاح، مع

(2)- برنامج التدريب المهني, تحليل الصراعات، معهد السلام الأمريكي, مرجع سبق ذكره, ص:17-18.
(1)- بو وقار حسين, النزاع الراوندي بين المعطيات الداخلية، والمؤثرات الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009-2010م, ص:55.

الجبهة الوطنية الرواندية، وأدت إلى توقيع اتفاقيات حول دولة القانون، واقتسام السلطة، ووقف اطلاق النار.

1- بدأت مفاوضات السلام بين أطراف الصراع الرواندي.

واستهدفت هذه المفاوضات دمج الجبهة الوطنية الراوندية في المؤسسات السياسية، والعسكرية الرواندية، ولكن الرئيس الراوندي هاباريمانا لم يؤيد عملية السلام العلنية، ولم يمنع من مؤيديه من إثارة الفتن واسعة الانتشار وعلى الرغم من مفاوضات السلام الجارية كان الرئيس الرواندي يشكل اتجاها مخالفا مع حركات الهوتو المتطرفة، التي رفضت تقاسم السلطة، وفقا لما تم الاتفاق عليه، تحول لوادر، والحزب السياسي المعروف باسم أنتراهاموي إلى مليشيات، وزعت الأسلحة على المدنيين، وشكلت جماعة سرية من المقربين من الرئاسة، باسم شبكة الصفر، تكونت من الشباب العاطلين عن العمل، وارتكبت أعمال عنف، ومذابح متفرقة ضد المدنيين من التوتسي، ومن يؤيدهم من الهوتو, وفي 1993م، انتقمت الجبهة الوطنية من التوتسي، وشنت هجومات على ضواحي العاصمة الراوندية كيجالي، وبعد شهر واحد عقدت الجبهة، والنظام إلى اتفاق جديد لإيقاف أطلاق النار، واستأنفوا المفاوضات بشأن الإصلاح السياسي والعسكري.[1]

2-اتفاق اروشا للسلم:-

هي عبارة عن مجموعة من خمس اتفاقيات، أو بروتوكولات موقعة في مدينة أروشا في تنزانيا في 4-8-1993م، من قبل حكومة راوندا، والجبهة الوطنية الرواندية، لإنهاء الحرب الأهلية الراوندية، دامت ثلاثة سنوات، نظمت من قبل منظمة الوحدة الأفريقية، ورؤساء دول الولايات المتحدة، وفرنسا، وقد بدأت المحادثات في 12 يوليو 1992م، وانتهت في 4 أغسطس 1993م، بتوقيع الاتفاق الذي ينص على توقف الحرب بعد تدخل المجتمع الدولي، ورئيس جمهورية تنزانيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ليتم توقيع اتفاقية أروشا للسلم، وقد تضمن الاتفاق على ضرورة إنهاء الحرب، والعمل على المصالحة الوطنية، وتطبيق مجموعة من البرتوكولات، أهمها :-

أ.تنفيد وقف إطلاق النار، وتطبيق القواعد القانونية، والمشاركة الجماعية في السلطة.

ب .عودة اللاجئين، وإعادة توطينهم.

(1)- لوك هويسه واخرون , ترجمة نايف الياسين ,العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصرعات العنيفة (التعلم من التجارب الافريقية),المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ,2017, ص27.

ج .توحيد القوات المسلحة الراوندية.

د.تسوية القضايا المتعلقة برئاسة الوزراء، والحكومة.

وكان زمن تحديد هذه البروتوكولات في مدة 22 شهر، وكانت تحكم راوندا حكومة الوحدة الوطنية مع حزب سابق، وأحزاب المعارضة، إلى جانب الجبهة الوطنية، وتتمتع الحكومة بالسلطة الكاملة, وأما هايباريمانا فتم الاتفاق على إبقائه في منصبه دون إعطائه سلطات واسعة، وفعلية، وقد اقتصر دوره على تمثيل الدولة، وإصدار القوانين، ولكن هابياريمانا لم يكن يرغب في التفاوض، واعتقد أنه يخسر عسكريا، ولم يكن أمامه خيار سوى التفاوض، ولكن بنية سيئة للغاية.[1]

وبعد توقيع الاتفاقية تم نشر قوات حفظ السلام من قبل الأمم المتحدة، وعهد إليها المساعدة في تنفيد الاتفاقية، ولكن التصادمات بين الفرقاء الراونديين لم تتوقف، مما أدى إلى تفاقم الحالة الأمنية في البلاد.

وعلى الرغم من أن العملية التفاوضية بين الحكومة، والجبهة الوطنية في أروشا كانت تنطوي على أمال للسلام، إلا أن استئناف أعمال القتال حالت دون تحقيق السلام المنشود، فكانت الدعوة إلى تزويد راوندا بقوة دولية متعددة الأغراض؛ لتأمين سلامة السكان، والحرص على وقف إطلاق النار.

وفي عام 1994م، أكدت الأطراف الراوندية أنها ملتزمة بتنفيذ اتفاقية أروشا للسلام وبرهنت على ذلك بوقف إطلاق النار، لتواصل الفعاليات الدولية دعمها لعملية السلام, وكذلك أكدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لراوندا .

ولكن هذا السلام لم يستمر طويلا، فرغم توقيع الاتفاق، ومحاولة إحلال السلام، والوفاء ببنود الاتفاق، فإنه بقي حبرا على ورق.[2]

فقد تجددت الصراعات مرة أخرى بين الحكومة الراوندية، والجبهة الوطنية، وكانت المجموعة الأكثر تطرفا هي الحكومة الراوندية، بقيادة الهوتو، وقد نجحت في وضع خطة لإبادة التوتسي، عقب اغتيال الرئيس الراوندي هابياريمانا الذي قتل بصاروخ أصاب الطائرة التي كان على متنها في مطار كيغالي.

(1)- بوقار حسين ,مرجع سبق دكره ,ص55.
(2)- امباركة رحلي, الحرب الاهلية الرواندية ,مرجع سبق دكره, ص43.

ثانيا: تحطيم طائرة الرئاسة (حدوث الإبادة الجماعية):-

في السادس من أبريل 1994م، عقدت قمة إقليمية في دار السلام؛ لمناقشة الوضع في بورندي، وراوندا، والإطالة في تنفيذ اتفاقية أروشا، وفي مساء ذلك اليوم اشتعلت الأحداث من جديد عندما انفجرت طائرة الرئيس الراوندي هابياريمانا، رفقه الرئيس البوروندي نتاريااميرا, بعدما أطلق عليهما النار بصاروخ أرض جو، عند أعمال القتل والعنف، وقد استعملت الجبهة الوطنية هذه الحادثة لترسل كتائبها المعززة بالجنود من أوغندا إلى كيغالي، وتستعد للحرب، وحامت الشكوك بأن المتطرفين الهوتو هم منفذو الهجوم، وألقى المتطرفون من الهوتو في الإذاعة والصحف اللوم على التوتسي، في مقتل الرئيس، وطالبوا الهوتو في جميع أنحاء البلاد بالانتقام السريع من التوتسي، واستجابت طبقة الهوتو لذلك, وبدأ الحرس الرئاسي في كيغالي، وأنصار النظام بشن هجمة منظمة، ومتواصلة على المدنيين التوتسي، في مجموعات منسقة للغاية، وقاموا بقفل الطرقات لسد منافذ الهروب، وتم قتل حاملي بطاقات الهوية المسجل بها التوتسي.

وكان جميع من لا يحملون بطاقات هوية يعتبرون من التوتسي، ويقتلون، وكان المعتدلون سياسيا من الهوتو يقتلون، بالإضافة إلى قتل القادة السياسيين، والنشطاء في حقوق الإنسان، والصحفيين، والقساوسة، والرهبان، وكان هناك أوامر بقتل، وذبح، أي توتسي يبدي أي مقاومة، مما جعل الكثرين منهم يهربون، فالأغلبية من التوتسي هوجموا وقتلوا, ولقد ساهمت الألة الإعلامية في بث خطاب الكراهية، والتحريض على العنف، والقتل.[1]

من خلال الإذاعة الرسمية، (فقد وصفت التوتسي بأنهم عملاء للمحتلين البلجيكيين، ولقد سرقوا أرض الهوتو خاصة، والآن عادوا من جديد, أولئك التوتسي المتمردون, إنهم صراصير, إنهم قتلة، راوندا هي الوطن الهوتو, نحن الأغلبية, هو الأقلية الخائنة, والغاوية, تستحقق الغزاة, سنمحو ثوار الجبهة الوطنية من على وجه الأرض...)، وكان هذا الخطاب الصريح دعوة للقيام بارتكاب الإبادة الجماعية، وتأجيج الحقد، وممارسة القتل، وغابت فيه أبسط مشاعر الإنسانية.

في 8/أبريل، أخذت الجبهة الوطنية الراوندية اعتبارا للاغتيال الذي حدث للشعب الرواندي، وتوجهت جيوش الجبهة بـ(5000) محارب إلى العاصمة كيغالي، وأصبحت الحرب شاملة لكلا الطرفين، ولم تتخذ الأمم المتحدة أي إجراء لتجنب وقوع الكارثة، بينما تواصل ارتفاع عدد الوفيات.

(1)- مباركة رحلي, الحرب الأهلية الراوندية، مرجع سبق ذكره, ص:429.

حدر قادة الأمم المتحدة المحليون رؤساءهم من طبيعة أعمال القتال، ومداها، ومع ذلك قررت الدول الأعضاء في مجلس الأمن خفض قوات حفظ السلام، الموجودة في راوندا للحد الأدنى، وكانت الأمم المتحدة من ضمن الدول المدافعة عن حفظ القوات, وبانسحاب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة, تعرض الألاف من المدنيين الذين كانوا يحتمون بمعسكرات الأمم المتحدة للعنف، والقتل.

ودون دعم من المجتمع الدولي، حاول مقاتلي الجبهة الوطنية بمفردهم إيقاف الإبادة الجماعية, وسرعان ما نجحو في طرد المتطرفين من الهوتو، وحكومتهم المؤقتة المؤيدة للإبادة الجماعية، إلى خارج البلاد.

وفي منتصف شهر يوليو, أحكمت الجبهة الوطنية الرواندية سيطرتها على رواندا, ونصبت نفسها سلطة جديدة في كيغالي، لقد خلفت الأزمة الكارثية التي تعرضت لها راوندا، خلال مئة يوم حوالي (800)، ألف قتيل، وحتى الناجين من الإبادة كانوا يعانون من الصعاب، والمشكلات، والأثر النفسي العميق من هذه الحرب.[1]

في 18 أبريل 1994م، أعلنت الجبهة الوطنية، وقف إطلاق النار من جانب واحد، بعد سيطرتها على معظم البلاد، وفي 19 يوليو 1994م، تشكلت حكومة وحدة وطنية انتقالية.

وقد كان الوضع متقلب، وكان هناك قلق كبير من نزوح جماعي في المنطقة، وأصبح المجتمع الرواندي يواجه تحديات إنسانية سواء على المستوى الداخلي، المتمثل في تردي الوضع الاقتصادي، والأمني، والاجتماعي، والسياسي، أما على المستوى الخارجي المتمثل في حدوث التوترات مع دول الجوار للقضاء على المعارضة[2]

(1)- مباركة رحلي ,الحرب الاهلية الرواندية مرجع سبق دكره ,ص429.
(2)- معهد السلام مرجع سبق دكره ,ص21.

المطلب الثاني: تداعيات الحرب الأهلية الراوندية:-

على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية في رواندا 1994م، بعد سيطرت الحركة الوطنية الراوندية على الحكم، التي تتألف في غالبيتها من (أقلية التوتسي)، إلا أن راوندا مازالت تعاني من هذه الحرب التي شنتها جماعات الهوتو المعارضة ضد الحكومة الراوندية، والتي ألقت بأثارها على المستوى الداخلي للدولة، وكذلك انعكست على المستوي الخارجي للدول المجاورة, فمنذ الإبادة الجماعية واجهت الحكومة الجديدة في رواندا مشكلات لا يمكن التغلب عليها تقريبا.

أولا:- التداعيات الداخلية للحرب الأهلية الراوندية:

خرجت رواندا من تجربته الإبادة الجماعية في حالة مأساوية اقتصاديا, واجتماعيا، ونفسيا، حيث تفكك المجتمع الرواندي نتيجة القتل، والتشريد، والطرد، والفتن، وألاف الراونديين قد تم نفيهم إلى دول الجوار ، وكانت هذه في إطار عملية التصفية التي قام بيها الهوتو، مما أجبر الكثير من الراونديين على الفرار إلى خارج رواندا.[1]

أما الهجرات التالية فقد جاءت عقب هجوم الجبهة الوطنية، في فترت التسعينات وهذه الهجرات قد ولدت أحقادا دفينة في نفوس التوتسي على الحدود الأوغندية، قوبلت هذه الأحقاد بموجة من الاعتقالات شملت (10)، ألاف من التوتسي، والمعارضين السياسيين، ومدته طالت المئات، وبلغت دروتها 1994م، وقد ذكرت الإحصائيات إن هذا الصراع أدى إلى نزوح أكثر من 2 مليون راوندي إلى المناطق المجاورة، بعد سقوط طائرة الرئيس الراوندي 1994م، كما ذكرت المفوضية العليا لشؤن اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن (125) ألف من التوتسي عبروا الحدود مع تنزانيا خلال 24 ساعة في 1994م.

وفي الوقت الذي زاد فيه تقدم الجبهة إلى العاصمة، وإحكام سيطرتها، زاد تدفق اللاجئين من الهوتو حتى وصل عددهم 2.1 مليون[2]

بعد توقف الحرب الأهلية فرضت حكومة الوحدة الوطنية سيطرتها على الإقليم الوطني بأسره، وبدأت الحكومة تدرك أهميته الاندماج الوطني، بحيث يجب دمج جميع مواطنيها داخل هياكلها الإدارية، والأمنية، بغض النظر عن انتمائهم الاثني، أو العرقي.

(1)- مباركة رحلي, الحرب الأهلية الراوندية, مرجع سبق ذكره, ص:54.
(2)- مباركة رحلي, الحرب الأهلية الراوندية, مرجع سبق ذكره, ص:54.

هذا في الوقت الذى لا يزال فيه أكثر من 2 مليون لاجئ راوندي في البلدان المجاورة، وكانت الحكومة تبدل جهودها بالتنسيق مع الأمم المتحدة، لتشجيع عودتهم إلى وطنهم بصورة آمنة، وطوعية.

قدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر العدد الإجمالي للضحايا، بنحو مليون ونصف ضحية، أي ما يعادل 10000 ضحية في اليوم .[1]

وكذلك أكد التقرير المقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان السيد: ديغي سيغي، عن حال حقوق الإنسان في راوندا أن المذابح التي حدثت في راوندا عام 1994م، لم يسبق لها مثيل في تاريخ هذا البلد؛ بل وفي تاريخ أفريقيا بأسرها.

فعند التحقيق في طبيعة، وكيفية الوقائع التي حدثت، فإن الجرائم تعد انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.

وأكد المقرر أن الجرائم تدخل في نطاق التجريم المنصوص عليه في اتفاقية مناهضة التعذيب1984م، (القتل, التعذيب, التحريض)، متوفرة في الإبادة التي حدثت في راوندا، حيث أكد المقرر الخاص بضلوع المؤسسات الحكومية في ارتكاب الإبادة الجماعية مستشهدا بوثيقه صادرة من رئيسة أركان الجيش الراوندي في 1992م، تميز بين العدو الرئيسي، ونظيرة[2]

ووفقا مناهضة التعذيب للوثيقة فإن العدو الأول هو الهوتو الذي يريد الاستيلاء على السلطة بكافة الوسائل, والعدو الثاني هو كل شخص يقدم مساعدة للعدو الأول .

وهذا يعتبر تورط صريح، وواضح لكافة الأجهزة الرئيسية للدولة في عملية الإبادة الجماعية، وهذه الإبادة التي حدثت تركت أثارها السلبية على مختلف مجالات الحياة، وسنقوم بذكر هذه الأثار على النحو التالي:

1-ااثار المترتبة للحرب الأهلية على المستوى السياسي:-

من أولى الأثار المترتبة على الحرب الأهلية هي مشكلة انهيار الدولة، حيث أدى النزاع المسلح في راوندا 1994م، بالإضافة إلى انهيار نظام هابياريما، وفوز الجبهة الوطنية، إلى انهيار

(1)- محسن جابر، ورمضان الجمل, الإبادة الجماعية في رواندا –مقاربة تاريخية, المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول الإبادة الجماعية, مجلد:24، العدد:1، جامعة دهوك,2021م، ص:433.
(2)- البشير البونوحي, صراع القبائل، والإبادة الجماعية (رواندا أنموذجا)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, العدد:4, 2020م, ص:173.

السلطة المركزية، وحدوث حالة من الفوضى الشاملة، وأكد هذا على ضعف النظام السياسي للهوتو, الذي أدى بدوره إلى إفراز دولة ضعيفة، ومنهارة, آلت إلى عدة نتائج:-

أ. شهدت أجهزة الدولة العامة انعدام الكفاءات الجديدة، مما زاد من حدة المشاكل السياسية التي انشغلت بها عن مسئولياتها في تقديم الخدمات.

ب. فقدان الحكم في الاقتصاد: فالدولة لا تستطيع التحكم في أسواقها المالية، وغير قادرة على تسديد الضرائب.

ج. فقدان الحكم في الإقليم: من خلال ظهور حركات المعارضة التي نتجت عن فشل الدولة في حل مشاكل اللاجئين.

د. فقدان مصداقية الدولة تجاه المنظمات الدولية، مما ساهم في انخفاض المساعدة، وأدى ذلك إلى بروز دولة غير قادرة على الدفاع عن مواطنيها, ووجود فراغ سياسي كبير داخل الدولة، وأدى فوز الجبهة الوطنية إلى بروز نخبة سياسية جديدة على الساحة السياسية لها أفكارها, وانتماءاتها, مكونة من التوتسي اللاجئين في دول الجوار[1]

في بداية تولي الجبهة الوطنية لإدارة الدولة الراوندية، لم يحدث تغيير جذري، أو تطور حقيقي داخل راوندا فقد تم سجن أكثر من (100) مسؤول في الدولة, منهم السياسي, والعسكري, والإداري, والدبلوماسي, وتم قتل العديد منهم، ونفى البعض الأخر، وفر ما يقارب من ميلوني شخص من الهوتو لمخيمات اللاجئين في الدول المجاورة، خوفا من انتقام الجبهة الوطنية، وكانت هذه المخيمات مزدحمة بمئات الألاف من الفارين, وكانت في حالة سيئة، مليئة بالأمراض مثل: الكوليرا، وتم إنشاء العديد من المخيمات من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة.

وكانت هذه المخيّمات خاضعة لسيطرة جيش، وحكومة الهوتو, الذين بدؤوا إعادة تسليحهم لمحاولة العودة لتولي السلطة، وبحلول 1996م، شن مقاتلو الهوتو غارات منتظمة، عبر الحدود، وفي المقابل شنت الحكومة الراوندية - بقيادة الجبهة الوطنية- هجوما على مخيمات اللاجئين، مستهدفة جنود الهوتو، وتسببت هذه الهجمات في فرار مئات الألاف منهم، فأصبح الوضع السياسي أكثر تعقيدا.[2]

(1)- بوقار حسين, النزاع الراوندي بين المعطيات الداخلية، والمؤثرات الدولية, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة, ص:130.

(2)- أثر الحروب على مستقبل الشباب وسبل تنميتهم, مؤسسة طرابلس الغد للدراسات، 2015م. https//twfs ..org

2-الأثار الاقتصادية، والاجتماعية، المترتبة على الحرب الأهلية:

البيئة الأساسية اللازمة للتطوير الاقتصادي غير موجودة داخل الدولة، بالإضافة إلى أن الإبادة الجماعية خلفت أعباء جديدة تتمثل في عملية الاستغاثة، وارتفاع نسبة البطالة، وانتشار السلاح، إضافة إلى التهجير، مما ترك أثارا على الظروف المعيشية للأسر، من تراجع مستوى الصحة، والتعليم، نتيجة تدهور الحالة الصحية، بسبب نقص المياه، وسوء التغذية، إضافة إلى تدني مستوى المعيشة، وجمود النظام التربوي، وانتشار الأمية.

وقد ساهم كل هذا في انهيار الدولة، والقضاء على نسيج الالتحام داخل الدولة وعجزها عن تحقيق الاندماج في فترة بعد الحرب.

3-الأثار النفسية المترتبة عن الحرب الأهلية الراوندية:-

ترك النزاع الراوندي العديد من الخسائر البشرية، فقد فقدت راوندا ما بين عام 1990-1994م، نصف سكانها تقريبا، منهم من لجأ، ومنهم من قتل، وكان أغلبهم من التوتسي، نتيجة هذه المجازر التي تركت أثارها إلى يومنا هذا[1]

حيث خلفت الحرب الاهلية الألاف من القتلى, من كلا الطرفين، وشهدت هذه المجازر مراحل تصعيد هائل من أشكال العنف النفسي، والجسدي, وقد اعتبر العديد من الباحثين أن المجازر المتتالية هي تدريبات لعملية الإبادة الجماعية, وقد مثل العنف الجسدي, ضد النساء، والأطفال أشد أنواع الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان، فقد كانت تمارس على هؤلاء الضحايا ضغوطات نفسية، لا تطاق من خلال فرض الألامام، والأوجاع، ومعقابة الضحايا, والتعذيب، والترهيب، وإثارة الرعب، والخوف، وترسيخ الكراهية بين جماعات الأثنية, فقد أفرزت هذه الإبادة صدمة نفسية، لها أثرها على البيئة الاجتماعية.

وقد ظهرت جماعات متخصصة في الطب وعلم النفس العقلي الاثني, يعمل على الاهتمام بالحالات الراوندية, تحاول دراسة، وفهم، ومعالجة مختلف الحالات, لمن يعانون من أثار الإبادة الجماعية الراوندية.

ثانيا:- التداعيات الخارجية للحرب الأهلية الراوندية:-

(1)- بوقار حسين, مرجع سبق ذكره, ص134-137.

بعد انتصار الجبهة الوطنية في الحرب الراوندية ركزت القوات المنتصرة من التوتسي على هدفين رئيسيين:

الهدف الأول:- تعقب المسؤولين السابقين الذين نظموا عمليات الإبادة الجماعية .

الهدف الثاني:- هو وقف عمليات المعارضة للجبهة الوطنية الرواندية في الخارج.

وقد كان الصراع بين الحكومة، والمعارضة في راوندا سببا لحدوث توترات مستمرة بين راوندا، ودول الجوار[1]

أ. تداعيات الحرب الأهلية الراوندية على دولة الكنغو الديمقراطية

ومما لاشك فيه التفاعلات الأثنية ما بين الهوتو، والتوتسي كان لها الأثر البارز على دول الجوار، ولاسيما الكنغو، فقد قامت القوات الراوندية بغزو أرض الكنغو لتعقب الجماعات التي تشن عملياتها ضد حكومة راوندا انطلاقا من الأرض الكنغولية التي توجد فيها أعداد ضخمة من اللاجئين الراونديين من الهوتو، الذين فروا من رواندا 1994م، وذلك لتحقيق هدفها في معاقبة المسؤولين عن الإبادة، فلم تكتفي راوندا بإرسال قواتها إلى الكنغو الديمقراطية فقط؛ بل قدمت الدعم لبعض جماعات المعارضة الكونغولية التي تقاتل ضد نظام الرئيسي الكونغولي موبوتوسيكر في تلك الفترة، وعملت الجبهة الوطنية على دعم جماعة المعارضة المعروفة، باسم التجميع من أجل الديمقراطية الكنغولية بقيادة كابيلا, الذي يسيطر على ثلث أرض الكنغو ضد الرئيس الكنغولي.[2]

وفي سبتمبر من عام 1996م، قام تحالف القوى الديمقراطية بقيادة جوزيف ديسابرى كابيلا بشن هجوم ضد حكومة موبوتوسيكر، وقد استهدف الهجوم مخيمات اللاجئين الراونديين الهوتو, وبعد أقل من سنة سقطت البلاد في أيدي المتمردين والقوى الديمقراطية المدعومين من رواندا، وباشروا حكمهم، ولاقي تأييدا واسعا من الشعب

وفي عام 1998م، اندلعت أعمال الشغب ضد نظام كابيلا، وحامت الشكوك حول شرعيته، بسبب ممارسات الجيش الراوندي، فقد أثارت أعمال الجيش الرواندي غضب الكونغوليين، واعتبروهم

(1)- احمد ابراهيم محمود, الحرب الاهلية في افريقيا, الصراع بين الهوتو والتوتسي في رواندا ,مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ,القاهرة ,2001,ص2.

(2)- منطقة البحيرات الكبرى ,من عصر الاضطرابات والعنف الى الاستقرار, الريس سيلفيستر تيبانتجا 3 https//www saaecaa.org2009 .

جيش احتلال، هذا بالإضافة إلى تورط الضباط الراونديين في أعمال السلب، والنهب، وقد أساؤوا معاملة المواطنين، والزعمات التقليدية في الكنغو، مما زاد من الحقد عليهم، وقام كابيلا بتغيير موقفه من قوات الجبهة الوطنية على الرغم من أنهم هم من أوصلوه إلى الحكم، فقد قام بتحرير نفسه من السيطرة الرواندية وأنكر اشتراك قواتها في عملية تحرير الكونغو من سيطرة موبوتو، وكذلك قد انتهج سياسة معادية للتوتسي على نحو ساءت به العلاقة بين الكنغو، وراوندا.

ب. تداعيات الحرب الأهلية على دولة بورندي

كانت راوندا، وبورندى، دولة واحد فقد كان لهم نفس العرق، فهي تحتوي على نفس السكان الهوتو, والتوتسي, والتو, فقد كانت دولة واحدة مستعمرة من قبل بلجيكا إلى أن استقلت 1963م.

و في أوائل عام 1994م، وانتخب البرلمان البروندي نتاريااميرا من الهوتو لمنصب الرئيس، وقد تم اغتياله مع الرئيس الراوندي هابياريمانا في أبريل 1994م، بعدما أسقطت طائرتهما من قبل مجهولين.

وقد أدى قتل الرئيس البورندى إلى قتل عشرات الألاف من المدنيين، وتهجرهم إلى دول الجوار، وقد شكل فوز الجبهة الوطنية، واستلامها للحكم دعما للتوتسي في بورندى، وكان وجودهم مرهون بمدى تماسكهم بالمؤسسة العسكرية، فقد كانت هناك أعداد هائلة من التوتسي التي فرت من الإبادة الجماعية 1994م، إلى بورندى وكانت البلاد تمر بأزمة اقتصادية صعبة، وفي عام 1996م، استولي بويويا على السلطة من خلال الانقلاب، وهو من التوتسي، من خلال دعم الجبهة الوطنية وأجبرت الحكومة الكثير من السكان على الانتقال إلى مخيمات اللاجئين، وتم قتل العديد من اللاجئين من الهوتو، واستمر الوضع البروندي في حالة من الصراعات إلى أن

(1)- كوبي صبرينه,بن حمي حنان, الحروب العرقية في افريقيا والمواقف الدولية منها ,رسالة ماجستير, جامعة احمد دراية,الجزائر,2021,2022,ص40

تم توقيع اتفاقية للسلام 2003م، بين الحكومة الراوندية التي تسيطر عليها التوتسي، وأكبر جماعة معارضة لها من الهوتو.[1]

مواقف الدول، والمنظمات من الحرب الأهلية الراوندية، لم تكن مواقف الدول حاسمة في النزاع الرواندي .

المطلب الثالث:- المواقف الدولية المختلفة من الحرب الأهلية الرواندية

(1)- كوبي صبرينه,بن حمي حنان, الحروب العرقية في افريقيا والمواقف الدولية مرجع سبق ذكره,ص40

للمنظمات الدولية، وكذلك الدول الفاعلة على الساحة الدولية أثر في الحرب الأهلية الراوندية، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم المواقف من المنظمات الدولية الكبرى ثم سوف نتحدث على مواقف الدول من هذه الحرب على النحو التالي[1]

اولا :-موقف المنظمات الدولية

كان للمنظمات الدولية والإقليمية موقف من الحرب الأهلية في رواندا، وسنذكرها على النحو التالي:

أ. موقف منظمة الوحدة الأفريقية من الحرب الأهلية الرواندية

شكلت منطقة البحيرات العظمى وبالأخص راوندا مصدر قلق كبير لمنظمة الوحدة الأفريقية ونظرا لقرب المنظمة من دولة الصراع فدولتها تعد أكثر أهمية وفعالية في مجال تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني، فقد شكلت الإبادة الجماعية في راوندا مصدر قلق كبير للمنظمة قد واجهت عدة مشكلات من أهمها كيفية معالجة الأثار الإنسانية التي حدثت داخل رواندا من تدهور للأوضاع الاجتماعية وانهيار البنية الأساسية للاقتصاد وارتفاع معدلات الفقر بالإضافة الى تدفق الأعداد الضخمة من اللاجئين في مختلف دول المنظمة ومن القراءات يمكن الرجوع الى منظمة الوحدة الأفريقية من خلال الاتي:-

ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات ومع تزايد النزاعات في افريقيا قدمت عدة اقتراحات حول إنشاء آلية جديدة تكون مختصة عن نظام الأمن الأفريقي بمساعي إفريقية ونص المشروع على أن سلطات الجهاز الجديد ستتمتع بسلطات اكبر من مجلس الأمن، وأنها ستقوم بالتدخل العسكري للقضاء على النزعات قبل أن تنشأ .

وبالفعل تم إصدار إعلان القاهرة 1993 حول إنشاء هذه الآلية بمسمى منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة، وتسوية المنازعات في إفريقيا كذلك أقرت القمة الإفريقية المصغرة في ديسمبر 1993 الخطوات التنفيذية به لعمل المنظمة[2]

وذلك بهدف رصد ومنع وقع المنازعات وكذلك ترشيد عملية التدخل الدولي و كذلك الاستعانة بأجهزة الأمم المتحدة كي تقوم بالمشاركة في حفظ السلام الإفريقي من منطلق وجود صلة بين المنظمة الدولية والاقليمية.

(2)- مباركة رحلي ,الحرب الاهلية الرواندية ,مرجع سبق دكره ,ص69.
(1)- مباركة رحلي ,مرجع سبق ذكره ,ص70.

وفي 1993 استقطبت المنظمة بعض المسؤولين في رواندا للبحث عن سبيل المصلحة الوطنية وتم عقد رؤساء الدول كل من الكونغو وتنزانيا وأوغندا ونائب رئيس بوركينا قاسو والرئيس البورندي والأمين العام للمنطقة قمة مصغرة على هامش القمة الإفريقية التي عقدت بتونس تم فيها دراسة الوضع الحالي في روندا وقد أجمعت القمة على ضرورة اتخاد الإجراءات الكفيلة بحل المشكلة الرواندية ومشاركة قوات من جميع الدول الإفريقية في اقرار السلام والامن في رواندا.

إلا أن دور المنظمة كان سالبي للغاية تجاه احداث رواندا وقد اقتصرا دورها على محاولة التنسيق مع الأمم المتحدة لدعم المبادرات الأممية بحسب الفصل الثامن من الميثاق الأممي الذي يسمح لنشاط المنظمات والهيئات الإقليمية من أجل حفظ السلام [1]، وأقرت المنظمة مسؤوليتها في إيجاد حلول لإقرار السلم وضرورة تعاونها مع الأمم المتحدة

وقد تطور هذا التعاون في المجال الدبلوماسي والميداني من خلال تأسيس آلية وقاية وادارة وتسوية النزعات حيث تمكنت من خلالها وضع مجموعة من الملاحظين العسكرين الحياديين في رواندا مهمتا مراقبة وقف اطلاق النار بين الجبهة الوطنية و الحكومة الرواندية

وعلى الرغم من كل هذه المحاولات إلا أن جهود المنظمة باءت بالفشل ووقفت عاجزة عن تجنب الابادة الجماعية.

وعلى الرغم من أن أهم وظائف المنظمة كانت المتمثلة في منع الصراع وحفظ السلام إلا أن مسألة التدخل لحفظ السلام وإدارة الصراع كانت أكبر من إمكانية المنظمة سواء من الناحية المالية والفنية لذلك وكلت هذه المهمة الى الامم المتحدة ومجلس الأمن وقد بادرت منظمة الوحدة الافريقية

وفي نوفمبر عام 1997تم الاتفاق على تكوين لجنة عليا للقيام ببحث شامل وعميق لكل الأعمال المتعلقة بالإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا عام 1994وكدلك التطورات التي سبقت الابادة وقد تم تشكيل هذه للجنة من عدة شخصيات دولية من أفريقيا وأوروبا وقدمت تقاريرها إلى القمة الأفريقية فيما بعد وكان الهدف من هدا البحث الشامل هو استخلاص الدروس المستفادة من الإبادة الجماعية من أجل منع حدوث مثلها في المستقبل داخل القارة الإفريقية[2]

ب. موقف منظمة الأمم المتحدة من الحرب الأهلية الرواندية

(2)- مباركة رحلي ,مرجع سبق ذكره ,ص70.
(1)- البشير البونجي ,الابادة الجماعية في منطقة البحيرات العظمي ,مصدر سبق دكره ,ص120.

قامت منظمة الأمم المتحدة بالحد من أعمال العنف التي اجتاحت روندا عام 1990حيث وأرسلت أول بعثة دولية لمساعدة روندا عام 1993 بقرار من مجلس الأمن لمراقبة تنفيد اتفاقية اورشا.

وقد نص القرار على انشاء بعثة مراقبين عسكريين مهمتها مراقبة الحدود بين اوغندا ورواندا للتأكد من عدم وصول الامدادات، والمساعدات العسكرية عبر الحدود الاوغندية الى روندا وقد بلغت القوة المصرح بها حوالى 100 مراقب عسكري وبدات مهمتها في اغسطس 1993

وفي اكتوبر عام 1993 قرر مجلس الامن انشاء عملية لحفظ الامن والسلام في روندا تحت مسمى بعثة الامم المتحدة للمساعدة في روندا ومدتها 6 اشهر وقد حددت مهمتها الاسهام في بسط الامن داخل مدينة كيغالي ومراقبة وقف اطلاق النار ورصد عملية عودة للاجئين

ولكن الأمم المتحدة بدل من تزيد قواتها لمراقبة وقف اطلاق النار عملت علي تخفيض قواتها إلى عدد قليل جدا بالإضافة إلى التقصير في القيام بأعمال الوساطة والمساعدات الانسانية وقد استنكر الأمين العام للأمم المتحدة رفض معظم الدول في ارسال قوات لرواندا مما جعلهم يساهمون في استمرار المذابح

- ويمكن القول أن الدبلوماسية الوقائية في نطاق الأمم المتحدة قد اثبتت فشلها في منع الابادة الجماعية في رواندا فلم تستع منع حدوث الإبادة الجماعية حماية المدنيين من شرها[1]

فقد شهدت مجازر نظامية ورهيبة ولجو مكثف فشل فيها المجتمع الدولي وقد رفضت الامم المتحدة في البداية الاعتراف بما جرى في روندا من مجازر وقتل وتشريد برغم من وجود حقائق على دلك وعلى إثر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بأن 20000شخص قتلوا في ثلاثة أسابيع

فقد بين هذا التقرير عدم قدرة البعثة الأممية من القيام بالإجراءات الوقائية واعتبرت الأمم المتحدة أن هذه المجازر ناتجا للحرب بين الطرفين وفي تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في أبريل 1994إلى مجلس الأمن أن الحل لمواجهة هذه ألاحداث أنه على الأمم المتحدة تحقيق وقف اطلاق النار بين القوى العسكرية

وكان على مجلس الأمن الإختيار بين ثلاثة بدائل الخيار الأول يتمثل في تكتيف ودعم البعثة الأمامية وتوقع للجوء إلى القوة حسب الفصل السابع من مجلس الأمن لإرغام الأطراف المتنازعة لوقف اطلاق النار والخيار الثاني يتمثل في التقليل من عناصر البعثة الاممية اما

(2)- هبة الله حسين ,الصراع الدولي دراسة حالة رواندا .مرجع سبق دكره ,ص19.

الخيار الثالث فيتمثل في الأنسحاب الكلي للبعثة الإممية وقد اختارت الأمم المتحدة الخيار الثالث وهو الانسحاب الكلى للبعثة مع العمل كوسيط بين الأطراف وتسهيل القيام بأعمال الإسعاف الإنساني وإقامة التقارير ومتابعة التطورات الخاصة برواندا ومن هنا يتضح ان منظمة الأمم المتحدة ركزت على المستوى السياسي فقط أما على المستوي الإنساني فقد اكتفت بتسهيل عملية المساعدة الإنسانية[1]

ثانيا:-المواقف الدولية من الحرب الاهلية الرواندية

أ. موقف فرنسا اتجاه الحرب الرواندية:-

تعتبر فرنسا دولة ذات نفود في القارة الإفريقية في رواندا فقد ارسلت ما يقارب من 300 جندي للحد من المعارك التى حددث عقب اجتياح الجبهة الوطنية للأراضي الرواندية تحت شعار التدخل الإنساني وهو في الحقيقة للحفاظ على مصالحها الموروثة المتمثلة في الفرنكوفونية اي تكريس الثقافة الفرنسية وعلى الرغم من أن روندا لم تكن مستعمرة فرنسية إلا أن فرنسا حاولت الأهتمام بالعلاقات الجيدة مع دولة رواندا ودلك بناء على مصالحها في منطقة البحيرات العظمى[2]

وقد تقدمت فرنسا بمشروع خطة التدخل العسكري في روندا بعد سقوط طائرة الرئيس الروندي 1994حيث تحركت فرنسا وأرسلت بعض من القوات التابعة لها الى روندا لمساندة الحكومة الرواندية بقيادة الهوتو وكذلك عملت على إجلاء بعض من رعاياها الفرنسيين من رواندا وقد سعت القوات الفرنسية الى تقديم المساعدات الإنسانية تحت ذريعة الموقف الإنساني وكذلك قامت بالإستلاء على عدة مواقع في العاصمة الرواندية كيغالي بما فيها المطار وقد لاقت هده الأعمال ردود أفعال متفاوتة بين مؤيد ومعارض فقد رفضه التوتسي إلا أنه لقي دعما من واشنطن وقرر مجلس الأمن إجراء عدة مشاورات لإن مشروع فرنسا كان ينص على نشر قوات متعددة الجنسيات أغلبها من الفرنسيين لمدة شهر

مهمتها حماية المدنيين وقد وافق مجلس الأمن على الخطة الفرنسية بالتدخل العسكري في رواندا بموجب قرار 929 لوقف الحرب الأهلية وبدات فرنسا في تنفيد عمليتها العسكرية مكونة من 2500جندي فرنسي و300 جندي سنغالي إلا أن هذه القوات تلقت تهديدا من التوتسي اذا تقدمت هذه القوات نحو خطوط المواجهة بينهم وبين القوات الحكومية

(1)- انعكاسات النزاع الرواندي مرجع سبق ذكرة ص146-147.
(2)- مباركة رحلي ,الحرب الاهلية الرواندية ,مرجع سبق دكره ص77.

ذلك لإن فرنسا كان انحيازها في صف القوات الحكومية بقيادة الهوتو حيث قامت بإمداد القوات الحكومية بالذخيرة والسلاح ضمن عملية عرفت بإسم الفيروز على اعتبار أن اوغندا والجبهة الوطنية تعمل على زعزعة إستقرار الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية وقد طلبت فرنسا من المجتمع الدولي تأييدها في اقتراح إقامة منطقة أمنة في جنوب غرب روندا وقد وافق مجلس الأمن على دلك[1]

وفي تطور لاحق دخلت القوات الفرنسية في اشتباك مع التوتسي في مدينة بوتار التي كانت تسيطر عليها القوات الحكومية وعلى إثر دلك طلب الرئيس الفرنسي من الممم المتحدة بان تقوم بتولي الدور التي كانت تقوم به فرنسا في روندا ومع نهاية يوليو 1994أعلن وزير الدفاع الفرنسي أن القوات الفرنسية ستبدأ بإنسحابها من روندا لتحل محلها قوات الأمم المتحدة[2]

وقد هددت الجبهة الوطنية بغزو المنطقة الأمنة التي أقامتها فرنسا، وقد أعلنت فرنسا رفضها لذلك، وأنها مستعدة للتفاوض مع الجبهة الوطنية وإنهاء تدخلها العسكري وبالفعل تم سحب 300 جندي فرنسي تمهيدا لإنسحابها الكلي مع إنتهاء مدة التفاوض وقد أدى هذه الإنسحاب من المنطقة التي كانت تسيطر عليها فرنسا إلى زيادة عدد اللاجئين الى دولة الكونغو بالإضافة الي إتهام فرنسا بإرتكابها مجازر ضد التوتسي وقد أكد تقرير للجنة الوطنية المستقلة فيما بعد تورط المسؤولين المدنيين والعسكريين الفرنسيين على أعلى مستوى في هذه الحرب وكذلك مشاركة فرنسا في التخطيط للقيام بالمجازر ضد التوتسي فقد تم إرسال عشرات الإطنان من الأسلحة الى الهوتو قبل وخلال الإبادة الجماعية وكل هذا يؤكد أن فرنسا كان لها دور كبير و مؤثر في حدوث الابادة الجماعية

ب. موقف بلجيكا تجاه الحرب الرواندية:-

كان لبلجيكا دور كبير في الحرب الإهلية الرواندية في أبريل عاو 1994 ومع هجوم الجبهة الوطنية تحركت القوات البلجيكية الى جانب الحكومة الرواندية وعلى الرغم من ان رواندا كانت مستعمرة من قبل بلجيكا إلا إن بلجيكا كانت حليفا وداعما للحكومة الرواندية دائما وكنت ترسل المساعدات العسكرية إلى الحكومة[3]

(1)- مباركة رحلي, الحرب الاهلية الرواندية, مرجع سبق دكرص78.
(2)- هبتة الله سمير حسين ,الصراع الدولي دراسة حالة روندا وبورندي,17.
(1)- هبة الله سمير حسين, الصراع الدولي دراسة حالة روندا وبورندي, مرجع سبق ذكره,ص17.

وفي اكتوبر عام 1994 غيرت بلجيكا موقفها بإتجاه الحكومة الرواندية وأعلنت عن توقف إرسال مساعداتها العسكرية للحكومة الرواندية, وأعلنت دعمها للديمقراطية النظام الساسي وايجاد الحل الدبلوماسي لنزع السلاح كما ساهمت بلجيكا بإرسال ملاحظين دوليين وكذلك عملت بلجيكا على دعم اتفاقية أورشا للسلام عن طريق إرسال ما يقارب من 450 جندي وتقديم معدات وتجهيزات لدعم عملية السلام إلا أن هذا الإتفاق فشل بعد سقوط طائرة وموت الرئيس الرواندي وتم توجيه الإتهام إلى بلجيكا بأنها المسؤولة عن اغتيال الرئيس الرواندي وثم ترويج هذه الفكرة في وسائل الإعلام المسموعة وعلى إثر ذلك قامت الجماعات الداعمة للرئيس الرواندي هابا ريمانا بقتل جنود البعثة الأممية الموجودة داخل روندا مما جعل بلجيكا تعلن عن إنسحاب جيوشها من المهمة الأممية مع إرسال القوات التي تقوم بالأعمال الإنسانية وهو ما اعتبرته الجبهة الوطنية تهديدا لها ويتضح جليا ان بلجيكا كان لها دور كبير في حدوث الإبادة الجماعية لأنها دئما ما كانت تدعم في طرف ضد الطرف الأخر مما تسبب في حدوث الفتنة واستمرار الصراع.

ج. موقف إسرائيل تجاه الحرب الراوندية:-

كان لإسرائيل دور كبير في تأجيج الصراع الراوندي، صرحت وزارة الخارجية الإسرائيلية 2019م، عن العديد من الوثائق السرية التي تؤكد تورط إسرائيل في الحرب الأهلية، والإبادة الجماعية الراوندية، فصرح أحد الناشطين الحقوقيين في إسرائيل بأن الحكومة الإسرائيلية عملت على دعم أطراف الصراع بالمال، والسلاح، حتى تستمر الحرب بين الطرفين، بما يخدم مصالح الإسرائيليين، مع أن إسرائيل كانت تدرك تماما خطورة تصعيد العنف، والنزاع في راوندا، وقد تبنت إسرائيل مسؤولية إعداد الجيش الراوندي على المستوى القتالي، وتولت مهمة تدريب الجيش على نمط الحروب، وكذلك قامت إسرائيل بإلقاء العديد من المحاضرات السياسية، والأمنية، وكانت هذه المحاضرات تزيد من تعميق حدة الكراهية، تجاه قبائل التوتسي؛ لإن معظم أفراد الجيش كانوا من الهوتو، وقد كانت إسرائيل تهدف من وراء ممارسة هذه السياسات إلى تأليب الأغلبية من الهوتو، ضد الأقلية من التوتسي، وفي نفس الوقت كانت تدعم في الخفاء الأقلية من التوتسي، عن طريق إرسال العتاد العسكري؛ ليستمر الصراع بين الطرفين، مما ساهم في استمرار الحرب بين الطرفين[1].

د. موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحرب الأهلية الراوندية:-

(1)- هبة الله سمير حسين ,لنزاع الدولي دراسة حالة رواندا وبورندي, مرجع سبق دكره ,ص18.

لم يكن موقف أمريكا أفضل من باقي الدول، فقد كان لها أهداف، ومصالح داخل رواندا، فقد وضعت امريكا منهجية للعمل في القارة الافريقية وكان هناك تنافس قوي بين امريكا وفرنسا وكانت مصالحها متعارضة وكانت امريكا تعمل علي إحتواء جزء من القارة الإفريقية اليها محاولة منها الى ضم امريكا الى مشروع القرن الإفريقي الكبير الدي يهدف إلى إنشاء بنية أساسية تخدم مصالح الشركات والنفط الإمريكي إلا أن هذا المشروع فشل بالوجود الفرنسي في رواندا

وقد عملت امريكا على دعم الاقلية من التوتسي ضد الأغلبية من الهوتو فلم تراع الولايات المتحدة الأمريكية التقسيمات العرقية ولا القبلية مما جعل الصراع في روندا لم يتوقف نتيجة لتأجيجه ودلك برغم من امريكا مؤهلة لحل النزاع أكثر من غيرها بسبب قوتها السياسية والعسكرية ألا أنها لم تحرك ساكنا

وتشير تقارير استخباراتية لرئيس كلينتون ورئيس الوزراء الامريكي قبل انتهاء الابادة الجماعية عام 1994ان القضاء على افراد التوتسي كان مخطط له وما حدث ليس صدفة.

لقد شكل الخوف من تكرار الحرب الصومالية التي وقع فيها العديد من الضحايا الأمريكيين حاجزا يمنعها في التدخل في هذه الحرب وقد اشار الرئيس الأمريكي كلينتون إلى فشل حكومة الولايات المتحدة الإمريكية في التدخل لإنهاء

الخلاصة:-

لقد تناولنا في الفصل الثاني التعريف بدولة روندا وتقسيمها الاثني وجدور الصراع الرواندي بين قبيلتي الهوتو والتوتسي وبداية الحرب الإهلية وقد تناولنا أهم أسباب الصراع التي تعود للاستعمار البلجيكي الذي عمل على تعميق الإنقسام وإصدار بطاقات الهوية ومن بعده الإستعمار الألماني الذي عمل على تعميق الإنقسام وكذلك فقد تناول الحرب الإهلية من بدايتها وتداعيتها الداخلية والخارجية والإطراف الخارجية وموقفها من الحرب، واتضح جليا دور الجبهة الوطنية في ايقاف الحرب الرواندية.

في عام 1990 شرعت الجبهة الوطنية الرواندية التي تأسست في اوغندا من مجموعة من اللاجئين الروانديين في مطالبة الحكومة الرواندية بتقسيم السلطة واعادة حقوق اللاجئين .

وفي عام 1992وقعت الجبهة الوطنية اتفاقية سلام مع الحكومة الرواندية لعملية اطلاق النار بين الطرفين إلا أن الحكومة الرواندية لم تقف عن ارتكاب المجازر في حق التوتسي فقامت الجبهة الوطنية بخرق الأتفاق وشنت العديد من الهجمات على رواندا مما أدى الى زيادة نزوح العديد من التوتسي إلى الدول المجاورة نتيجة لكثرة الإعتقالات والمذابح ضد أفراد قبيلة التوتسي

أما الإبادة الجماعية فكانت محصلة لصراع بين الهوتو والتوتسي وقد بدأت عمليات القتل الجماعي بإسقاط طائرة الرئيس الرواندي واتهم المتطرفون من الهوتو التوتسي أنهم من فعل ذلك

وتم الترويج إلي ذلك في وسائل الإعلام وبذأت عمليات الإبادة وانتشرت المجازر والقتل الجماعي وقد بلغ عدد الضحايا نحو مليون قتيل في غضون ثلاثة اشهر مما ترك العديد من الاثار الداخلية سواء على المستوى السياسي المثمتل في انهيار السلطة المركزية وحدوث حالة من الفوضى .

أما على المستوى النفسي وخاصة النساء والأطفال من أهل الضحايا الإبادة الجماعية وكذلك على المستوي الإقتصادي فقد أدت الحرب إلى تذمير المنشآت الإقتصادية بالإضافة إلى ارتفاع الفقر وزيادة نسبة البطالة.

وكذلك هناك العديد من الأثار الخارجية المتمثلة في انتشار أو تصدير النزاع إلى الدول المجاورة لرواندا وقد كانت هناك مواقف للحرب الأهلية سواء من المنظمات الدولية أو من الدول الكبرى ألا أن هده المواقف هذه الدول من الحرب الأهلية كان في مجال الساسي أكثر من الجانب العسكري وكل هذه المحاولات من جانب الدول بأت بالفشل ووقفت عاجزة عن تجنيب الإبادة الجماعية التي راح ضحيتها الألآف من الروانديين وأصبحت دولة رواندا أمام خيارين

أم النهوض او الإستسلام للحرب والواقع الذي يحتاج إلى إعادة ما دمرته الحرب على المستوى المعنوي والمادي وهذاالنهوض يحتاج إلى إرداة سياسية قوية ذات بعد فكري تسطيع إصلاح الواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي.

وفي اعقاب الإبادة الجماعية كونت الجبهة الوطنية حكومة ائتلاف مع باستور بيزيمونغو من الهوتو رئسا وبول كاغامي من التوتسي نائب لرئيس ووزيرا.

لدفاع وكان للإبادة لها دور دامي وعميق على روندا فلم تستطع الحكومة بقيادة باستر من السيطرة على الأوضاع التي خلفتها الحرب الأهلية .

وقد كانت التحديات أكبر من قدرة هذه الحكومة ما جعلها عجزة عن تقديم خطوة ايجابية تجاه البلد الدى دمرته الحرب وهو ما يحتاج إلى حكومة قوية وقادرة علي مواجهة التحديات وبالفعل استطاعت روندا بعد هذه الحرب النهوض من جديد واصلاح الواقاع من خلال إرادة سياسية قامت على المصالحة ونبد التميز العرقي والقبلي.

الفصل الثـــالث

دولة رواندا بعد الحرب الأهلية، (بعد 1994م).

- **المبحث الأول:- الإصلاح السياسي في دولة رواندا بعد الحرب الأهلية الرواندية.**
- **المبحث الثاني:- الحكومة الرواندية والانتقال من الإصلاحات إلى الإنجازات.**
- **المبحث الثالث:- أبعاد التغيير السياسي على المستقبل لدولة رواندا.**

تمهيد:-

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الفترة التي تلت الحرب الأهلية في رواندا، أي: بعد عام 1994م، وهي الفترة التي تمكنت فيها الجبهة الوطنية الراوندية من إنهاء الحرب، والسيطرة على كامل الأراضي الراوندية، وتم تشكيل حكومة بقيادة الرئيس كاغامي.

وكان الوضع الأمني، والسياسي، والإجتماعي متدهورفتم إنشاء المفوضية الوطنية للوحدة، والمصالحة 1999م، من أجل تعزيز المصالحة بين أبناء الوطن الواحد.

كما تم وضع دستور 2003م، الذي ينص على أن جميع المواطنين متساويين في الحقوق، وينص الدستور كذلك على إنشاء هيئات السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

وتبنت الحكومة الراوندية استراتيجية السلام، والعدالة، متمثلة في إنشاء محاكم تقليدية، ومحكمة العدل الدولية؛ لمحاسبة مرتكبي الإبادة الجماعية.

بالإضافة إلى الاهتمام بالمرأة، وإعطائها كافة حقوقها، مساواة بالرجل، كما قامت الحكومة بقيادة كاغامي بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية، والإجتماعية، المتمثلة في تشجيع الإستثمار الخارجي، مما زاد من تحقيق النمو، وارتفاع مستوى المعيشة، وتخفيض نسبة الفقر، و كما تم التركيز على الصحة، والتعليم.

مما ساهم في وضع نظام صحي شامل، لكل الراونديين، والقضاء على الأمية، وبفضل هذه الإنجازات أصبحت دولة رواندا تجربة رائدة في مجال تحقيق التنمية، بفضل رشادة الحكم يمكن الإستفادة منها.

لفصل الثالث:- رواندا بعد الحرب الأهلية (1994م)، وأهم الإنجازات التي حققتها

لقد دمرت الحرب الأهلية، والإبادة الجماعية النسيج الإجتماعي، والسياسي، والإقتصادي في رواندا، وفقد الناس ثقتهم بالحكومة، وكان الوضع السياسي في دول رواندا عام 1994م، غير مستقر، والأوضاع الداخلية سيئة جدا، ولكي تتمكن دولة راوندا من معالجة هذه الأوضاع والتغلب على إرث الماضي، وضغوط الحاضر، كان لابد من اللجوء إلى آلية للانتقال إلى الديمقراطية، والبناء، وتحقيق الأمن، والاستقرار.

وهذا الإنتقال يتطلب توفير إرادة سياسة صريحة تستطيع توفير الحد الأدنى من التوافق بين الفرقاء داخل المجتمع، وإشراك كافة الفئات، وخاصة المتضررة من الحروب في عملية الإصلاح البناء، والانتقال نحو الديمقراطية[1]

وبالفعل تم الوصول إلى الإنتقال الديمقراطي، وبفضل إرادة هذا الشعب، وإرادة النظام السياسي، بقيادة الرئيس كاغامي.

بدأت راوندا في الانتقال نحو مسار تحقيق العدالة الإنتقالية من أجل إنهاء الصراع بين أبناء الشعب الراوندي، والعمل على عدم اللجوء إليه مرة أخرى.

وقد شكلت - اتفاقيات أروشا للسلام، ودستور (1991م)، والبروتوكولات المتعلقة بسيادة القانون الأساسي لراوندا خلال الفترة الانتقالية من (1994م)، إلى (2003م)، وتم وضع دستور عام (2000م)، بمشاركة شعبية خاضعة لإشراف الحكومة.

وقد وضع الدستور أهم الطرق للعدالة الإنتقالية، للإنتقال إلى الديمقراطية متمثلا في الأتي:-

1- الحقيقة:-

يتناول الدستور تاريخ الإبادة، والحاجة إلى محاربة هذه الإيديولوجيا، وكيف تسعي العدالة الإنتقالية إلى الكشف عن الحقيقة من خلال جمع البيانات عن طريق التقصي، والإتصال بالضحايا، وتمكن المجتمع من معرفة ماجرى من خلال الكتابة، والإعلام، وجلسات الإستماع، وغيرها.

(1)- ازيكيل سينتاما المصالحة الوطنية في اواندا، التجارب، والدروس .2002 . ص http:// cadmuus.eu.

2- التعويضات:-

يقر الدستور بمسؤولية الدولة عن توفير الحماية، والرعاية الكاملة للاجئين من الإبادة الجماعية، ويعتبر التعويض بمثابة جبر للضرر لضحايا الحرب، ويشمل الرعاية الصحية، ويعتبر التعويض كذلك بمثابة الإقرار بمسؤولية الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وهو جزء من رد الإعتبار للشعب الرواندي.

3- عدم التكرار:-

قد نص الدستور على بناء مجموعة من المؤسسات تهدف إلى الحول دون الرجوع إلى دائرة الحرب مرة أخرى، ومن أهمها مفوضية الحماية الدستورية للأليات المخصصة بالعادلة الإنتقالية، مثل محاكم العاكاكا، وغيرها حسب ما ينص عليه دستور (2003)م[1].

المصالحة:- وكان على الحكومة السعي لإنشاء نظام حكم عادل خال من العنصرية، والتمييز، وأخذت الحكومة الراوندية على عاتقها تحقيق المصالحة، والعدالة، ونبذ التمييز.

من خلال بناء الهوية الرواندية، حتي تتمكن من إنهاء الصراع، والاقتتال بين أبناء الوطن الواحد، والانتقال إلى بناء الدولة، والبدء في عملية التنمية.

حيث ركز الدستور الرواندي (2003م)، على المساواة بين جميع الراونديين، فلم يذكر مصطلح الهوتو، والتوتسي، وذلك من أجل تعزيز الإنتماء، والوحدة الوطنية للدولة الرواندية فقط، والمصالحة من جهة العدالة الإنتقالية، يتم بنائها بالتدريج يشترك في بنائها جميع مكونات المجتمع الرواندي، ليتم بناء الثقة، والإطمئنان لدى المواطن الرواندي.

لقد انطلقت رواندا بهذا نحو تحول الديمقراطي بالفعل؛ لتصبح تجربة رائدة في مجال التنمية، تستفيد منها العديد من الدول التي تشابهت أوضاعها الداخلية معها[2].

(1)- ازيكيل سينتاما المصالحة الوطنية في رواندا، التجارب، والدروس .2002 . ص http:// cadmuus.eu.
(2)- المؤسسة الدولية للديمقراطية، والانتخابات، التفاعل بين العدالة الانتقالية، وبناء الدستور، (مرجع سبق ذكره ص:53).

المبحث الأول:- الإصلاح السياسي في دولة رواندا بعد الحرب الأهلية.

"النظام السياسي، الإصطلاحات السياسية، والإقتصادية المتحققة في رواندا "

بعد استقرار الأوضاع في يد الجبهة الوطنية الرواندية، وتمكنها من السيطرة على رواندا بالكامل، تم تشكيل حكومة جديدة، وقد انصب تركيز هذه الحكومة على المصالحة الوطنية من خلال إعادة بناء الهوية الرواندية من أجل إنهاء الصراع، والإنتقال إلى مرحلة البناء، والتنمية.

وقد تم إنشاء المفوضية الوطنية للوحدة، والمصالحة، (1999م)، وكان دورها قائما على تعزيز المصالحة الوطنية، وبناء السبل لنجاحها، وقد أجريت أول انتخابات رئاسية تعددية في مايو (2003م)، فاز بها بول كاغامي، وتم الموافقة على وضع الدستور الجديد، وقد نص الدستور على أن "جميع الراونديين لهم حقوق متساوية"، وتم إصدار قوانين تجرم التمييز، وايدلوجيا الإبادة الجماعية، والخطابات العرقية بكافة أشكالها،[1]

وقد نص الدستور كذلك على طبيعة النظام السياسي، والعلاقات بين السلطات، حيث نص الدستور على إنشاء هيئة السلطتان التشريعية، والتنفيذية، عن طريق انتخابات متعددة الأحزاب، وأن دولة رواندا جمهورية مستقرة ديمقراطية،وذات سيادة، وتوجه اجتماعي، وأن المبدأ الذي يحكم الجمهورية، هو حكم الشعب عن طريق الإستفتاء، أو عن طريق ممثليه.

المطلب الأول:- المؤسسات الرسمية في دولة رواندا بعد الحرب الأهلية.

لقد وضع دستور (2003م)، أساس التنظيم السياسي في دولة راوندا، حيث حدد الدستور طبيعة النظام السياسي، وكذلك حدد الدستور طبيعة العلاقة بين مختلف السلطات المؤسسية، تنص المادة: (60)، من الدستور على أن السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية منفصلة، ومستقلة عن بعضها البعض، ومتكاملة، ويحدد الدستور مسؤولياتها، ونظامها من خلال إسناد الحكم إلى أشخاص يتمتعون بالكفاءة، والنزاهة، للوفاء بالمسؤوليات الممنوحة لهم، وسلطة الدولة مقسمة إلى سلطات متعددة، السلطة التشريعية: وهي التي تختص بإصدار القوانين، ولها اختصاص تشريعي، ورقابي، وتقوم بمراقبة أعمال السلطة التنفيذية، والسلطة التنفيذية: وهي التي تختص بتنفيذ القوانين، والسلطة القضائية: وهي التي

(1)- المركز العربي الديمقراطي، رواندا بين الحرب الأهلية، والتحول الديمقراطي, 2021م, ص:9.

تختص بالنطق بالقوانين، ووظيفتها الفصل في القضايا الموجودة في الدولة، وفض المنازعات المعروضة عليها.[1]

أ. السلطة التشريعية:-

يتولى البرلمان - الذي يتألف من مجلسي النواب، ومجلس الشيوخ - السلطة التشريعية، ويعرف أعضاء مجلس النواب باسم النواب، ومجلس الشيوخ بإسم أعضاء مجلس الشيوخ، ويراقب البرلمان أعمال السلطة التنفيذية، وفق المنصوص عليه في الدستور.

يتألف المجلس من (80)، نائبا، ينتخبون لمدة ثماني سنوات، ويصبح رؤساء الدولة السابقين في الحكم، أعضاء في مجلس الشيوخ، بناء على طلب يقدم إلى المحكمة العليا، وذلك بناء على إتمام ولاياتهم، أو الإستقالة من منصبهم بصورة مشرفة.

وتوجد سبعة أحزاب سياسية ممثلة في مجلس النواب، وهي:-

الجهة الوطنية الرواندية الجزب الاشتراكي الديمقراطي* الحزب الليبرالي* الحزب الوسط الديمقراطي* الحزب الديمقراطي المثالي* الحزب الاشتراكي الرواندي * حزب التقدم، والوفاق[2]

ويمثل كل عضو في البرلمان الأمة بأسرها، وليس من انتخبوه، أو رشحوه فقط، وتعتبر أي ولاية مرفوضة، ملغية، وباطلة، ولا يمكن أن يكون الشخص نفسه عضوا في مجلس الشيوخ، ومجلس النواب معا.

ويعتبر البرلمان هو الجهة الوحيدة المخولة بإصدار القوانين، ويعمل البرلمان على النظر في مشاريع القوانين، المتعلقة بتسيير شؤون الدولة، والتمتع بالحريات، والحقوق الأساسية للفرد.

ويتعهد البرلمان بالقوانين التي تكفل الحقوق الإجتماعية، والسياسية، والثقافية المنصوص عليها في الدستور، ويشارك البرلمان في صياغة القوانين، والإجراءات المتعلقة بالهيكل الحكومي، وتوزيع الصلاحيات بين السلطات المحلية، والحكومية، ويقوم البرلمان كذلك بالتصديق على الإعلانات الدولية، لحقوق الإنسان، ويتم إدماجها ضمن التشريعات الوطنية، وفقا للدستور، ويصوت مجلس الشيوخ على جميع القوانين، بإستثناء قوانين المالية، والميزانية[3].

كذلك يقوم مجلس الشيوخ بصلاحية الموافقة على تعيين رئيس المحكمة العليا، ونائبه، وقضاتها، ورئيس كل من المحكمة العليا للجمهورية، والمحكمة التجارية، والمدعي العام، ونائبه، ويحظى مجلس الشيوخ بالموافقة على تعيين رؤساء اللجان الوطنية، والسفراء، والأعضاء الدائمين لدى المنظمات

---

(1)- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية, وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف حول رواندا, لجنة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية , 2015م, ص:15.

(2)- النظام السياسي في رواندا، مرجع سبق ذكره ص:5.

(3)- معلومات عامة عن رواندا http://docstore.ohchr.org.OHCHR ص:5.

الدوليةويختص البرلمان كذلك بتأييد أي إعلان حرب تقدمه السلطة التنفيذية، أو ترفضه، ويختص رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء بإعلان حالة الحصار، وحالة الطوارئ، ولا يجوز تمديدها لأكثر من خمسة عشر يوما، إلا بموافقة البرلمان، وفقا للمادة: (96)، من الدستور، ويتمتع البرلمان بصلاحية تقديم التفسير الرسمي للقوانين، ويجب على المجلسين اتخاذ أي قرار بالأغلبية، وفقا للمادة: (93)، من الدستور[1].

ب-**السلطة التنفيذية**:-

تتمتع راوندا بنظام موحد، سياسي، ورئاسي، وبرلماني، وينتخب الرئيس مباشرة من قبل الشعب ومدة بقائه في الحكم هي سبع سنوات، والرئيس الحالي لراوندا هو كاغامي يمارس السلطة التنفيذية، ويعتبر كاغامي رئيس الدولة، وكذلك رئيس الحكومة، تولى الرئاسة منذ: 24/ مارس/2000م، ويتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة، ومن أهم مهامه:-

تحديد السياسة العامة، والنظر في جميع القرارات التي تتخذها الدولة من المشاريع، والقوانين، والأوامر الرئاسية، والأوامر الوزارية، وكذلك أي أوامر أخرى، تعهد مسؤوليتها إلى مجلس الوزراء، بموجب الدستور، والقوانين الأخرى.

بالإضافة إلى أنه يتمتع بالسلطة التنظيمية، ويقوم بتوضيح القوانين التي يعتمدها البرلمان، ويعين أعضاء الحكومة، ومدة صلاحياتهم، وإنتهاء ولاياتهم.

يتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، والوزراء، وكذلك وزراء الدولة، وأعضاء آخرون، يحددهم رئيس الجمهورية، ويتولى رئيس الجمهورية تعين رئيس الوزراء، وعزله من منصبه، ويجري إختيار عدد الوزراء على أساس عدد المقاعد في مجلس النواب.

ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة الوطنية التي تم الموافقة عليها، من قبل رئيس الجمهورية، والبرلمان، ويؤدي المجلس أعماله على أساس التشارك، والمسؤولية، ويقوم مجلس الوزراء بتنفيذ مشاريع القوانين، والمشاريع الرئيسية، والأوامر الوزارية، وأي أوامر ينبغي تنفيذها موكلة إلى مجلس الوزراء، بموجب الدستور، والقوانين الأخرى.[2]

(2)- معلومات عامة عن رواندا http://docstore.ohchr.org.OHCHR ص:5.
(1)- النظام السياسي في راوندا، مرجع سبق ذكره, ص:6.

ب. **السلطة القضائية**:-

تعد المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في راوندا، كما توجد مجموعة من المحاكم الفرعية، المتمثلة في مجموعة من المحاكم المتخصصة.

السلطة القضائية في راوندا منفصلة، ومستقلة عن السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، وتتمتع بالإستقلال المالي، ولا يصح لأي أحد أن يكون قاضيا في قضية تخصه.
ويقوم العدل باسم الشعب، والقضاء مسؤول عن ضمان احترام الحريات، والحقوق المنصوص عليها في الدستور.
وتمارس هذه السلطة من قبل المحكمة العليا، والمحاكم العليا للجمهور، والمحكمة التجارية العليا، وثلاث محاكم تجارية، بالإضافة إلى ستين محكمة ابتدائية، ومحكمة عسكرية.

ويحديد القانون الأساسي، (51)، لسنة: (2008م)، نظام المحاكم، واختصاصاتها على أساس نظام قانون واحد، يعمل من مبدأ الحق في الاستئناف أمام المحاكم ذات الدرجة الأعلى[1] .

وتعتبر المحكمة العليا هي أعلى محكمة في الدولة، ويرأسها رئيس، ويساعده نائب رئيس، واثنا عشر قاضيا، وتكون قراراتها ملزمة لجميع الأطراف المعنية، سواء أجهزة الدولة، أو المسؤولين المحكومين، أو المدنيين، أو العسكريين، أو موظفي الجهاز القضائي أفرادا.

ويعين رئيس الجمهورية القضاء بعد التشاور مع مجلس الوزراء، ومجلس القضاء الأعلى، وهي مكونة من أربعة عشر عضوا، القضاة، ومسؤولان قضائيان آخران، ويجب موافقة مجلس الشيوخ عند تعينهم، ومدة عضوية رئيس المحكمة، ونائبه ثماني سنوات غير قابلة للتجديد.

(1)- معلومات عامة عن رواندا، ص:7.

ج. بناء المؤسسة العسكرية: (إعادة بناء الجيش الراوندي، وقوات الأمن)

تعود جذور قوات الدفاع الراوندية إلى جيش المقاومة الوطني الأوغندي، وخلال فترة الحرب الأهلية، الأوغندية (1986م)، شكل اللاجئون الروانديون -الأعضاء في الجيش الأوغندي للتحرير- الجبهة الوطنية الراوندية؛ بهدف الحكومة الرواندية التي كان يسيطر عليها الهوتو.

وقد تمكنت الجبهة الوطنية - بقيادة كاغامي بعد الإبادة الجماعية- من السيطرة على رواندا، وقيادة المرحلة الإنتقالية، وتنفيذ برامج تمكن الجيش من المساهمة في إعادة البناء، وتحقيق الوحدة الوطنية[1].

وسعت الحكومة الرواندية - بقيادة كاغامي- إلى إعادة هيكلة الجيش الرواندي داخل البلاد، واعتمدت على مجموعة من البرامج؛ لتحويل القوات العسكرية غير النظامية، إلى قوات نظامية، من خلال إعادة دمج القوات، ونزع أسلحتهم، وتجريد المقاتلين السابقين من مناصبهم، وذلك بهدف هيكلة المؤسسة العسكرية، وتنظيمها، ومن أجل تحقيق هذه الإصلاحات قامت السلطات الراوندية بزيادة حجم الجيش، وميزانيته.

وتم تحويل عقيدة الجيش من عقيدة الولاء العنصري، والعرقي، إلى عقيدة الولاء الخالص للوطن، وللدولة الرواندية ككل، وقد ساعد الاستيعاب الهائل للمقاتلين في توفير فرص عمل لألاف الأفراد، بالإضافة إلى توفير فرص لألاف اللاجئين الراونديين الذين عادوا للبلاد بعد (1994م).

وقد عملت الحكومة على ربط المؤسسة العسكرية، بالإندماج الوطني، حيث تم إدماج الروانديين من الهوتو السابقين.

من خلال تفعيل برنامج الإندماج العسكري، الذي تم تطبيقه بعد الإبادة الجماعية مباشرة، عام (1994م)، ويشمل هذا الإندماج التضامن وإدراج تعليم سياسي مكثف لجميع عنصر الجيش، يعمل على استحضار التاريخ الرواندي للجيش قبل الإستعمار، وكيف كان هذا الجيش يعمل، ومتضامن في خدمة الدولة دون تمييز عرقي[2].

(1) جلال النجار، التجربة الرواندية، والاستفادة منها فلسطينيا، مؤسسة بال ثنيك للدراسات الاستراتيجية, 2020م, ص:5.
(2) جلال النجار ، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينيا , مرجع سبق ذكره, 2020, ص6

والجدير بالذكر هنا أن هذه البرامج تعمل على بناء المصداقية داخل أفراد الجيش، والإندماج معا، من خلال العيش معا، والعمل جنباً إلى جنب، دون تفريق، وتم إعداد برنامج نشر المجندين في مجتمعهم السابق، وذلك لتأديته خدمات اجتماعية

حيث يقوم هؤلاء المجندون بنشر صورة جيدة عن المساواة، والاندماج في ظل الحكومة الجديدة.

بالإضافة إلى أن الجيش يعتبر مؤسسة لخلق الانتماء القومي لدى الأفراد، وأصبحت المؤسسة العسكرية تمثل نموذجا للوعي، والإلتزام، والمساواة بين جميع أطياف الشعب الرواندي، ومثالا لتعزيز المصالحة بين أبناء الشعب الواحد.

ويمكن القول أن الرئيس كاغامي قد عزز دور الجيش الرواندي داخل الدولة، فقد رأى كاغامي ضرورة الإدماج الإجتماعي، والإيديولوجي للجيش الرواندي، وتحويله من جيش تهيمن عليه طائفة، أو فئة عرقية معينة إلى جيش وطني يجمع جميع العرقيات الرواندية، وقد أعيد تسمية الجيش الوطني الرواندي بإسم قوات الدفاع الرواندية، عام (2003م)، وضمت قادة سابقين من الهوتو ومجندين حديثا إلى جانب القوات من التوتسي.[1]

1() معلومات عامة عن رواندا مرجع سبق ذكره, ص7.

المطلب الثاني:- تعزيز المصالحة الوطنية في رواندا.

من أجل إنهاء الإقتتال، والصراع، والإنتقال إلى مرحلة البناء، والتنمية، ركزت الحكومة الرواندية بعد إنتهاء الحرب الأهلية على عملية المصالحة الوطنية، من خلال التركيز على عدة نقاط، أهمها:-

1. بناء الهوية الرواندية، وتكون بتعزيز الإنتماء إلى الدولة الرواندية، فالإنتماء يكون للدولة، وليس لطائفة، أو قبيلة، أو شخص، بحيث ينهض المجتمع بوحدة مكوناته.

2. تحقيق التوازن بين العدالة، والأمن، والسلام؛ ولبناء الأمن، والسلام لابد أن تكون منظومة العدالة موثوقة، ومحمية بالقانون العادل، والفعال، لحقوق الإنسان، بحيث يكون لكل فرد الحق في الوصول العادل، والمتساوي إلى حقوقه، بغض النظر عن جنسه، أو عرقه، مما يساهم في تحقيق السلام العادل، ومن أجل ترسيخ هذه المضامين، تم ترسيخ هذه المبادي في الدستور (2003م)، الجديد فقد نص الدستور على أن جميع الروانديين لهم حقوق متساوية، وصدرت عدة قوانين تجرم التمييز العرقي، والقتل، وتجرم أيضا إيدلوجيا الإبادة، والإنقسام[1].

3- وقد تضمن الدستور بحضر العديد من المسميات التي تدعوا إلى التقسيم، والتعصب، مثل: مسميات الهوتو، والتوتسي، وبدأت هذه المبادئ تحقق صدى إيجابيا داخل المجتمع حيث عاد اللاجئون إلى بلادهم، وقامت المنظمات المسؤولة بإعادة الحقوق إلى ضحايا الحرب.

1() معلومات أساسية عن عملية العدالة، والمصالحة، في رواندا، برنامج التوعية المعني بالإبادة الجماعية ضد التوتسي.

وقد تم تعزيز هذه المصالحة عن طريق:-

المفوضية الوطنية للوحدة، والمصالحة:

في عام (1999م)، تم تأسيس المفوضية الوطنية للوحدة، والمصالحة، والتي تولت المسؤولية عن جهود المصالحة في رواندا، وقامت هذه المفوضية بالعديد من البرامج؛ لتعزيز الوحدة الوطنية.

وهذه المفوضية هي لجنة تعني بفئات المجتمع التي عانت من ويلات الإبادة الجماعية، ومن أهم هذه البرامج:-

1. انغانودا:-

وهي برنامج تعليم السلام من عام 1999م، إلى عام 2009م، شارك فيه أكثر من تسعين ألف راوندي، ويهدف إلى نبذ الإنقسام بين السكان المحليين، ومحاربة إيديولوجيا الإبادة الجماعية، وتعزيز السلام، والوحدة الوطنية.

2. برنامج اتريرة :-

وهي أكاديمية للقيادة، وتعزيز القيم الرواندية، أُنشئت في 2007م، تهدف إلى تنمية القادة الذين يسعون جاهدين لتنمية المجتمع، وقد شارك في هذه الأكاديمية بين عام2007 - 2009م، أكثر من مائة ألف من أفراد الشعب الرواندي، وقد تم من خلال هذه المشاركات تربية المواطنين الشباب على فهم ثقافتهم المختلفة، والتعلق بيها، والمشاركة في مختلف البرامج الوطنية، كذلك تعزيز القيم الإيجابية للثقافة الرواندية التي تساعد على تنمية القدرات، وممارسة الحكم الرشيد، وبث روح التعاون بين جميع المواطنين، وقد سجلت دولة رواندا إنجازات مهمة، وتم صقل وإيجاد حلول للمشاكل، والصعوبات. (1)

3-الحلقات الدراسية:-

تهدف إلى تدريب الفئات المهمة، ذات التأثير الإجتماعي، والسياسي، داخل الدولة، مثل: قادة القواعد الشعبية، وقادة الأحزاب، والشباب، والنساء، من أجل حل النزعات، أو التخفيف من حداتها.

3. القمم الوطنية:-

بحلول عام 2000م، تم تنظيم العديد من القمم الوطنية، التي تناولت العديد من المواضيع التي تتعلق بالحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والتنمية، والأمن القومي.

4. الأبحاث :-

نشرت اللجنة الوطنية للمصالحة العديد من الدراسات، التي تبحث في أسباب النزاعات في رواندا، وكيفية حلها.

وبالفعل تم حل، ومواجهة العديد من الصعوبات التي كانت قائمة بفضل هذه الجهود الجبارة، بالإضافة إلى لجنة المصالحة قامت الحكومة باستخدام العديد من الاستراتيجيات؛ للخروج من الحرب، وتحقيق العدالة، ورد الحقوق لأصحابها، وكان للجنة المصالحة العديد من المزايا، والفوائد أهمها:

أ. تفاعل الناس مع فكرة المصالحة، وتقبلهم لها.
ب. تمكين أفراد المجتمع، ومساعدتهم في تحديد ما يحتجون إليه، من أجل إنجاح عملية المصالحة.
ج. أصبح الشعب جهة فاعلة من خلال التعبير عن آرائهم، ومن ثم العمل بتعاون، وتفاعل، مع بعضهم البعض.

ولا يمكن فرض المصالحة عليهم من قبل أي جهة خارج الشعب، فلا يمكن للأخرين سوى تسهيل عملية المصالحة فقط، فالشعب هو الذي يملك قرار التصالح من عدمه[1].

1() ازيكيل سينتاما, المصالحة الوطنية في رواندا، التجارب، والدروس المستخلصة, مرجع سبق ذكره, 2022م, ص:10، نفس المرجع السابق, ص:11.

المطلب الثالث:- استراتيجية تحقيق العدالة بعد الحرب الأهلية:

كان على الحكومة الراوندية مواجهة الأوضاع الصعبة، بعد فترة الحرب الأهلية، وبالفعل وضعت الحكومة ركائز أساسية؛ لإنهاء الصراع العرقي، وإعادة بناء البلاد التي دمرتها الحرب سنوات عديدة، وقد وضعت الحكومة مجموعة من الخطط الاستراتيجية، تمنع وقوع مثل هذه الحروب في المستقبل، وقامت باستحداث العديد من الاستراتيجيات؛ للخروج من الأزمات التي خلفتها الحرب ومن أهمها:[1]

أولا:- المحاكم الجماعية (التحكم التقليدي) الراوندية .

تشكل المحاكم الأداة الرئيسية الثانية، إلى جانب اللجنة الوطنية؛ لتنفيذ سياسة الوحدة والمصالحة في رواندا، وقد سجن بعد عام 1994م، العديد من المشتبه في تورطهم في الإبادة الجماعية، وارتكزت هذه المحاكم على نظام محلي، غير رسمي، قائم على العدالة التشاركية، والتصالحية، وهي مصممة لإعادة بناء المجتمع الرواندي، وليس للعقاب فقط، من خلال إعادة تأهيل مرتكبي الجرائم؛ لكي يصبحوا أشخاصا فاعلين في مجتمعهم.

وتسمي المحاكم التقليدية بالمحاكم الوطنية لرواندا، تحاكم المتهمين الذين كانوا يخططون للإبادة الجماعية، أو الذين ارتكبوا جرائم كبيرة في حق الشعب الراوندي.

وقد رأت الحكومة الرواندية أن العدالة لا تتحقق إلا بمعاقبة جميع المجرمين، الذين ارتكبوا أو ساهموا في حدوث الإبادة الجماعية، حيث كان شيوخ القرية، يجتمعون لحل المشاكل، ومعاقبة مرتكبي المجازر، فقد كان يتم استدعاء المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية الي القرية، وتوجه إليهم التّهم من قبل المشتكيين.

ويشرف على هذه المحاكم قضاة مؤهلون، وبحلول عام 2006م، كانت المحاكم قد حكمت على حوالي عشرة ألف شخص، مشتبه بإرتكابهم جرائم الإبادة، وأصدرت المحاكم عقوبات مخففة على من إرتكب الجرائم ولكنه تاب، ويسعي للمصالحة في مجتمعه، وقد وصل عدد المحاكم الوطنية إلى أكثر من إثني عشر ألف محكمة، نظرت في أكثر من مليون قضية، من الجرائم المرتكبة خلال فترة الحرب الأهلية في جميع أنحاء البلاد، وهذا ما يخص المستوي المحلي أما على المستوى الدولي، فقد تم إنشاء محكمة جنايات دولية خاصة برواندا؛ للتحقيق في جرائم الحرب الأهلية[2].

(1) المصالحة الوطنية في رواندا، التعلم من التجارب، والدروس المستخلصة, مرجع سبق ذكره, ص:13.
(1) برنامج لتوعية المعني بالإبادة الجماعية ضد التوتسي، 1994م، في رواندا، الأمم المتحدة

ثانيا:- المحاكم الدولية:- (محكمة الجنايات الدولية) الخاصة برواندا:-

بعد الإبادة الجماعية، وأمام الوضع الخطير الذي خلفته الحرب الأهلية، قامت هيئة الأمم المتحدة، عن طريق مجلس الأمن بإصدار العديد من القرارات من أجل متابعة الوضع في دولة رواندا، وقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم: (935) 1994م، الذي كلف بموجبه لجنة من الخبراء من أجل إعداد التقارير عن الإنتهاكات الجسيمة التي حدثت في رواندا.

وقد قامت اللجنة المكلفة بالتقصي، وإعداد التقارير، وقد أكدت هذه اللجنة على وجود براهين تثبت أن أفعال الإبادة التي ارتكبت ضد التوتسي، من قبل الهوتو كانت مخططة، ومنظمة، ومنهجية.

إنشاء محكمة الجنايات الدولية الخاصة برواندا:-

مع استمرار القتال، عقد مجلس الأمن جلستين في شهر أبريل 1994م، للبحث عن حل للأزمة الرواندية، وفي نوفمبر 1994م، واستنادا إلى الفصل السابع، أصدر مجلس الأمن قرار رقم: (955)، الذي يقضي بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة برواندا؛ لمحاكمة المسؤولين عن جرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة الجنس البشري، وقد أُرفق مع القرار نظامها الأساسي المتكون من (32) مادة.

وقد كان مجلس الأمن يهدف من إنشاء هذه المحكمة هي إحلال الأمن، والسلام الدوليين، ومقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.[1]

وقد حددت اختصاصات المحكمة بناء على ما ورد في النظام الأساسي للمحكمة على النحو الأتي:-

1. الإختصاص الزماني: أي رجوع المحكمة من بداية المجازر، والأحداث المرتكبة إلى غاية نهاية ديسمبر 1994م، وهي الفترة التي حدثت بها إنتهاكات جسمية لقواعد القانون الدولي الإنساني.
2. الإختصاص المكاني : أي معاقبة مرتكبي المجازر، والإنتهاكات التي ارتكبت في إقليم الدولة؛ نتيجة للحرب الأهلية بين التوتسي، والهوتو.
3. الإختصاص الموضوعي: أي اختصاص المحكمة بجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، ومتابعة جميع الأشخاص المرتكبين، والمسؤولين عن هذه الجرائم، بالإضافة إلى

.org. . bacKqroun ders www.https//un

(2) محكمة الجنايات الدولية الخاصة برواندا, ص 252 www.asip.cerist.dz

اختصاص المحكمة بمتابعة المواطنين الروانديين الذين كانوا مخططين لهذه الجرائم حتي خارج إقليم الدولة.

وقد أكدت اللجنة الدولية المكونة من الأمم المتحدة أن الدافع وراء ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية في رواندا هو الهوية الدينية، والأثنية، والعرفية، وهي تمثل ركنا أساسيا من أركان الإبادة الجماعية، وهذا ما أكد عليه النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

وقد أعلنت الجمعية العامة 1996م أن الإبادة الجماعية تتمثل في إنكار حق الجماعات في الحياة، شأنها شأن القتل العمد؛ لأن الفرد يعد هدفا أساسيا في الإبادة، بغية تحقيق هدف إنهاء وجوده[1].

وتعتبر الإبادة الجماعية أشد أنواع الجرائم الدولية، وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة 1948م، تعريف الإبادة الجماعية، بأنها: "أي فعل من الأفعال الأتية، المرتكبة بقصد التدبير الكلي، أو الجزئي لجماعة قومية، أو عرقية، أو دينية، بصفاتها هذه:

1. قتل أفراد الجماعة، وإلحاق ضرر جسدي، أو عقلي بجسم أفراد الجماعة .
2. إخضاع الجماعة عمدا لأحوال معيشة بقصد إهلاكها كليا، أو جزئيا.
3. فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.
4. نقل أطفال الجماعة إلى جماعة أخرى.

ووفقا للقانون الدولي، فلا يمكن لمن ارتكب إحدى الجرائم السابقة أن ينجو من العقاب، كذلك لم يكن من الممكن استمرار المفارقات، في الوقت الذي تحرص فيه الدول على الاهتمام بالفرد، وتعزيز حقوق الإنسان، وأمام عجز المجتمع الدولي، تم إنشاء المحاكم الخاصة بالإبادة الجماعية.

فلا سبيل لتحقيق السلام، دون إقامة عدالة تحقق السلام، والعدالة كانت الهدف الأول بعد إنتهاء الحرب الأهلية، ومن أهم استراتيجيات الخروج من التحديات التي تمر بها البلاد، الإصلاح للوصول للبناء، أما ما يعقبه فهو الإصلاح في المجال السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، والواقع يحتاج إلى حكومة رشيدة تستطيع تصحيح مسار الحياة الحالي، والتخطيط للمستقبل؛ للوصول بالبلاد إلى التنمية التامة، وتحقيق النمو السياسي، والاقتصادي.

لقد خلق المناخ السياسي في تلك الفترة، وضعا كان من المحتم أن تكون هناك أولية لتحقيق العدالة، ثم مرحلة البناء، وتحقيق التنمية، والاستقرار[1].

(1) محكمة الجنايات الدولية الخاصة باوانداء، مرجع سبق ذكره, ص8.

المبحث الثـاني:- الحكومة الرواندية، والإنتقال من الإصلاحات إلى الإنجازات

بعد سيطرت الجهة الوطنية على الأرض الرواندية، 1994م، تم إنشاء حكومة مؤقتة، دخلت بعدها دولة راوندا في مرحلة انتقالية، وتوقفت أعمال الإبادة إلا أن الأوضاع الاقتصادية، والأمنية، والسياسية، كانت غير مستقرة، واستمرت على هذا النحو إلى أن تولى (بول كاغامي)، السلطة عام 2000م، عن طريق الإنتخاب الغير مباشر، من قبل البرلمان.

وقد عمل على نقل البلاد إلى مراحل متقدمة من البناء، والتنمية، وعمل على نبذ العنصرية، وتوحيد أبناء الوطن، وقام بالعديد من الإصلاحات في المجال السياسي، والإجتماعي، والإقتصادي، واستطاع الحصول على التأييد، والتعاطف الدولي، وقد كان للجبهة الوطنية دور بارز في مساندة (كاغامي)، خلال الفترة الإنتقالية، بالإضافة إلى دورها البارز في الخطاب السياسي، مما جعلها تحظى بالتأييد، وتفوز في الإنتخابات الرئاسية، والبرلمانية، عام 2003م[2].

وسنقوم في هذا المبحث بعرض التجربة الرواندية نحو البناء، وتحقيق التنمية من بداية تولي الرئيس (بول كاغامي)، السلطة، وأهم الإنجازات التي قام بها، وكيف يمكن الإستفادة من هذه التجربة، وذلك في مطلبين:

ونظرا لما تمثله دولة رواندا من نموذج رائد في مجال الحكومة التنموية، سنقوم في المطلب الأول بتوضيح دور القيادة السياسية في حدوث عملية التنمية في رواندا، والإصلاحات التي قام بها؛ لتحقيق النهوض التنموي.

أما المطلب الثاني فسنقوم بتوضيح إهتمام الحكومة بالعنصر البشري المتمثل في المرأة الرواندية، وكيف كانت خلال فترة الحرب، وكيف أصبحت بعد الحرب الأهلية، ومن تم سنقوم بتقييم النظام الرواندي، وبيان مدى إمكانية تعميم النموذج الرواندي، على عدة دول؛ لتخطي الواقع، والسير في مسار التنمية الحقيقية .

المطلب الأول:- دور القيادة السياسية في نهضة رواندا

للقائد السياسي الرواندي بعد الحرب الأهلية دور فعال، وحيوي في حل كافة المشكلات، التي مرت بها رواندا في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، ويمكن سرد هذا الدور على النحو الأتي:

1() أيمن مصطفي، جرائم الحرب في أفريقيا في ظل القضاء الجنائي الدولي، دراسة حالتي، رواندا، والسودان, المكتب العربي للمعارف, 2015م, ص:28.

2() سباش ليندة، التجربة الراوندية في حكومة التنمية بين الإنجازات الاقتصادية، والسياسية، مجلة الحقوق، والعلوم الإنسانية , الجزائر، ص:394، 2022م.

أولا:- الحكم في راوندا منذ تولي (كاغامي) السلطة، وأهم الإصلاحات:

بول كاغامي، زعيم الحرب من التوتسي، قادة الجبهة الوطنية، إلى النصر على الهوتو 1994م، وتولي رئاسة رواندا 2000م.

ولد (كاغامي) في أكتوبر، (1957م)، بقرية نالية، وسط رواندا، وهو من التوتسي الذين ينتمون إلى سلاسة السلاطين، قبل الاستعمار البلجيكي، وهو الرئيس السادس، والحالي لراوندا، واستلم السلطة في مارس، (2000م)، وقت ميلاده كانت بلجيكا تستعد لإعطاء الإستقلال لرواندا، بعد فترة طويلة من الإستعمار، عملت خلالها على وضع تمييز عرقي، بين الهوتو، والتوتسي.

نزح كاغامي مع أسرته إلى أوغندا؛ نتيجة القمع الذي استهدف قبيلته من قبل الهوتو، بسبب تحريض الإستعمار، فقد تعرضت قبيلته إلى العديد من الإعدامات، والتصفيات، وقد دمرت منازلهم، ومنعوا من ممارسة حقوقهم كاملة[1].

2-الدراسة، والتكوين:

تلقي بول كاغامي تعليمه في مرحلته الأولى في أوغندا، موطن اللجوء، فقد كان في أوغندا أكبر مخيم لجوء خاص بالتوتسي، وفي عام (1979م)، انظم كاغامي إلى جيش المقاومة الوطني الأوغندي، بزعامة (يوري موسيفيني)، الذي كان يخوض حربا ضد (عيدي أمين)، وبعد سقوط الحكم (عيدي أمين)، بقيادة المعارضة الأوغندية، وبقيادة عسكرية من تنزاينا، ودعم غربي من أمريكا، دخلت أوغندا في مرحلة توتر دامت فترة من الزمن.

وفي عام 1985م، تمكن اللاجئون التوتسي بقيادة بول كاغامي من حسم الحرب الأهلية في أوغندا، لصالح يوري موسيفيني، الذي استطاع السيطرة على الحكم الأوغندي عام (1986م)، بمساندة التوتسي الروانديين، بقيادة بول كاغامي، الذي أصبح رئيسا للمخابرات الحربية الأوغندية، والتحق بالجيش الأوغندي، وأصبح يمتلك من الخبرة العسكرية، ما يؤهله إلى الوصول إلى الحكم[2].

3- التجربة السياسية للرئيس كاغامي

1() نوران إمام, أبرز المعلومات عن الرئيس الرواندي بول كاغامي, صحيفة الدستور ,2022., dostor /org www.

2() بول كاغامي، زعيم حرب أصبح رئيس دولة، الجزيرة نت 2022 https://www.aljazeera.net.

بعد تعين كاغامي رئيسا للإستخبارات 1986م، في أوغندا، استغل كاغامي هذا المنصب في محاولة عودة التوتسي إلى رواندا، عن طريق الجبهة الوطنية الرواندية، التي تم إنشاؤها في تلك الفترة، وقد تولي رئاسة الجبهة الوطنية، من قبل فريد رويجيما صديق كاغامي.

وبدأت الجبهة الوطنية الرواندية بشن عدة هجمات على رواندا؛ مما دفع الرئيس الرواندي هيا ربيمانا إلى التفاوض معها، وحققت المفاوضات تسوية سياسية مع الحكومة الرواندية، إلا أن التسوية لم تدم طويلا، فقد قامت النزاعات من جديد، وقتل زعيم الجبهة الوطنية رويجيما في المعارك، مع الجيش الرواندي، 1990م، تدخل بعدها الرئيس الأوغندي موسيفيني، ووضع كاغامي رئيسا للجبهة الوطنية.

وبعد الإبادة الجماعية في رواندا، استغل كاغامي الوضع القائم؛ لحشد التعاطف الإقليمي، والدولي، وكذلك دفعت المجازر المرتكبة في حق التوتسي الجبهة الوطنية السيطرة على البلاد، من أجل إيقافها، وتم وصول الجبهة الوطنية إلى العاصمة كيغالي في يونيو 1994م، ووقفت المجازر، وثم إسناد الرئاسة في مرحلة ما بعد الحرب إلى باستير بيزنميغو[1].

إلا أن باستير لم يستطيع إدارة البلاد في تلك الفترة؛ لأن رواندا كانت مدمرة بالكامل، وتحتاج إلى من يقود المرحلة بطريقة رشيدة، وحكيمة، وتولى الرئيس كاغامي رئاسة المرحلة منذ 2000م، بتزكية من البرلمان، ثم فاز بالإنتخابات الرئيسية، عام 2003م، وتمكن النظام الرواندي بقيادة كاغامي من إعادة بناء البلاد التي دمرتها الحرب.

وقد وضعت حكومة كاغامي برنامجًا للتنمية، أطلق عليه إسم رؤية 2020م، يهدف إلى تحويل رواندا من بلد قائم على الزراعة، إلى بلد قائم على المعرفة الإقتصادية، وركزت هذه الرؤية على معالجة الأسباب التي أدت إلى النزاعات، ووضعت أمامها عدة أهداف، أهمها القضاء على الفساد، والفقر، وتطوير التعليم، والصحة، وتعزيز الوحدة الوطنية.

وقد لعب كغامي دورا مهما في الإنتعاش الإقتصادي، من خلال السياسات التنموية التي قام بها، وخطط الإصلاح السياسي، والإقتصادي، والإجتماعي، مما جعله يحوز على تقدير شعبه، والمجتمع الدولي؛ بسبب ما حققه من نتائج تنموية ملموسة، على أرض الواقع بحيث أصبح نموذجا

(1) الجزيرة نت، مرجع سبق ذكره، https://www.aljazeera.net 2022.

في العديد من الدول النامية، في مجال الحكومة الرشيدة الإقتصادية، والتنموية، التي نقلت البلاد نقلة نوعية، خلال فترة لم تتجاوز العشرين عام[1].

ثانيا:- الإصلاحات السياسية في رواندا

بعد إستقرار البلاد نسبيا، وإنتهاء الحرب الأهلية، إنصب تركيز الحكومة على عدد من الإصلاحات، للنهوض بالبلاد من أثر الحرب، والصعود نحو التنمية، وقد قامت الحكومة الرواندية بالعديد من الإصلاحات على مستوى السياسي، ومن أهم هذه الإصلاحات ما يأتي:-

1. التركيز على المصالحة، وذلك من خلال إعادة بناء الهوية الرواندية؛ لكي تتمكن من إنهاء الصراع، والإنتقال إلى بناء الدولة، والبدء في عملية التنمية، حيث قامت الحكومة بإنشاء المفوضية الوطنية للوحدة، والمصالحة، عام 1999م، وكان يقع على عاتقها عملية المصالحة، وتهيئة كافة السبل، والإمكانيات لنجاحها.
2. تم وضع دستور جديد لرواندا 2003م، وتم النص فيه على أن جميع الروانديين لهم حقوق متساوية.
3. تم إصدار قوانين تجرم التمييز، وإيديولوجيا الإبادة الجماعية، وتحريم إستخدام ألفاظ الهوتو، والتوتسي بموجب القانون، وكذلك تجريم أي خطاب عرقي[2].
4. ينص الدستور على إنشاء هيئات السلطات التشريعية، والتنفيذية عن طريق انتخابات تعددية، حزبية، تقوم على مبدأ الحكم الشعبي عن طريق ممثليه، والسيادة الوطنية هي ملك للشعب.
5. أثبتت الحكومة الرواندية استراتيجية الرئيس لتحقيق السلام، من خلال الإتصال بين معظم الفئات في المجتمع، مثل الإتصال بين الأعضاء السابقين من أعراق مختلفة، وكذلك الإتصال بين الجيش، والمجتمع المدني، وذلك لحفظ السلام، وإعادة بناء العلاقات بين أفراد المجتمع على أساس من التضامن، والقوة.
6. يمثل الأمن ركنا أساسيا في رواندا؛ لإعادة الاستقرار في المجتمع، والإبتعاد عن أي عمل من شأنه أن يزعزع إستقرار الدولة[3].

1() بول كاغامي، صحيفة المعرفة http:// www.marefe/org.
2() رواندا بين الحرب الأهلية، والتحول الديمقراطي، مرجع سبق ذكره.
(3) نفس المرجع السابق, ص:9.

7. أصبح العقد الأجتماعي الجديد بين الحكومة الرواندية و الشعب، يمثل وسيلة للمشاركة المحلية، دون إقصاء اجتماعي، بغية تشكيل هوية وطنية موحدة، على أساس المواطنة، لا على أساس الإنقسامات العرقية.
8. ارتكزت سياسة الوحدة الوطنية، والمصالحة على شعار رواندا واحدة للجميع، وأكدت الحكومة على أن الإنتهاء من الإنقسام العرقي، والعنف الذي امتد لسنوات، يكون بإنشاء جنسية رواندية شاملة كهوية موحدة.
9. أصبح تعزيز حق المرأة الرواندية في المشاركة في بناء الدولة، حجز الزاوية في تحقيق التنمية، ومعبر يدل على مدى نجاحها[1].
10. تعميم اللامركزية في جميع المؤسسات الحكومية، منذ عام (2000م)، من خلال زيادة المشاركة في تنفيذ المشاريع، وتوجيه السياسات الحكومية، بما يخدم مصلحة الشعب الرواندي، وقد تم إنشاء صندوق تنمية المجتمع.

وهذا الصندوق هو عبارة عن مؤسسة حيوية في جهود اللامركزية، حيث يشرف، وينسق هذا الصندوق إدارات المناطق، والبلديات، بالإضافة إلى أن هذا الصندوق يعتبر مؤسسة لتوزيع الميزانيات التي تخص المقاطعات؛ من أجل إعداد البرامج، والمشاريع المحلية.

11. دمج مختلف أفراد المجتمع الروانديين في أعمال، ومشاريع صغيرة؛ لتكوين ثقافة التسامح، وتقبل الآخر، ونبذ التفرقة، والإنقسام، داخل المجتمع الواحد، بالإضافة إلى إدخال برنامج جديد؛ لإعادة تدريس تاريخ رواندا، وهذا البرنامج مبني على التسامح، ونسيان الماضي، وقد تم إعتماد هذه البرامج في معسكرات التضامن التي هي معسكرات أقامتها الحكومة بعد 1994م؛ لمحاربة إيديولوجيا الإبادة وإحلال التسامح[2].

وهذا الإستقرار كان له أثر في تحقيق النمو الإقتصادي، فهذه الإصلاحات ساهمت في توفير بيئة مناسبة؛ لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وذلك من خلال العديد من السياسات، أو الإصلاحات، التي اتخذتها الحكومة؛ للتحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثا:- الإصلاحات الإقتصادية في رواندا

قام الرئيس الرواندي كاغامي بالعديد من الإصلاحات في المجالين الإقتصادي، والإجتماعي، فبعد الحرب الأهلية التي تركت أثارها على البنية الإقتصادية، كانت رواندا في حاجة إلى إصلاح

(1) المصالحة الوطنية في رواندا، التجارب، والدروس المستخلصة, مرجع سبق ذكره, ص:7.
(2) رواندا من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة، مرجع سبق ذكره, ص:9.

شامل، اللبلد التي دمرتها الحرب، والذي يتطلب إعداد خطة من الإصلاحات؛ للنهوض بالدولة الرواندية، وجعلها تتخطى، وتعالج آثار ما دمرته الحرب الأهلية، وقد قامت الحكومة الراوندية بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، التي أدت إلى تحقيق التنمية، وأهم هذه الإصلاحات.

1. الاهتمام بالقطاع الزراعي، والذي اعتمدت عليه رواندا بشكل كبير، وعملت على تطويره، من خلال الإستعانة بخبراء أجانب، تم جلبهم من أجل تحسين مستوى الإنتاج، كذلك عملت الحكومة على توفير قروض للمزارعين بشكل يسير، وقد ظهرت نتائج هذه السياسات بعد خمسة أعوام من الحرب الأهلية، وقد ساهمت هذه السياسات في خفض معدل الفقر، بسبب ارتفاع مستوى الإنتاج، وأدى إلى ارتفاع الإنتاجية في القطاع الزراعي إلى تحقيق الأمن الغذائي.
2. عملت الحكومة على جذب الإستثمارات الخارجية؛ لتسهيل الإجراءات على المستثمرين، من خلال وضع قانون، وإنشاء نظام جديد ينظم العمل، بحيث يمكن لأي مستثمر إنهاء كل الإجراءات التي يحتاجها في رواندا، في مكان واحد، خلال بضع ساعات، وبعيدا عن التعقيد[1].
3. أنشأت رواندا المجلس الإستشاري للإستثمار، والتطوير، من أجل التشجيع على الاستثمار في الداخل.
4. قامت الحكومة الرواندية بإلغاء التأشيرة على الأجانب، مما جعل العاصمة الرواندية كيغالي من أكثر العواصم إستقبالا للسياح في أفريقيا.

بالإضافة إلى هذه الإصلاحات كانت هناك مجموعة من الخطط التي ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي، والتي من أهمها الخطط الاقتصادية:-

أ. إعادة صياغة قوانين الضرائب، وإعادة هيكلية السياسة التنفيذية، وزيادة دور القطاع الخاص، وتشجيعه على المساهمة في اقتصاد البلاد.
ب. القيام بالعديد من الجهود لمكافحة الفساد، انطلاقا من مقولة إن الإنفاق الحكومي الفعال، والرشيد، لا يمكن تحقيقه دون مكافحة الفساد، وقامت الحكومة الرواندية بصياغة، وتنفيذ العديد من القوانين، التي تعني بمكافحة الفساد، وحماية مقدمي الشكاوي، واسترداد الأموال المنهوبة، وغسيل الأموال[2].

1() التحول الديمقراطي في رواندا، مرجع سبق ذكره، ص:12.
2() المرجع نفسه، ص:12.

ج. إحداث تغيرات جوهرية في هيكلية المعاشات الأساسية للمواطن، بما في ذلك المزايا الإضافية، بحيث تزيد من نسبة الرفاهية، وتقلل من الفقر.

وكل هذه الخطط التنموية قد دفعت عجلة التنمية في رواندا، وأدت إلى دفع عجلة الإقتصاد داخل الدولة، وتحقيق التنمية الشاملة[1].

رابعا:- الإصلاحات في المجال الإجتماعي

عملت الحكومة الرواندية في المجال الإجتماعي، على الإهتمام بأهم جانبين الذين يمثلان الأسس التي تبنى عليها الدول، وهما الصحة، والتعليم، اللّذان يعتبران أهم جانبين في مجال تنمية الإنسان، أي التنمية البشرية، بالإضافة إلى أنهما من أهم العوامل التي تدفع عجلة الإقتصاد في الدولة؛ لأن الفرد الذي يتلقى التعليم الجيد، والرعاية الصحية اللازمة له، يكون قادرا على العمل، وعلى الرفع من القدرة الإنتاجية، مما يساهم في دفع عجلة الإنتاج، وتحقيق التنمية[2].

1- في مجال التعليم:-

أ. أعلنت رواندا أنها تنفق ما يقارب 20% من ميزانيتها من أجل النهوض بالتعليم، وتطويره، وإتاحة الفرص لجميع المواطنين.

ب. قامت الحكومة بإلغاء الرسوم على جميع المراحل الدراسية.

ج. اهتمت الحكومة ببناء العديد من المدارس، والجامعات بعد أن كانت محدودة العدد؛ مما أدى إلى زيادة عدد المتعلمين، وأصبح التعليم متاحا للجميع.

د. أكدت الحكومة أن التعليم على قدم المساواة بين الذكور، والإناث.

ه. قامت الحكومة بوضع سياسات متعلقة بالإحتياجات التعليمية الخاصة، للفئات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

و. اهتمت الحكومة بالسياسات المتعلقة بالعلوم، والتكنولوجيا، واستحدث برنامج (حاسوب محمول لكل طفل)، يهدف إلى توزيع حواسيب محمولة على المدارس الابتدائية في جميع أنحاء رواندا، وبذلك أصبح التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يلقى رواجا متزايدا، بعدما كان شبه معدوم.

2- في المجال الصحي:-

1() رواندا من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة, مرجع سبق ذكره, ص7.
2() معلومات عامة عن رواندا, مرجع سبق ذكره, ص 17.

لقد تطور القطاع الصحي بشكل كبير عما كان عليه قبل الحرب الأهلية، وقد وضعت الحكومة الرواندية العديد من الأسس الصحية؛ لتطوير القطاع الصحي، وهي:

أ. وضعت الحكومة سياسات قطاعية تمكن جميع المواطنين من الوصول إلى المرافق الصحية، بالإضافة إلى سياسة التأمين الصحي المجتمعي عام (2004م)، والتي ساهمت في تحسين اقتناع المواطن بالخدمات الصحية، التي أصبحت في متناول جميع الفئات.

ب. انطلقت الحكومة العديد من البرامج، والمبادرات الصحية التي تستهدف فئات عديدة من الشعب، وتشمل هذه البرامج، برنامج تنظيم الأسرة، ورعاية الأطفال حديثي الولادة[1].

ج. إنشاء العديد من المرافق الصحية، وزيادة عدد المهنيين، وتحسين كفاءتهم في استخدام الإستراتيجيات المتبعة في مكافحة الأوبئة، والأمراض، وتقوم دولة رواندا بتطعيم أكثر من (97%)، من الأطفال الرضع، ضد العديد من الأمراض؛ ونتيجة لذلك انخفض معدل الوفيات بشكل كبير[2].

وإذا كان الصحة، والتعليم هما أساس الدول للإنطلاق نحو تحقيق التنمية المستدامة، فإن تمكين المرأة هو محور التنمية المستدامة، فلا يمكن أن يكون هناك تنمية حقيقية دون أن يكون هناك تمكين للمرأة، وقد عملت الحكومة الراوندية على الاهتمام بالمرأة، وأعطتها كامل حقوقها، أسوة بالرجل، وبالفعل نجحت المرأة الرواندية، وتمكنت من تأدية دور حيوي في شتى المجالات

المطلب الثاني:- دور المرأة الراوندية في تحقيق التنمية، وتحقيق السلام

بعد النزاعات الدامية (1994م)، والتوترات التي أعقبتها الحرب الأهلية، أصبحت المرأة تدرك الدور الذي يجب أن تقوم به لتحقيق السلام، وتسوية النزاعات، فأقيمت العديد من المؤتمرات، والحلقات، والجمعيات؛ للعمل من أجل حل النزاعات، ومن بينها جمعية مناصرة المرأة التي نظمت حملة بعنوان: "العمل من أجل السلام "، والتي تدعو إلى نبذ العنف، والوساطة، والمصالحة.

وتعقد الجمعيات النسائية العديد من المؤتمرات حول تسوية النزاع، والتسامح، والوحدة، والمصالحة، بالإضافة إلى إعطاء المرأة الحق في تولي المناصب السياسية[3].

(1) معلومات عامة عن رواندا، مرجع سبق ذكرة، ص:18.
2() الرعاية الصحية في رواندا، ringfixer.com.
(3) رواندا الإنتقال الملهم، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2022م، تركيا.

نجحت المرأة الرواندية في صناعة التاريخ الجديد، وأصبح لها دور حيوي في شتى المجالات، وقد احتلت رواندا المركز الأول في تمثيل المرأة في برلمانها، مع نسبة: (60%)، من بين (51)، دولة أفريقية، وعلى الرغم مما خلفته الإبادة الجماعية من أثار نفسية، ووضع اقتصادي صعب على المرأة الرواندية؛ إلا أنها استطاعت خلال عقدين من الزمن المساهمة في بناء الدولة.

وتحتل المرأة الرواندية مركزا مهما في عملية التنمية، حيث أصبحت مثلا يحتذى به في الدول التي لازالت تمارس التعصب، والتمييز ضد المرأة، كذلك نجحت في صنع تاريخ جديد للبلاد، فلم يعد دورها مقتصرا على المنزل فقط؛ بل أصبحت عضوا في المجالس البلدية، والبرلمان، والمناصب العليا، مؤدية بذلك دورا حيويا في صنع السياسة العامة للدولة.

فالإنتعاش الإقتصادي، وتحسين الظروف المعيشة، والصحة، وانخفاض مستوى الفساد، وزيادة نسبة المتعلمين، كان بسبب تولي المرأة دورا مهما في المناصب القيادة المتعددة[1].

لقد كانت ثقة المرأة الرواندية، وإيمانها بنفسها، واجتماع النساء الروانديات على قدرتهن على التغيير، وخلق واقع جديد، مغاير لما عانينه في الحرب الأهلية، العامل الحاسم في التعافي من أثار الحرب الأهلية، والنجاح، والمضي قدمًا نحو معالجة المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، مؤكدة من خلال ذلك على أن سبيل تعافي المجتمعات من أزماتها، لابد أن يضم بين طلائعه كل نساء الوطن، على نحو يمكنهن من المشاركة في البناء، وتحقيق التنمية.

أولا:- أهم الوزرات الرواندية المختصة بشؤون المرأة.

لدولة رواندا العديد من الوزرات التي ساهمت في رقي، وتثقيف المرأة الرواندية، والإهتمام بشؤونها، وهي:-

1. وزارة الجنسية، والنهوض بالمرأة.

وفي عام 1999م، أسندت الحكومة الرواندية مهام تعزيز حقوق المرأة إلى وزارة مخصصة، وهي وزارة الجنسية، والنهوض بالمرأة، وقد حققت هذه الوزارة العديد من الإنجازات في مجال التعليم، وتعزيز الحقوق، ونظمت العديد من الدورات التدريبية، والحملات للتوعية بحقوق المرأة، وقامت بإجراء دراسات عن العقبات التي يمكن أن تعترض حقوق المرأة بالإضافة إلى دراسات حول وضع المرأة قياسا بالرجل في شتى المجالات، وبعد جمع البيانات من هذه الدراسات، يمكن معرفة ما هي السياسات الواجب اتباعها في هذا الشأن، ووضع الخطط.

(1) مدونات البنك الدولي، البلد الذي لديه أعلى نسبة للنساء في البرلمان، 2017م.

واشتركت هذه الوزارة في تحديد النصوص التشريعية التي تنص على أحكام التمييز ضد المرأة.
المجلس الوطني للمرأة.

في عام 2003م، تم إنشاء المجلس الوطني للمرأة، لتعزيز قدرة المرأة الراوندية في مجال الحكم، والمساواة الكاملة بينها، وبين الرجل، ويعتبر هذا تكريس للقانون للوجود الرسمي للهياكل التنظيمية النسائية[1]

ثانيا:- المرأة الرواندية في مجال المجتمع المدني

شجعت الحكومة الرواندية على إنشاء العديد من الجمعيات التي تعني بحقوق الإنسان عامة، والمرأة خاصة، فتم تشكيل فرعين من الجمعيات، فرع يدافع عن حقوق الإنسان، والفرع الأخر يهتم بمناصرة المرأة، وقد بيّن البرلمان العديد من القوانين التي تعني بحقوق المرأة على النحو الآتي:-

فقد تم إعلان دستور 2003م، الذي ينص على مبدأ تساوي جميع المواطنين دون تمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس، أو العرق.

وقد أعطت القوانين الراوندية حماية أفضل للمرأة، والطفل، وهذه القوانين هي قانون الزواج، والانفصال، والإرث، وحقوق الطفل، وحمايته من العنف، وقانون جريمة التمييز، والنزعة الطائفية، وقد كانت معظم هذه القوانين غير موجودة في السابق، فلم يكن للمرأة حق في الميراث، ولا المساواة مع الرجل[2].

(1) تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التقارير المقدمة من الدول، والأطراف رواندا، 2007م, ص:15.
(2) سمير عيسى, تمكين المرأة في رواندا، متابعات أفريقية، العدد:14، مركز الملك فيصل للدراسات الإستراتيجية، 2021م, ص:4.

1. ضمانات ممارسة الحقوق، والحريات الأساسية.

تنص التشريعات على ممارسة المرأة للحقوق، والحريات الأساسية، وتنص أيضا على إمكانية اللجوء إلى شتى الأجهزة القانونية والإدارية المختصة في حالة إنتهاك حقوقها.

2. تدابير لتعجيل المساواة الفعلية بين الرجل، والمرأة.

بنص دستور 2003م، والقانون الخاص بالإنتخابات في المستويات الإدارية، والتشريعية، والرئاسية على منح المرأة حصة مقررة في هذه المناصب، وذلك لتشريع عملية الوصول إلى المساواة الفعلية بين النساء، والرجال على نحو يلغي كل أشكال التمييز ضد المرأة في الحياة العامة، والسياسية في الدولة.

3. الإتجار بالمرأة، والعنف ضدها.

تكفل النصوص القانونية حماية المرأة من العنف، والقمع، وهناك قوانين جنائية تمنع العنف بمختلف أشكاله جسديا، أو لفضيا، وتنص على عقوبات كبيرة لمرتكبي هذه الأفعال.

4. اكتساب الجنسية، وتغييرها حق من حقوق المرأة.

كان دستور 2003م، يمنح المرأة من حق إعطاء جنسيتها لإبنها الذي تثبت بنوته لأجنبي، ولكن التشريع الجديدة 2004م، نص على أن الطفل يعتبر روانديا إذا كان أحد أبويه روانديا[1]

5. التعليم متاح لجميع الفئات، وهو حق للجميع دون تمييز.

فالإلتحاق بالمدارس متاح للجميع، وقد ساهمت بعض المنظمات الحديثة في تشجيع الفتيات على الإلتحاق بالمدارس، مثل: منظمة (FAWE – فاو)، حيث أقامت مدرسة تقدم فيها منح دراسية للفتيات المعوزات، وبقرار من الحكومة الرواندية أصبح التعليم الإبتدائي مجانيا، كما طرحت الحكومة برنامج التعليم للجميع لمكافحة الأمية، والذي يستهدف الوصول إلى معدل (85%) من المتعلمين، عام 2015م.

6. العمل: ينص التشريع على حق المرأة في العمل، والحق في أجر متساوي على العمل الذي تقدمه، وكذلك الحق في إجازة مدفوعة، والحق في إجازة ولادة مدفوعة، والحق في الإعانات التي يقدمها الصندوق الإجتماعي بشأن مخاطر المهنة، وكذلك المعاش التقاعدي.
7. الإعتراف بالأهلية القانونية للمرأة مماثلة بالرجل.

(1) تقرير الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، مصدر تم ذكره, ص:18.

يتمتع كل من الرجل، والمرأة بحماية قضائية واحدة في جمع المراحل، وكذلك الحق في التنقل بحرية، ويعترف التشريع بأن أهليتها متساوية مع أهلية الرجل،

المطلب الثالث:- تقييم النظام الرواندي، والإستفادة من التجربة الرواندية

بعد الإنتصار الذي حققه الجبهة الوطنية، وتشكيل الحكومة الوطنية التي حكمت البلاد، صاغت هذه الحكومة دستورا جديدا، وأجرت الانتخابات 2003م؛ لأجل إعادة بناء البلاد بعد الإبادة الجماعية، وقد كانت الحكومة تسعي لكسب الثقة، سواء داخل الدولة، أو خارجها على المستوى الدولي، وكانت القيادة القوية المتمثلة في الرئيس كاغامي، ذات خبرة كبيرة في مجال الحروب[1]

بالإضافة إلى تمتعه بالقدرة العالية في التعامل مع المخاطر الأمنية، وبقابلية التكيف مع التغيرات، والإصلاحات التي تحتاجها بلاده، مما جعله زعيما مخلصا، رفع عجلة التنمية والنهوض بالبلا،د وتحقيق الديمقراطية، وقد أخد على عاتقه تحقيق هدفين رئيسيين، الأول: تحقيق السلام الإجتماعي داخل المجتمع الرواندي، والثاني: انتشال الدولة من الفقر، وتحقيق التنمية، وبفضله تم تحقيق العديد من الإنجازات.[2]

أولا:- تقييم النظام الرواندي

ويمكن الإشارة إلى أبرز هذه الإنجازات على النحو الآتي:-

1. أصبحت سلطات الدولة يقودها الرئيس كاغامي، وهو يتمتع بالخبرة، وبدرجة عالية من الإستقلالية، مما ساعد على تحقيق الإصلاحات الجذرية، التي ساهمت في تطوير الإدارة العامة الرواندية بشكل كبير.
2. كانت المنافسة السياسية وفق دستور 2003م، مفتوحة لجميع مراكز القوى التي ضد الإنقسام العرقي، والأيديولوجي، والطائفي، وتم قبول الأحزاب المعارضة الرسمية على أنها صديقة للطرف الذي تم اختياره.
3. حدثت عملية تداول سلمي للسلطة، واستمر النظام في إجراء الإنتخابات لأكثر من مرة، وتم تشكيل مستويات فاعلة، وإصلاح العديد من المؤسسات، بالإضافة إلى وجود إطار دستوري تنافسي أدى إلى استقرار النظام، دون التعرض إلى الحرب الأهلية.

(1) الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، مرجع تم ذكره, ص:2.
(2) د. حماني محمد, دور القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي, جامعة الأغواط الجزائر, العدد:7, المجلد/1, 2021م, ص:49.

4. إعادة بناء الجيش الرواندي تحت قيادة مدنية، حيث نجد أن هذا الجيش هو جيش وطني موحد يضم من كانوا أعداء بالأمس، بعيدا عن التمييز العرقي، أو حماية قبيلة، أو هوية معينة.
5. لقد تحصلت رواندا على الإستقلال والعضوية في الأمم المتحدة بعد أن أصبحت عضوا في الأمم المتحدة وقد انضمت الي منظمة التجارة الأفريقية 2004 وتجمعها علاقات جيدة مع العديد من الدول.
6. تعتبر الحكومة الرواندية حكومة تنموية، وقد تم الأخذ بمؤشرات الحكم الرشيد الذي يعتمد على:

أ. إصلاح المستويات الحكومية، وإعادة تأهيلها.[1]

ب. إعادة النظر في مختلف مؤسسات الحكم، والإدارة؛ للتأكد من إعادة تأهيلها، وإصلاحها، بما يتفق مع تأسيس النظم الديمقراطية.

ج. رفع مستوي أداء المواطنين، وتوفير الخدمات العامة لهم.

د. إعادة التأهيل، والتطوير، وبناء المؤسسات، والعمل على محاربة الفساد.

ه. إصدار العديد من القوانين، التي تحكم العلاقة بين مؤسسات الدولة، والمواطنين.

و. إعادة هيكلة المؤسسات على أساس ديمقراطي، تقوم على حكم القانون، والمحاسبة، والشفافية.[2]

ومن هنا يتضح أن رواندا تقوم بجني ثمارها، فهي تمضي قدما نحو تحقيق الديمقراطية الحقيقية، والتنمية الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، فبعد سنوات من عدم الإستقرار، ونشوب الحرب، وما خلفته هذه الحروب الدامية من أثار دمرت الإقتصاد، نجد أن رواندا بفصل هذه الإصلاحات، وبالإرادة القوية، استطاعت تخطي كل الأزمات التي مرت بها لتصبح إحدى أهم الدول، والتجارب الرائدة في أفريقيا، يجب أن تحتذي بها العديد من الدول، كمثال للدول التي تعاني من نفس الظروف، ومن الإنقسام، والتمييز العرقي، ولتصبح أملا لدى هذه الدول في تحقيق المصالحة، ونبذ الخلاف، والإنقسام، والبدء في العمل على مراحل تحقيق التنمية الشاملة، والإستقرار، والإزدهار.

ثانيا:- الإستفادة من التجربة الرواندية

تعتبر دولة رواندا كما أشرنا في السابق من الدول التي استطاعت أن تتخطى حاجز الفقر، والحرب الأهلية، والتمييز، وتحولت إلى حالة من النمو، والإستقرار، في غضون مدة لم تتجاوز

(1) رواندا من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة, مرجع سبق ذكره, ص:6.
(2) النظام السياسي في راوندا, مرجع سبق ذكره, ص:12.

العشرين عاماً، مما جعلها تحظى بالإهتمام، والدراسة على المستوى الدولي، والأكاديمي، وخاصة فيما يتعلق بخطة الصعود إلى تحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات، من خلال مجموعة من البرامج، والسياسات التي اتخذتها الحكومة الرواندية بعد فترة الحرب الأهلية، جعلت من بناء الدولة، ومؤسساتها واقعا ملموساً، اعتماداً على وجود قيادة سياسية، وفرض القانون الذي يحمي الجميع، مما جعلها تجربة أفريقية رائدة، استطاعت بعد الحرب التي خلفت ما يقارب من مليوني قتيل، أن تدير مجتمعا مبنيا على الأمن، والتعايش، والاستقرار، وإحدى الدول النموذجية اقتصاديا، وأمنيا، وسياسا، ومثل يحتذى به في الدول التي عاشت، أو لا زالت تعيش ظروف مشابه؛ لكي تستفيد منها في مرحلة الانتقال من الفقر، والإبادة إلى التنمية، والريادة، ويمكن إيجاز تجربة الاستفادة من الاستقرار، وتحقيق التنمية في راوندا في عدة نقاط على النحو الأتي:- [1]

1- إقامة حوار وطني، ديمقراطي، فثقافة الحوار تعني الاستعداد المبدئي لدى قطاعات واسعة من الشعب لتبادل الآراء، والأفكار، والرؤي للوصول إلى نوع من التوافق حولها، بعيدا عن وسائل العنف، والإكراه، أو استخدام القوة.

فالحوار الوطني هو الأداة المناسبة للتوافق حول الهوية الوطنية، وقواعد العمل السياسي، والقيم السياسية المشتركة، فقد أقامت رواندا استراتيجية لتحقيق السلام، تتمثل في إقامة اتصال بين مختلف الأفراد داخل المجتمع، وبين الأعضاء السابقين في المؤسسة العسكرية، وبين الجماعات العرقية، وبين الجيش، والمجتمع المدني.

2-بناء قيادة سياسية قوية قادرة على مواجهة جميع التحديات، ولكي تضمن استمرارها يجب أن يكون هناك اتفاق على قواعد العملية السياسية، والالتزام بها، مثل وضع سياسة عامة تناسب جميع الأطراف، ويقبل بها الجميع، وتقبل الإنتخابات، والقواعد الدستورية.

3-مشاركة الناس في وضع الدستور وإقامة دستور توافقي: أي: وضع دستور يقرب وجهات النظر، والمطالب، والمشاريع، للوصول إلى تراضي من جميع أفراد الشعب، مع الأخذ في الإعتبار حقوق، وواجبات، ومصالح الجميع، بحيث لا يكون الدستور معيبا في صياغته،

(1) - التجربة الرواندية في الحكومة، جامعة امحمد أبو قرة، محلة العلوم الإنسانية، العدد/1، 2022م، ص:388.

ويستطيع أن يعبر عن آمال، وتطلعات الجميع، وقد وضعت راوندا دستور 2003م، بما يتضمن الحقوق لجميع أفراد الشعب.[1]

4-إدماج الفاعلين الرئيسيين في الحكم، أي:

إدماج مختلف القوى السياسية، والإجتماعية -التي هدفها بناء وطن يشترك فيه الجميع، بحيث تحصل على تأييد أكبر عدد من أفراد الشعب، بالإضافة إلى المفاوضات التي تجري بين الفاعلين السياسيين، ففي السياق الديمقراطي توجد جماعات ذات مصالح متباينة، وأهداف متصارعة، لا يمكن التعامل معها بنفس الأهمية، وتحقيقها في نفس الوقت، فيصبح هدف هذه المفاوضات، هو تحديد أولويات السياسة العامة، أي: تحقيق الأهداف التي لها أولوية في تحقيق السياسة العامة.[2]

5-نشر روح الاعتدال، ورشادة إدارة الصرعات، ويتحقق ذلك بالعمل المشترك بين الأطراف المختلفة، والمصالح المتنافسة، للوصول إلى حل وسط لدى جميع أفراد الشعب، بحيث توجد نخب سياسية، وقيادات توافقية معتدلة، تسعى إلى التواصل، وبناء اتفاقيات مع الأطراف الأخرى.

6-ضرورة وجود هيئات تشريعية قوية منتخبة انتخابا حرا، بشكل دوري، تمارس مهامها في الرقابة على السلطة التنفيذية، حيث يتم توزيع السلطة، وعدم تركيزها في يد هيئة واحدة، وأن تعمل كل من السلطات الثلاثة بشكل منفرد، أي: الفصل بين السلطات مع وجود قواعد للتعاون بين السلطات، وتوفير آلية لتداول الحكم بما يحقق المصلحة العامة[3]

المبحث الثالث:- أثر التغير السياسي على مستقبل دولة رواندا

جسدت دولة رواندا مفهوم الدولة الناجحة من خلال التقدم الذي حققته في المجال الإقتصادي، والإجتماعي، والسياسي، فالمؤشرات السياسية المتمثلة في درجة شرعية الحكم وقدرة الدولة على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، وتطبيق القانون، ومحاربة الفساد، وتعزيز حقوق

(1) نفس المرجع السابق, ص:388.
(2) د.ياسين فروق أبو العين، ونادية عبد العظيم, المشاركة، وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور, دروس مستفادة من تجارب الدول, مركز العقد الاجتماعي, 2013م, ص:6.
(3) التجربة الراوندية في الحكومة, مرجع سبق ذكره, ص:389.

الإنسان، ووجود حالة من الإستقرار السياسي، هي دليل على أن الدولة الرواندية هي دولة تملك مقومات الدولة الناجحة، وذلك من خلال سعيها لرسم صورة مستقبلية، تنتهج من خلالها مجموعة من البرامج، والخطط تستطيع من خلالها مواجهة التحديات، وإحداث التغيرات بما يحقق التقدم، والاستقرار.

وانطلاقا من التحديات التي واجهتها دولة راوندا عملت الحكومة الراوندية على إحداث التغيير في المجال السياسي، مما أثر على الحياة العامة، وساهم في تحقيق الاستقرار على النحو التالي:

المطلب الأول:- الديمقراطية، والمشاركة السياسية للشباب الرواندي.

شرعت الحكومة الراوندية إلى تكريس مفهوم الديمقراطية، والمشاركة السياسية في دستور (2003م)، الذي ينص على أن السيادة الوطنية للشعب يمارسها عن طريق الإستفتاء أو عن طريق ممثليه، وقد اعترف الدستور بنظام التعددية الحزبية في الحكم، ويسمح للمنظمات السياسية بأن تعمل في حرية، وفق القانون، ويجب أن تعمل على نحو يكفل إمكانية وصول النساء، والرجال على قدم المساواة إلى المناصب الإنتخابية.

أولا:- الديمقراطية

تشير الديمقراطية إلى قدرة الحكومة على تنفيذ برامجها، وإحترام الحريات المدنية، ومشاركة المواطنين في الإنتخابات العامة للدولة.

ويشير المؤشر العالمي (الايكونوميست) إلى أن دولة رواندا قد شهدت خلال حكم (كاغامي)، نموا متسارعا، بفضل الثقافة الديمقراطية التي يتمتع بها الشعب الرواندي، وقد عملت الحكومة الرواندية على ترسيخ قيم المواطنة، وتكوين مجتمع متوازن يقبل الغير، ويحتوي النزاعات، مثقف في ذوقه، ومعرفته لحقوقه، وواجباته, بحيث يتهيأ المواطن الرواندي ليشغل دورا مهما، ومميزا داخل مجتمعه، مما جعله ينخرط بشكل إيجابي في كل ما يهم شؤون دولته، والمشاركة بفاعلية في الإنتخابات العامة للدولة.

وتفرض الثقافة السياسية الديمقراطية أن الخاسرين في الإنتخابات يقبلون بحكم صناديق الاقتراع ولا يسعون إلى الإطاحة بالحكومة التي فازت في الإنتخابات الديمقراطية، ويستخدمون الوسائل

السلمية للقيام بذلك، ويمكن من خلال ذلك ملاحظة أن الثقافة الديمقراطية تشجع على التعبير عن التنوع، والمناقشات التي تحدث في بيئة الحياة العامة[1].

ثانيا- مشاركة السياسية للشباب الراوندي

عملت الحكومة الرواندية على إنشاء المجلس الوطني للشباب، وهو عبارة عن محفل يعقد فيه الشباب مناقشات بهدف تشجيع الشباب، وتدريبهم، ودمجهم في عملية التنمية، بالإضافة إلى دفع الشباب، وتمكينهم من المشاركة في عملية صنع القرار، بحيث تؤخذ المشاكل التي يواجهونها في الإعتبار وتشمل أهداف المجلس لم شمل الشباب، وتعليمهم قيم المواطنة، وتدريبهم على الثقافة الرواندية.

ويعتبر الإهتمام بعنصر الشباب، ودوره في تحقيق السياسة العامة للدولة ضرورة؛ لتحيق التقدم والإستقرار لدى أي دولة من أجل دمج إهتمامات، وطموحات، وتطلعات الشباب في تصميم، وتنفيذ، ومراقبة الحكومة في تنفيذ الدور المناط بها في شتى المجالات السياسية، والإقتصادية.

وتوظف الحكومة الرواندية قوة عاملة تقدر بحوالي: (79%) من عنصر الشباب كمؤشر حقيقي لإدماج الشباب في مختلف القطاعات العامة للدولة، وقد تم دمج عدد كبير من الشباب في الإدارات، وقطاعات الاقتصاد، وقد عملت الحكومة على تعزيز ثقة الشباب في أنفسهم، وفي الحكومة مما ساهم في تعزيز الدور الإيجابي للشباب الرواندي في عملية صنع القرار، والمشاركة في تحقيق الأمن، والأستقرار.

ويمكن القول إن القيادة الحكومية، والإدارة السياسية، يعتبران عاملين أساسيين لضمان مشاركة الشباب في شتى المجالات الإقتصادية، والأجتماعية، والسياسية؛ لأن القيادة التي تتعلق بالعقلية، والمهارات الشخصية يمكن أن تؤثر على فعالية الشباب في العملية السياسية، والإنتخابية كما أن الحكومة العقلانية الرشيدة، لها دور في تحفيز الشباب على تنمية قدراتهم؛ للمشاركة في العملية السياسية، والإنتخابية.

المطلب الثاني:- الحريات المدنية في دولة رواندا

1() بريهوم الزهراء, الوهاب جميلة, دور القيادة الديمقراطية في تحقيق التغيير السياسي، والاقتصادي في رواندا, رسالة ماجستير, كلية الحقوق، والعلوم السياسية, جامعة محمد الصديق بن يحي, الجزائر,2021-2022م, ص79.

لا تقتصر الديمقراطية في رواندا على فترة الإنتخابات فقط؛ بل تعطي الحرية الكاملة لكافة المواطنين، حرية تكوين الجمعيات، والصحافة، والتعبير عن آرائهم في أي وقت، وكذلك يمكن لمعارضي الحكومة، ووجهات نظر المجتمع المدني المختلفة الإنضمام إلى المنظمات، والتعبير بحرية عن أنفسهم في الساحات العامة، وكذلك حرية الصحافة، على الرغم من أنها كانت مقيدة من قبل الحكومة، عام (2000م)، إلا أن القيود بدأت تتراجع مند (2008م)، ضمن إطار قانوني يحكم قطاع الإعلام، من أجل ضمان، واحترام هذه الحرية، ومعظم الراونديين لديهم إمكانية الوصول إلى الإذاعة، والتعبير عن آرائهم.

وقد صدور قانون رقم: (3)، لسنة: (2013م)، الذي يتعلق بمهمة تعزيز مبادئ التنظيم الذاتي، والحرية، والمسؤولية، والمهنية، في صفوف وسائل الإعلام.

وكذلك تم صدر قانون رقم: (4)، لسنة: (2013م)، الذي يتعلق بالحصول على المعلومات من الجهات العامة، بحيث يكفل هذا القانون للمواطن الرواندي الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الدولة، والهيئات العامة، ومن أهم أهداف هذا القانون تعزيز الحكومة المفتوحة، وتسهل الوصول إلى المعلومات التي يملكها الجهاز الحكومي.(1)

ويعقد رئيس الجمهورية مؤتمرات صحفية بشكل دوري على الهواء مباشرة؛ من خلال الإذاعة، والتلفزيون، بما يتيح للصحفيين المحليين، والدوليين، الفرصة لطرح الأسئلة، بشأن المسائل العامة في الدولة، وتشجع الحكومة المواطنين على استخدام تكنولوجيا المعلومات، والإتصالات، كتقنية حديثة من أجل الحصول على الأدوات الحديثة في مجال المعلومات، والإتصالات، وكذلك عملت الحكومة على تيسير مجموعة من القنوات الإعلامية التثقيفية في مجال حقوق الإنسان، والتوعية لجميع فئات المجتمع الرواندي.

وتعتبر دولة روندا من أسرع بلدان القارة الأفريقية نموا فى مجال تكنولوجيا الإتصالات، وقد نفّذت رواندا عددا من المبادرات، والبرامج، مثل: برنامج السفراء الرقميين؛ لتعزيز محو الأمية الرقمية، والتعليم الرقمي من خلال إدخال التكنولوجيا في الفصل الدراسي، وبرنامج مدينة كيغالي للإبتكار، وصندوق الإبتكار، وتعزيز أنظمة الدفع الرقمية، نحو رواندا غير النقدية، لقد أعطت الحكومة الرواندية الأولوية للنهوض بالتحول الرقمي في اقتصاد، ومجتمع رواندا، وتحسنت تصنيفاتها العالمية على مؤشرات التنمية الحكومية الإلكترونية من (138) في عام (2003م)، إلى (120)،

في عام (2018م)، في محاولة منها لتحسين تقديم الخدمات، وتعزيز الكفاءة، والشفافية في الحكومة[1].

المطلب الثالث:-تطلعات المستقبل الرواندي

كل المؤشرات التي سبق ذكرها جعلت من رواندا أحد الدول المتماسكة اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، وهذا التماسك جعل من رواندا تمتلك رؤية مستقبلية مشرقة لها، مع وجود آليات ودعائم لتنفيذها، وقد وضعت رواندا رؤية مستقبلية لعامي: (2035م – 2050م)، تتطلع إلى الارتقاء بالبلد إلى مصاف الدول ذات الدخل العالي عن طريق سلسلة من الإستراتيجيات، على مدى سبع سنوات، تتمثل في تحقيق دخل مرتفع للمواطن الرواندي، وسيساهم جميع الشباب، والنساء، والرجال، وكبار السن، بوصفهم أطرافا فاعلة في التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تثبيت، وممارسة قيم الشفافية، وترشيد النفقات، والمحاسبة، والحكومة الفعالة.

وقد أشار مجموعة من الباحثين السياسيين، وعدد من خبراء التنمية الدوليين إلى أن دولة رواندا إذا استمرت على هذا الوضع الصاعد من الوتيرة الإنمائية، فستصبح دولة رائدة، من أهم الدول الأفريقية في العالم في مجال التنمية المستدامة، وقد تحول الواقع البائس الذي عاشته راوند من عائق للتنمية إلى حافز للتخلص من سنوات التخلف، والانخراط الإيجابي في صناعة المستقبل، مما أتاح للأجيال الجديدة، والقادمة النظر إلى مستقبل راوندا بشكل تفاؤلي، ومشرق، وكل هذا يدل على عمق الثقة التي زرعتها الحكومة في المواطن الرواندي؛ مما جعل المواطن الرواندي على درجة كبيرة من الوعي، والثقافة[(2)].

ويمكن القول إن دولة رواندا تعرضت إلى تحديات في شتى المجالات، واستطاعت أن تحقق نجاحات في استعادة نظام الأمن، وتحقيق التنمية، والقيام بمشروعات قومية طموحة، إضافة إلى إن دولة رواندا تمتلك مؤسسات منتجة، وكادر بشري متعلم، وعلى درجة عالية من الشفافية، والنزاهة، وتطبيق القانون، وتحترم الحريات الأساسية للمواطن الرواندي، وكل ذلك جعل من دولة رواندا دولة مؤهلة لأن تكون من الدول الصاعدة عالميا.

الخلاصة:-

(1) معلومات عامة عن رواندا, مرجع سيق ذكره, ص9.

2() حمد زكريا, جمهورية رواندا بين ماض محرق، ومستقبل مشرق, مجلة الدراسات الأفريقية، وحوض النيل, المركز العربي الديمقراطي, المجلد الأول، العدد: الثالث, 2018م, ص210 .

لقد أشرنا خلال الفصل الثالث إلى الفترة ما بعد الحرب الأهلية الرواندية، وهي الفترة التي توقف فيها الصراع في دولة رواندا، منذ دخول الجبهة الوطنية الرواندية إلى كافة الأراضي الرواندية، وإنهاء الإقتتال بين أبناء الوطن الواحد، انتهت الحرب؛ ولكن ما تركته الحرب الأهلية من آثار تمثلت في اقتصاد متهالك، وشعب متفرق في مخيمات اللاجئين، يعاني من الفقر، والبطالة، إنعدام البنية الأساسية للمجتمع الرواندي، وضع الشعب الرواندي أمام خياران، إما الإستسلام، وإما مواجهة التحديات، وتحقيق التقدم، والإستقرار، ولقد اختار الشعب الرواندي الإستمرار، ومواجهة التحديات للوصول إلى تحقيق الإستقرار.

وكانت الإرادة الرواندية سواء من جانب الحكومة، أو من جانب الشعب، هي الدافع الأساسي للنهوض، وكان لابد من الإنخراط في عملية البناء، والإعمار، والتحرك قدما نحو تحقيق تنمية حقيقية، من خلال خطة استراتيجية تبنتها الحكومة، بقيادة: (كاغامي)، تتمثل في تجسيد مبدأ العدالة الإنتقالية، والمصالحة الوطنية، ثم الأتجاه إلى إصلاح المؤوسسات السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والعسكرية، وتجسيد مبدأ الوحدة الوطنية، والتأكيد على بناء الهوية، وتجسيد الحوار الديمقراطي، والاهتمام بعنصر الشباب، مع التأكيد على المساواة بين كافة الطوائف، وإعطاء المرأة دورها في عملية البناء، وتحقيق السلام كحق يكفله لها الدستور.

وقد كان التوظيف العقلاني الرشيد للموارد من قبل الحكومة الرواندية، التي يقودها الرئيس (بول كاغامي)، هي التي قادت البلاد، نحو الرخاء، وتحقيق نهضة تنموية حقيقية، وكان التركيز على الصحة، والتعليم، وتحقيق الاستقرار، هو الأساس في عملية البناء، والإعمار، حيث أصبحت تجربة رواندا من التجارب الرائدة للبلدان التي مرت، ولا زالت تمر بأزمات تمنعها من النهوض.

خاتمة البحث

لقد تناول هذا البحث على تقديم نموذج من الدول التي استطاعت ان تحقق نهضة رائدة في مسار البناء والتنمية بعد سلسلة طويلة من الحروب والصراعات الدامية وهي دولة رواندا ولقد توصلنا ايضا من خلال هده الدراسة معرفة الأسباب الرئيسة التي كانت وراء الصرعات والحرب الأهلية التي حدثت في رواندا عن طريق تتبع الأحداث من بداية فترة الإستعمار البلجيكي وصولا الى تحقيق الوحدة والإتجاه الى مسار البناء والتنمية

وقد تناول هذا البحث ان رواندا قصة نجاح عظيمة احرزت تقدما والعديد من الإصلاحات الإقتصادية والسياسية تميزت بعدم الرجوع الي الوراء و ان القادة هم من يصنعون المؤسسات ويمهدون لها الطريق الإستقرار ويحددون لها مسار التنمية وتحقيق النجاح لان بناء أي دولة لا يحتاج فقط الي إمكانيات مادية ومعنوية فقط بل يحتاج الى من يمتلك الأداء الجيد و يستغل هذه الموارد والإمكانيات بطريقة رشيدة وفعالة ويقود المؤوسسات نحو تحقيق أهداف تنموية

وقد انتهجت رواندا مجموعة من السياسات الراشدة والتي من أهمها سياسة القضاء على الفقر كأساس جعل من دولة رواندا نموذج رائد تجاوزت به كافة مشكلاتها الداخلية والخارجية فالتوظيف العقلاني للموارد مع تبني استراتيجية فعالة في مجال التنمية سهل لهذه الدولة الخروج من ازماتها وفقرها وتخلفها الى نهضتها وتقدمها وكذاك التركيز على العنصر الاهم وهو العنصر البشري من خلال الإعتماد على الصحة والتعليم بالإضافة الى الرفع من قيمة الفرد الرواندي الذي أصبح له دور مهم في النهوض والبناء

ولقد تطرق هذه البحث الي الحرب الأهلية الرواندية وما نجم عن هده الحرب جريمة الإبادة الجماعية التي اودت بحياة أكثر من مليون شخص وخلافت العديد من الأثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وكيف حصل هناك إنهيار للقدرة الإدارية وإنهيار المؤسسات الرئيسية في الدولة بالإضافة الى زيادة عدد للاجئين وكذلك انتقال هذا الصراع إلى الدول المجاورة لرواندا مما أدى الى تفاقم مستويات العنف والصراع المسلح في بلدان القارة الإفريقية ويتضح جاليا فشل المجتمع الدولي في وضع حد للإبادة الجماعية في رواندا او الحيلولة دون وقوعها وكيف وكانت الحكومة المؤقتة خلال الفترة الإنتقالية عاجزة في التعامل مع الأثار التي خلافتها الحرب وقد أوضحت الدراسة الدور الكبير الذي قامت به القيادة السياسية المتمثلة في بول كاغامي فقد كان له اثر كبير في تحقيق الإستقرار السياسي والتنمية .

وقد ادركت الحكومة الرواندية أن الخروج من حالة التخلف والتخلص من أثار الإبادة الجماعية يكون بالإعتماد على سياسات ومخططات تنموية عقلانية رشيدة تساهم في نهضتها وتحافظ على مواردها دون اهدارها وهذه السياسة العقلانية جعلت من رواندا نموذج رائد في مجال التنمية تجاوزت كل العراقيل والتحديات يمكن تعميمه على باقي الدول التي تعاني من الحروب والصراعات ولكن برغم من دلك تمكنت رواندا من المضي قدما دون توقف واستطاعت أن تدير مجتمع مبني على الأمن وتحقيق الإستقرار يحظى بالدراسة والإهتمام دوليا واكاديميا

لقد ركزت الحكومة الرواندية بقيادة كاغامي على تسخير كل امكانياتها من أجل تعزيز الإقتصاد وتحسين المستوى المعيشي للمواطن الرواندي وقد احرزت العديد من الإنجازات وقد أجرت الحكومة العديد من الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية أشادت بها كل دول العالم فقد تمكنت رواندا من ضمان السلام بين فصائلها المختلفة بعد أن كانوا متفرقين وإستطاع اقتصادها الوقوف من جديد بعد أن كان مدمرا بالكامل وقد ركزت على زرع الثقة من جديد في نفوس المواطنين الروانديين

كما يمكن من هدا المنطلق ان نعتبر التجربة الرواندية كأمل لبعض الدول النامية التي لأزالت تعاني من الحروب العرقية والطائفية وعدو الإستقرار على اعتبار ان دولة روندا عاشت نفس الوضع التي تعيشه حاليا هده الشعوب بحيث يكون ممكن احداث التغير وتحسين الأوضاع ويعد اليوم إرساء مبادىء الحكم الرشيد مطلبا حقيقيا من حكومات الدول وخاصتا النامية كونه يساعد على الإستخدام الأمثل للموارد بالإضافة حسن استغلالها وهذا يتم عن طريق محاربة الفساد وتعزيز قيم المساءلة والشفافية والرقابة على حسن استغلال المواد العامة للدولة وكدلك إتاحة الفرصة للأشخاص الفاعلين في المجتمع من اجل المساهمة في ترشيد استغلال الموارد العامة للدولة وتحيق التنمية المستدامة.

النتائج

1-نجاح النظام الرواندي بعد الإبادة الجماعية 1994كان نتيجة لتوفيره الية مناسبة تستوعب الإخلافات الدينية والعرقية وتتعامل بواقعية مع المشاكل الإجتماعية والإقتصادية السائدة في المجتمع الرواندي مماجنب الدولة الدخول في أزمات سياسية وصرعات إثنية جديدة .

2-فشل إيدلوجيا الإنقسام الإثني بين الهوتو، و التوتسي في تسوية مستقرة للصراع السياسي، قبل الإستقلال، وبعده، والسبب هو الإستبداد السياسي الى كان سائدا، وأدى إلى وقوع الحرب الأهلية.

3-شهد تاريخ رواندا صراعا عنيفا، كان سببه الإنقسام الإثني، والعرقي، الذي خلفه الاستعمار البلجيكي، والألماني.

4-استطاع النظام الراوندي بعد عام (2000م)، إعادة بناء الدولة، ولعب دورا أساسيا في الإنتعاش الإقتصادي، وتحقيق التنمية، من خلال ما تم وضعه من استراتيجية إصلاحية، في المجال الإقتصادي، والإجتماعي، والسياسي.

5-استطاع النظام الرواندي بعد الحرب الأهلية كسب الثقة، والحصول على الشرعية من قبل الشعب الرواندي؛ بسبب الدور الذي لعبه في بناء الدولة.

6-أ دركت القيادة في رواندا أن إعادة بناء الثقة المفقودة بين أطراف النزاع سوف تؤدي إلى تحقيق تسوية شاملة للصراع، واستقرار كامل البلاد.

7- إنّ تحقيق معدلات في التنمية لا يمكن إلا من قبل حكومة رشيدة، تقوم على أسس وطنية، وتكون صناديق الاقتراع هي المعيار السليم لاختيارها، وهو ترسيخ لمبادئ الديمقراطية الحقيقية، التي تقوم على المشاركة.

8- تبني العقلانية، والرشادة في الحكم، يقود إلى الأستقرار السياسي، والأستقرار السياسي، هو البيئة الخصبة التي تتحقق فيها التنمية المستدامة.

9- التجربة الراوندية، تجربة ملهمة، استطاعت بعد كل الدمار، والحرب الأهلية التي شهدتها، أن تدير مجتمعا مبنيا على الأمن، والتعايش السلمي.

10- مواجهة مشكلات المجتمع، وتحقيق متطلباته، لا يمكن أن تكون بقرارات، أو سلوكيات غير واضحة، أو غير واقعية؛ بل تكون بسلوكيات، وأفعال مدروسة، وواقعية، ومن خلال حكومة رشيدة، تتوخى العقلانية في اتخاذ القرارات.

11 -الإصلاح في أي دولة يبدأ من إصلاح المؤسسات العامة فيها؛ من أجل تحويل هذه المؤسسات من مؤسسات حاضنة للإنقسام، والصراع، إلى مؤسسات تدعم قيم المواطنة، والمصالحة، تنبذ الإنقسام، وتدعم سيادة القانون

12-ضرورة أن يمتلك القادة، والشعوب، رؤية استراتيجية، توجه الدولة نحو تحقيق الأهداف الحقيقية للتنمية المستدامة.

التوصيات

1. مشاركة الخبرة البشرية؛ لمعرفة إعادة بناء المجتمع، والدولة، أمر مهم للغاية؛ من أجل الإستفادة منها في سبيل تعزيز الوحدة الوطنية بالطرق السلمية.
2. بناء دولة المواطنة في اطار سياسي ملائم يكون بمشاركة عادلة لجميع طوائف المجتمع دون إقصاء أي طرف للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة.
3. لايمكن الوصول إلى دولة ديمقراطية ومنه إلى حكم رشيد في أي دولة في ظل إستمرار النزاعات الإثنتة لإنها المصدر الرئيسي المهدد لأي مشروع تنموي وهي تهدد استقرار دول بأكملها للذلك يجب ان توجه الجهود المحلية والاقليمية لإيجاد حلول لإدارة هذه الأثنيات وجعلها عوامل تساعد على استقرار المجتمع بدلا من تفككه.
4. ضرورة إنشاء مرصد وطني للدراسة التجربة الرواندية في النهوض التنموي لتعميم التجربة على كافة الدول لتحقيق الإستفادة المرجوة منها .

قائمة المصادر والمراجع

أولا:- **الكتب**:

1- إبتسام البكوش, الحكم الرشيد، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة, جامعة أبي بكر القايد,2017
2- أحمد إبراهيم محمود, الحرب الأهلية في أفريقيا، الصراع بين الهوتو، والتوتسي في رواندا, مركز الدراسات السياسية، والإستراتيجية, القاهرة ,2001م.
3- إيناس صبري عبد المنعم, سبل، وأفاق التعاون، والتكامل بين الدول الأفريقية، تحت مظلة الإتحاد الإفريقي، دراسة حالة رواندا, المركز العربي الديمقراطي, 2016م.
4- برهان زريق, السلطة السياسية، ومسألة الحكم الصالح الرشيد, وزارة الإعلام السورية للطباعة، 2017م.
5- بنجمان شهين, ترجمة: ماري شهر سنان, الفخ الأثني, منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب, 2019م.
6- جلال النجار، التجربة الرواندية، والإستفادة منها فلسطينيا, مؤسسة بال ثيك، للدراسات الإستراتيجية, فلسطين, 2020م.
7- سامح فوزي, الحكم الرشيد, دار النهضة للطباعة، والنشر, مصر,2007م.
8- عامر الكبيسي، وآخرون, دراسات حول مداخل التنمية المستدامة, دار جامعة نايف للنشر, 2019م.
9- كمال شريط, سفيان خلوفي, مفهوم الحكم الرشيد، وعلاقته بالتنمية, مجلة القانون الدستوري، المؤسسات السياسية, 2019م.
10- لوك هويسة, ترجمة نايف الياسين, العدالة، والمصالحة، التقليديتان بعد الصرعات العنيفة، (التعلم من التجارب الأفريقية), المؤسسة الدولية للديمقراطية، والإنتخابات, 2017م.
11- نبيل البابلي, الحكم الرشيد، الأبعاد، والمعايير، والمتطلبات, المعهد المصري للدراسات, 2018م.
12- نوزاد, عبد الرحمن الهيتي, التنمية المستدامة, الإطار العام، والتطبيقات, دولة الإمارات العربية نموذجا, مركز الإمارات للدراسات، والبحوث الإستراتجية, 2009م.
13- ياسين فروق أبو العيين, نادية عبد العظيم, المشاركة، وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور, دروس مستفادة من تجارب الدول, مركز العقد الإجتماعي, 2013م.
14- وليد حسن رجب قاسم, المداخل المفسرة للصرعات العرقية، دراسة تحليلية تقويمية, جامعة الإسكندرية, 2017م.

15-مارتن شو, ترجمة: محي الدين حميدي, الإبادة الجماعية مفهومها, جدورها,الرياض, العبيكان للطباعة,2017م.

ثانيا: الرسائل العلمية:-.

1- الزهراء بريهوم,جميلة لوهاب,دور القيادة الديمقراطية في تحقق التغير السياسي والإقتصادي في رواندا ,رسالة ماجستير ,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة محمد الصديق بن يحي ,الجزائر ,2021-2022.

2-إمباركة رحلي, الحرب الأهلية الرواندية، (1994م)، والمواقف الدولية منها, رسالة ماجستير, جامعة محمد خضر بسكره, 2015م.

3 -إيدبير أحمد, التعددية الأثنية، والأمن المجتمعي، دراسة حالة مالي, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر,2011-2012م.

4 -بوقار حسين, النزاع الدولي بين المعطيات الداخلية، والمؤثرات الدولية, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, 2009-2010م.

5 -بن عوام عبد للطيف, دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية, رسالة ماجستير, كلية الإقتصاد، والتجارة، جامعة الجزائر, 2016م.

6 -خلاف وليد, دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي, رسالة ماجستير, جامعة منتوري, 2010م.

7 -سمية بلعيد, النزاعات الأثنية في أفريقيا، وتأثيرها على مسار الديمقراطية، جمهورية الكنغو أنموذجا, رسالة ماجستير, جامعة منتوري، قسنطينة, 2009-2010م.

8 -شعبان فرج, الحكم الرشيد كمدخل حديث؛ لترشيد الإنفاق العام، والحد من الفقر,دراسة حالة الجزائر,اطروحة دكتوراه, كلية الإقتصاد وعلوم التيسير جامعة الجزائر, 2011, 2012.

9 -كوبي صبرينة, بن حمى حنان, الحروب العرقية في أفريقيا، وموقف المجتمع الدولي منها, رسالة ماجستير, جامعة أحمد دراية-أدرر, 2021-2022م.

10 -مجد زهير حنا, دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح، كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم, رسالة ماجستير جامعة القدس, 2014م.

12- محمد الأمين بن عودة, أثر التعددية الأثنية في تحديد طبيعة الحكم الإداري، (دراسة حالة جنوب السودان), أطروحة دكتوراه, جامعة محمد خضر بسكرة, كلية الحقوق، والعلوم السياسية, 2017-2018م.

13 -مصطفى زغيشى, دور الحكم الرشيد في تجسيد العدالة الإنتقالية, أطروخة دكتوراه, كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنه الجزائر2019-2020م.

14 -مصطفى موسى أبو حسين, معايير الحكم الرشيد، ودورها في تنمية الموارد البشرية، بوزارة الداخلية الفلسطينية,رسالة ماجستير, أكاديمية الإدارة الساسية للدرسات العليا جامعة الأقصى، 2017م.

15 -نبيلة سالك, الأليات المؤسساتية للتعدد الأثني, أطروحة دكتوراه, جامعة باتنه, الجزائر, كلية الحقوق، والعلوم السياسية, 2015-2016م.

- 16نوارة بامجيد, وهيبة عزيزي, التوسع الإستعماري في شرق أفريقيا,رسالة ماجستير ,جامعة آدار ,الجزائر,2014-2015.

17- هبه الله سمير نور الدين, الصراع الدولي، دراسة حالتي رواندا، وبوروندي, رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد، والعلوم السياسية, جامعة الإسكندرية, 2020م.

ثالثا: الدوريات

1- الطيب لحيح, التمويل الإسلامي، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر, المؤتمر العلمي الدوري للتنمية الجزائر, العدد: 74، 2020م.
2- المهدي سلطاني, محمد دحماني, أثر التنوع الثقافي، والعرقي على الإستقرار السياسي، (رواندا نموذجا), مجلة العلوم القانونية، والإجتماعية, المجلد: الخامس, العدد: الثالث, 2020م.
3- ايناس صبري عبد المنعم ,سبل وافاق التعاون والتكامل بين الدول الإفريقية تحت مظلة الإتحاد الإفريقي ,دراسة لحالة رواندا ,المركز العربي الديمقراطي ,الدورة السادسة,2016.
4- حماني محمد, دور القيادة السياسية في تحقيق الإستقرار السياسي, جامعة الأغواط الجزائر, العدد: 7, 2021م.
5- سباش ليندة, التجربة الراوندية في حكومة التنمية، بين الإنجازات السياسية، والإقتصادية, مجلة الحقوق، والعلوم الإنسانية، الجزائر, 2022م.
6- سمير عيسى, تمكين المرأة في رواندا, مركز الفيصل للدراسات الإستراتيجية, العدد: 14, 2021م.
7- علاء الدين فرحات , المجتمع التعددي في الدولة الإفريقية من منظور الفعل الهوياتي,المركز العربي الديمقراطي ,مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل, المجلد الثاني ,العدد الخامس,2019.

8- كمال زريق, الحكم الصالح، والديمقراطية, مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة, العدد: 25, 2005م.
9- لمياء فاروق عيسى, أبعاد التنمية المستدامة، وعلاقتها بالإستثمار الأجنبي, المجلة العلمية للإقتصاد، والتجارة, جامعة عين شمس, العدد: 1, 2015م.
10-محسن جابر, رمضان الجمل, الإبادة الجماعية في رواندا مقاربة تاريخية, المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول الإبادة الجماعية, مجلد: 24, العدد: 1, جامعة دهوك, 2021م.
11-محمد زكريا, جمهورية رواندا بين الماضي محرق ومستقبل مشرق ,مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل, المركز العربي الديمقراطي ,العدد الثالث,2018.
10- محمد فتحي عبد الغني, تطوير مفهوم التنمية المستدامة، وأبعاده، ونتائجه في مصر, المجلة العلمية للإقتصاد، والتجارة, جامعة بني سويف, 2020م.
11- محمد على احمودة, دور السياسات العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة, مجلة العلوم السياسية, جامعة كركوك, العراق, العدد: 57, 2019م.
12- محمد محمود العجولي, أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المستدامة في الوطن العربي, المجلة العربية للإدارة,عمان الأردن, العدد: 4, 2019م.
13- محمد بو حجلة وأحمد قديد,المؤتمر العلمي الثاني, دور التمويل الإسلامي غير الربحي، في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر, حلب, 2013م.
14- برنامج التدريب المدربين لبناء القدرات التابع للمنظمة الإفريقية, ورشة عمل عن مشاركة الشباب في العملية السياسية والإنتخابات في افريقيا ,2021.

رابعا:- تقارير المنظمات الدولية

1- منظمة الأمم المتحدة, تقارير عن أهداف التنمية المستدامة، 2017م.
2- الأمم المتحدة, اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة, مقدمة من الدول الأطراف لراوندا, 2007م.
3- اللجنة الإقتصادية، والإجتماعية، لغربي آسيا, تنفيذ خطة التنمية المستدامة، لعام 2030م، في الدول العربية، الدورة: 29, 2016م.
4- المركز العربي الديمقراطي, رواندا بين الحرب الأهلية، والتحول الديمقراطي, 2021م.
5- اللجنة المعنية بالحقوق الإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية, وثيقة أساسية، موحدة، تشكل جزء من تقارير الدول الأطراف حول راوندا, 2015م.

6- ما سيمو توماسولي, الديمقراطية، والتنمية، دور الأمم المتحدة, حقوق النشر، والتأليف، الأمم المتحدة, ورقة نقاش, 2021م.
7- معهد السلام الأمريكي, برنامج التدريب المهني, دورة تحليل الصراعات, 2006م.
8- مدونات البنك الدولي, البلد الذي لديه أعلى نسبة نساء في البرلمان, 2017م.
9- وزارة تطوير القطاع العام, دليل ممارسة الحكومة في القطاع العام, المملكة الأردنية الهاشمية, 2014م.

خامسا:- شبكة المعلومات الدولة، الإنترنت:

1- أسماء سعد الدين, حرب الإبادة الجماعية في رواندا تاريخ الزيارة: 8-7-2021م. https//.www.almrsal. 2016م
2- ازيكيل سينتاما, المصالحة الوطنية في رواندا التجارب، والدروس,. تاريخ الزيارة: 8/18/ 2022م. https//cadmuuseu 2002
3- عبد السلام أديب, أبعاد التنمية المستدامة, 2009م. تاريخ الزيارة: 7-6-2022م. =uploads,carab, https,iefpeia.com.
4- عز الدين آدم أنوار, التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق, 2014م, . تاريخ الزيارة: 17-1-noor,book,coom.2022م
5- نوران إمام, أبرز المعلومات عن الرئيس الراوندي, (بول كاغامي), صحيفة الدستور, 2022م، تاريخ الزيارة: 8-7-2022م. www.dostor.org.
6- أثر الحروب على مستقبل الشباب، وسبل تنميتهم, مؤسسة طرابلس الغد للدراسات, 2015م، تاريخ الزيارة: 17-3-2020,.http;//www.lipyabahi.com
7- الحكم الرشيد ومهمة الانتقال الى الديمقراطية, تاريخ الزيارة 17-4-2022م. .www.pdffac.com
8- الإبادة الجماعية في روندا،.,;تاريخ الزيارة: 2021/11/21م.https;// strhng fixer coom
9- الرعاية الصحية في رواندا،. تاريخ الزيارة: 2022/7/2. https;//stringfixer.com.
10- الجزيرة, (بول كاغامي) زعيم حرب أصبح رئيس دولة, تاريخ الزيارة: 2022/7/8م. https;//www.aljazeera.
11- برنامج التوعية المعني بالإبادة الجماعية ضد التوتسي، 1994م، في رواندا.تاريخ الزيارة 8-6-2022م..https;//unbackqoun www.
12- تاريخ راوندا تاريخ الزيارة:21-11-2022مhttps;//www.m.marefa.org

13- رواندا دولة في شرق أفريقيا, وييكيبيديا الموسوعة الحرة, , تاريخ الزيارة: 22-11-2022م. https;//ar.mwikpedia
14- قائمة رؤساء رواندا، .;. تاريخ الزيارة: 17-1-2022مhttps.//aricrt wiki
15- مجلة قراءات أفريقية, التعلم من التجارب، والدروس تاريخ الزيارة: 4-2-2023م. https;//www,idea,int .
16- مفهوم التنمية المستدامة. . تاريخ الزيارة: 1-1-2021م.https;\\univ-setiv>dz
17- منطقة البحيرات الكبرى من عصر الاضطرابات، والعنف إلى الاستقرار, الرئيس, سلفيستر تيانتجانبا، 2009م، . تاريخ الزيارة: 2022/8/28م.www\saaccaa.org
18- محكمة الجنايات الدولية الخاصة برواندا، . تاريخ الزيارة: 2-11-2021م. .www.asjp.cerist.dz
19- معلومات عامة عن رواندا، g تاريخ الزيارة: 2022/10/20م.https;//doctor.ohchr.or
20- ويكبيديا الموسوعة الحرة, الإمبراطورية الاستعمارية البلجيكية, تاريخ الزيارة: 21-11-2022م. .ar.m.wikipedia.org
21- حكومة عمليات بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى، تاريخ الزيارة, 20-1-2023م. platform.almanhal.com-
22- رواندا بعد ربع قرن من الإبادة الجماعية، تاريخ الزيارة: 5-8-2022م, doc.aljzeera.net.
23- رواندا من الحرب الأهلية إلى الإنمائية الشاملة، تاريخ الزيارة: 23-5-2020م. .www Harmon.org
24- رؤية: (2020)، لراوندا، والتحول من الإبادة إلى الريادة، 6 تاريخ الزيارة: 21_2 _2022م. www.csds center.com
25- النهضة الرواندية، دروس في التنمية، والتعايش، 7 تاريخ الزيارة: 23-7-2020م. www.alaraby.co.uk .
26- دولة رواندا من الإبادة الجماعية، إلى الريادة المثالية, تاريخ الزيارة: 2022/2/21.
27- تحولت رواندا من بلد الحروب الأهلية، إلى دولة جاذبة للسياحة في أفريقيا، تاريخ الزيارة: 13-7-2022م. ,, news598cmcsr.net
28- .الديمقراطيةtourismdailynews.com
29- التعايش هو القدر المحتوم، تاريخ الزيارة: 2021/11/21م، .www.resetdoc.org
30- التعايش الإجتماعي في المجتمعات الأفريقية في مرحلة ما بعد الصراع، قراءات أفريقية، تاريخ الزيارة: 8-7-2022م..www.qiraataffrican.com

31- رواندا من الإقتتال إلى التعايش، قراءة في الأحداث، والأسباب، والنتائج .تاريخ الزيارة,17-2-2022. qasindex.com